المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيَة

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدوليَة

السياسة الخارجيَة الصينية تُجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة

إيران نموذجاً

مُذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسيَة

تخصص تحليل السياسة الخارجيَة

إعداد الطالب :

بن زخروفة نورالدَين

إشراف الأستاذ :

غول حمزة

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة العلميَة	الجامعة
د. بهناس عادل	رئيساً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيَة
أ. غول حمزة	مشرفاً ومقرراً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيَة
أ. طلحي إيناس	عضواً مناقشاً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيَة

السنة الجامعيَة : 2017/2016

الشكـــــر و العـــــرفـــــان

بعد الشكر و الحمد لله على نعمته وفضله وبعد الصَلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله علية وسلم

في هذا المقام لا يسعني إلاَ أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف " غول حمزة " الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ولم يبخل علي بتوجهاته العلمية ونصائحه القيمة

كما نتقدم بخالص شكرنا إلى كل أساتذتنا الكرام في المدرسة الذين أرشدونا كثيراً في هذا البحث وأمدونا بكل ما عندهم في سخاء نادر دون تبرم أو ضيق ولتمسنا فيهم تواضعاً كبيراً و إخلاصاً في النصح و الإرشاد فجزاهم الله خير الجزاء

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة قصد إنارتنا بما يفيدنا في أبحاثنا المستقبلية

كما أتوجه بالشكر لكل من قدم يد العون بالتوجيه الواعي ، أو بالنقد الهادف لكي يخرج هذا البحث في صورة أفضل

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة

إلى روح أبي حميد رحمة الله عليه

إلى جدي و جدتي أطال الله في عمرهما

نورالدين

ملخص الدراسة :

تُعالج الدراسة **السياسة الخارجيَة الصينية تُجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة مع دراسة العلاقات الصينية الإيرانية** في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهميَة كبيرة في النظام الدولي ، خاصة من الناحية الجيوبوليتيكيَة والإستراتيجيَة والاقتصادية إلى درجة اعتبارها همزة وصل بين القارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وانطلاقاً من هذه الأهميَة فقد كانت ولاتزال المنطقة محط الاهتمام العديد من القوى الكبرى لتحقيق مصالحها وأهدافها العالمية.

ومع نهاية الحرب الباردة مباشرة وانهيار الاتحاد السوفياتي ، ظهر نظام دولي جديد ومن أبرز ملامحه تسجيل ظهور قوى جديدة صاعدة ومهيمنة من بينها الصين ، التي أصبحت تسعى إلى تعزيز تواجدها في العديد من مناطق العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط ، من أجل السيطرة والهيمنة على موارد الطاقة ، هذا ما جعلها تقوم بربط علاقات مع دول المنطقة.

وتعد إيران من بين الدول الشرق الأوسط ، التي أصبحت هي الأخرى تحتل مكانة هامة من قبل القوى الكبرى ، نظراً لموقعها الجغرافي الممتاز وإطلالها على العديد من المضايق والمعابر المائية والجزر الواقعة فيها ، فضلاً لاحتوائها على أكبر موارد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط.

لهذا سعت السياسة الخارجية الصينية إلى ربط علاقات تعاونية مع إيران ، لخدمة مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا ما ظهر جلياً في دعمها الكامل للملف النووي وموقفها من العقوبات الدوليَة ، مما انعكس عليها إيجاباً في سياستها الخارجية من خلال تعزيز نفوذها الجيوبوليتيكي في المنطقة.

الكلمات الأساسيَة : السياسة الخارجيَة ، القوة ، الجيوبوليتيك ، الشرق الأوسط ، الصين ، إيران.

Abstract :

The study tackles **China's foreign policy toward the Middle East after the Cold War, while studying China-Iran relations** in all political, economic and military fields.

The Middle East is of great importance in the international system, geopolitically, strategically and economically, to the point of being a link between the three ancient continents of Asia, Europe and Africa, and the region has been the focus of many major powers to achieve its global interests and objectives.

The end of the Cold War and the collapse of the Soviet Union, a new international order emerged, the most prominent of which was the emergence of new emerging and important powers, including China, which sought to strengthen its presence in many regions of the world, including the Middle East, Which led to the establishment of distinguished relations with the countries of this region, headed by Iran, which is one of the important regional assets due to its geographical location and its impact on many of the straits and water crossings and islands in it, as well as rich in resources Natural Therefore, China's policy sought to work on distinct cooperative relations with Iran to serve its interests and objectives in the Middle East.

This is evident in its full support to Iran regarding its nuclear issue and its negotiations with the five plus one group and China's stance against international sanctions towards Iran, Between the two countries.

Key Words : Foreign policy , Power , Geopolitics , Middle East , China , Iran.

Résumé :

Le but de Cette étude intitulée **la politique étrangère chinoise au moyen orient après la guerre froide- étude de cas l'Iran** , est d' approfondir les relations entre la chine et l'Iran . dans les secteurs : économiques, politiques et militaires.

Le Moyen-Orient s'est imposé au niveau mondial comme une région très importante , garce à sa position géopolitique, stratégique et économique, elle est considéré comme un lien de liaison entre les trois continents l'Asie, l'Europe et l'Afrique.

a la fin de la guerre froide et l'effondrement de l'union soviétique, les caractères d'un nouvel ordre mondial sont apparues, la monter des nouveaux grands puissances mondiales et des pays émergents. Dont la chine qui a toujours essayé de renforcer sa présence dans le moyen- orient, cette présence s'inscrit dans le cadre d'établir des relations avec plusieurs pays pour contrôler les ressources énergétiques de ces pays et garantie des sources de l'énergie.

L'Iran un pays de moyen-orient, au fil des dernières années elle a joué un rôle très important sur la scène mondiale, grâce à son emplacement géographique dans le moyen orient qui davantage contient plusieurs passages maritimes, iles, et richesses en matière d'énergie notamment les hydrocarbures.

Grace à cette importance, la politique étrangère de la chine a contribué plusieurs relations avec l'Iran dans des divers domaines. La chine à travers le maintienne de relations politiques avec l'Iran, elle vise à servir ses propres intérêts et réaliser les objectifs tracer par cette politique dans le moyen orient. Le soutien dossier nucléaire iranien par la chine sur la scène internationale, cette action renforce les relations entre l'Iran et la Chine et reflète son rôle géopolitique joué dans le moyen orient.

Mots- Clés : la politique étrangère , la puissance , la Géopolitique , Moyen Orient , la Chine , Iran.

مقدمة الدراسة

مقدَمـــة :

اتسم الوضع الجديد بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي بالعديد من التحوّلات والتغيرات الكبرى ، وقد واكب هذا التحول ظهور قوى تتنافس فيما بينها على مناطق النفوذ ، من بينها الصين التي أصبحت تحتل مكانة مركزية ومحورية في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بفضل صعودها الناعم التي تمتاز به في سياستها الخارجية ، وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية.

وتعد منطقة الشرق الأوسط وبالأخص إيران أحد مناطق التي اكتسبت أهمية كبيرة بالنسبة للصين كونها منطقة تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام ، بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها المنطقة ، فغالباً ما تتعامل الصين في سياستها الخارجية مع دول الشرق الأوسط وعلى رأسها الجمهورية الاسلامية الايرانية ، التي تعتبر الشريك الاقتصادي والسياسي والعسكري الأكبر في المنطقة.

أولاً : أهمية الدراسة :

- **الأهمية العلميَة** : تندرج الدراسة في حقل السياسة الخارجية ، والذي يعتبر أحد ميادين دراسات علم العلاقات الدولية ، إذ يشتمل حقل السياسة الخارجية على مجموعة من المفاهيم و المقاربات والنظريات ، وهذا ما سيعتمد عليه البحث ، إذ سنحاول دراسة تفسير المقاربات النظرية للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط ، وقد تم توظيف الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة من أجل تقديم تفسير علمي وأكاديمي ومنهجي.
- **الأهمية العمليَة** : يحاول هذا البحث معرفة السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة مع دراسة العلاقات الصينية الإيرانية ، إضافة إلى معرفة أهميَة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية ، وباعتبار أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت

تمثل ساحة لتنافس القوى الكبرى ، أصبحت الصين هي الأخرى تولي اهتماماً بقضايا المنطقة ، ونظراً للدور الإيراني الذي تلعبه إقليمياً ، زاد ذلك من تعميق التقارب بين الصين و إيران. من هنا تبرز الأهمية العملية لهذا البحث ، الذي يحاول دراسة هذه السياسة الصينية في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً : دوافع الدراسة :

تتخلص أسباب اختيارنا للموضوع في أسباب موضوعية و أسباب ذاتية :

- **أسباب موضوعية :** ترجع أسباب اختيار الموضوع لأهميته بحد ذاته ، حيث شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغيراً في هيكل النظام الدولي ومن أبرز ملامحه تسجيل صعود قوى جديدة أبرزها الصين ، وكذلك لسبب قلة المراجع المتخصصة في دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط كدراسة أكاديمية علميَة.
- **أسباب ذاتية :** ترجع أسباب اختيار الموضوع من الناحية الذاتية ، للشغف وحب الاطلاع والتحليل في مجال السياسة الخارجية بصفة عامة والسياسة الخارجية الصينية بصفة خاصة.

ثالثاً : إشكالية الدراسة :

مع التنامي المستمر لدور السياسة الخارجية الصينية ، سعت هذه الأخيرة إلى توسيع مجالها خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، كما سعت أيضاً إلى ربط علاقات مع دول المنطقة ذات أهمية إستراتيجية من بينها إيران ، التي تلعب دوراً فاعلاً في معادلة توازنات النظام الشرق الأوسطي.

وعليه نطرح الاشكالية التالية :

ما مدى أهميَة منطقة الشرق الأوسط عامة وإيران خاصة في السياسة الخارجية الصينية ؟

ويتفرع عن الإشكالية المركزية جملة من الأسئلة الفرعية التالية :

1. ماهي المقاربات الأكثر تفسيراً في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟
2. ماهي دوافع توجه السياسة الخارجية الصينية نحو منطقة الشرق الأوسط ؟
3. ماهي أبعاد وملامح العلاقات الصينية الايرانية ؟

رابعاً : فرضيات الدراسة :

يقتضي اختيار موضوع الدراسة جملة من الفرضيات على النحو التالي :

- **الفرضية الأولى** : التوجه الصيني نحو منطقة الشرق الأوسط ، راجع إلى توفر موارد الطاقة.
- **الفرضية الثانية** : السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، تقوم على أساس مبدأ تحقيق المصلحة الوطنية.
- **الفرضية الثالثة** : التوظيف الأمثل لمضامين القوة الصينية الاقتصادية و السياسية و العسكرية تجاه إيران ، سيؤدي إلى زيادة وتعزيز التعاون بين البلدين.

خامساً : مناهج للدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج أهمها ما يلي :

- **المنهج التاريخي** : تم الاعتماد على هذا المنهج ، من خلال التطرق إلى مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة ، إضافة إلى رصد أهم المحطات التاريخية ، خاصة التطور التاريخي للملف النووي الإيراني ، فضلاً عن كيفية تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية وتوجهاتها مع دول الشرق الأوسط.

- **المنهج الوصفي :** تم الاعتماد عليه في وصف طبيعة العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاقتصادية ،إضافة إلى وصف الاستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن وصف العلاقات الصينية الإيرانية وموقف الصيني من الملف النووي الإيراني.
- **المنهج دراسة حالة :** تم التطرق إليه وتوظيفه بعد دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط كدراسة عامة ، ثم إيران كدراسة حالة باعتبارها دولة شرق أوسطيَة.

سادساً : أدبيات الدراسة :

- كتاب **لجون جافر** بعنوان **الصين و إيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية** ، والذي قام بترجمته دراسات الترجمة 35 ، تحت إشراف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، حيث تناول هذا الكتاب العلاقات الصينية الإيرانية التاريخية والحضارية ، وعلاقاتها الاقتصادية و السياسية والعسكرية.
- كتاب **إبراهيم الأخرس** بعنوان ، **أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود** سنة الإصدار 2008 ، حيث يتضمن هذا الكتاب إحدى عشرة فصلاً وجميعها يتمحور حول المرتكزات والانجازات الواسعة التي حققتها الصين ، كما يتحدث أيضاً عن علاقات الصين من أجل الصعود إضافة إلى مرتكزات وعناصر التقدم ، ليختتم بأسرار التقدم وملامح القوة الصينية و مؤشراتها من الناحية الاقتصادية.
- مجلة **فهد مزبان حزار** بعنوان **الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية الصينية** ، حيث تطرق فيه إلى الأهمية الجيواستراتيجية لإيران في الحسابات الصينية و موقف الصين من الملف النووي

الإيرانـي ، كمـا تنـاول أيضـاً العلاقـات بـين الصـين و إيـران فـي مجـالي السياسـي والاقتصـادي والعسكري ، مع رصد جداول توضيحية لحجم التبادل بين البلدين في كافة المجالات.

- مذكرة **حذفاني نجيم** بعنوان **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسة والإعلام ، حيث قسم خطة الدراسة إلى أربعة فصول ، تطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ، أمَا الفصل الثاني فعرج على العلاقات الصينية الأمريكية ، أمَا في الفصل الثالث فتطرق إلى علاقات التعاون الصيني الأمريكي ، والفصل الرابع والأخير فتناول سيناريوهات المستقبلية للعلاقات بين البلدين.

سابعاً : مجالات الدراسة :

- **المجـال الزمنـي :** تم اختيار الفترة ما بعد الحرب الباردة ، بسبب ظهور وتصاعد قوة التنين الصـيني و التحـولات فـي السياسـة الخارجيـة الصـينية فـي كافـة المجـالات خاصـة المجـال الاقتصادي، بحيث أصبحت سياستها الخارجية تؤثر على النظام الدولي.
- **المجـال المكـاني :** تعتبر الصين من بين القوى الصاعدة في العالم ، حيث أصبحت هي الأخرى تهيمن وتسيطر على العديد من المناطق من بينها منطقة الشرق الأوسط ، من خلال علاقاتها التحالفيَة مع دول المنطقة ، لذلك تأتي إيران التي تعتبر من بين دول منطقة الشرق الأوسط ، كحليف استراتيجي للصين في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ثامناً : أهداف الدراسة :

- التعرف على أهم المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط.
- التعرف على السياسة الخارجية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

- التعرف على أهميَة منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية.
- محاولة إدراك طبيعة المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط.
- البحث عن طبيعة العلاقة بين الصين وإيران.
- معرفة الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني.

تاسعاً : صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة ما يلي :

- قلة المراجع باللغة العربية ، فمعظم المراجع التي تناولت الموضوع بالإنجليزية.
- مشكلة الترجمة التي كثيراً ما تأخذ الوقت من الباحث دون الوصول إلى نتائج دقيقة.
- ضيق الوقت لدراسة الموضوع من كافة جوانبه.

عاشراً : تقسيم الدراسة :

تقع هذه الدراسة في ثلاث فصول مع مقدمة و خاتمة ، فقد تم التطرق في الفصل الأوَل إلى الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة وتناولنا فيه مدخل عام لتحليل السياسة الخارجية الصينية ، ثم المقاربات الجيوبوليتيكيَة في السياسة الخارجيَة ، ثم مفهوم القوة في العلاقات الدولية كمقاربة معرفية ، أمَا الفصل الثاني فتطرقنا إلى السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، وركزنا على السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي الجديد ، من خلال التحوَلات الاقتصادية ومجالات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، كما ركزنا أيضاً على أهميَة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية من خلال مصالحها واهتمامها بقضايا المنطقة وتنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكيَة، في حين تمحور الفصل الثالث حول السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران ، ووضحنا فيه الاستراتيجيَة

الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ، ثم العلاقات الصينية الإيرانية في مجالي الطاقة والاقتصاد ومجالي السياسي والعسكري وأخيراً السياسة الخارجية الصينية وتطورات الملف النووي الإيراني.

الفصل الأوَل

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد :

تستدعي أي دراسة علميَة أكاديمية خاصة في مجال العلاقات الدوليَة والسياسة الخارجية ، إلى جملة من المرتكزات والأسس المعرفيَة ، التي تنطلق من تأصيل المفاهيم والمقاربات ، وذلك من أجل تمكن الباحث من فهم الظاهرة محل الدراسة ، وهذا ما سنسعى إليه في الفصل الأوَل من خلال معرفة أهم المفاهيم والنظريات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، ولمعرفة ذلك سنتطرق في هذا الفصل من دراستنا إلى المباحث التالية :

المبحث الأوَل : مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الثاني : النظريات الجيوسياسيَة في السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الثالث : القوة كمقاربة معرفيَة في السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الأوَل : مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية الصينية.

إن البحث العلمي الأكاديمي يرتكز ويقوم على أسس معرفية منطلقة من تأصيل المفاهيم والمقاربات ، فقد شهد حقل العلاقات الدولية العديد من الحوارات التنظيرية ، التي من شأنها تغيرات متتابعة في نظرية العلاقات الدولية ذاتها ، وقد كان طبيعياً أن تلقى هذه التطورات والتعديلات بظلالها على حقل السياسة الخارجية الذي يمثل أحد أهم مجالات دراسة العلاقات الدولية.[1]

المطلب الأوَل : مفهوم السياسية الخارجية و علاقتها بالمفاهيم السياسية.

ونحن بصدد العلوم الاجتماعية لا يوجد تعريف واحد جامع مانع لمفهوم السياسة الخارجية ، نظراً لاختلاف المنظري والمفكرين في هذا المجال ، فقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية ، لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف و الوسائل والتوجهات والمحددات من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالعلاقات الدولية والدبلوماسية والاستراتيجية من جهة ثانية.

يعرف **جيمس روزنو** "**James Rosenau**" السياسة الخارجية على أنها : " ***التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب غير مرغوبة*** ".[2]

أمَا " **تشارلز هيرمان** " **Charles Herman** " ***تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار في الحكومة أو من يمثلهم ، التي يقصدون بها التأثير في***

[1] جيلن بالمر ، كليفتون مورجان ، ***نظرية السياسة الخارجية*** ، ترجمة : عبد السلام علي نوير (الرياض : النشر العلمي والمطابع، 2011) ، ص .07.

[2] محمد السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (بيروت : دار الجبل ، ط.2 ، 2001) ، ص. 11.

سلوك الوحدات الخارجية ." [1] وبالتالي فالسياسة الخارجية حسب هيرمان هو كل سلوك رسمي مؤثر في المحيط الخارجي فهو سياسة خارجية.

أمَا "**جاك بلاتو**" و" **ألتون**" فينصرفون إلى أن السياسة الخارجية هي :" ***منهاج للعمل يطوره صانعي القرار في الدولة اتجاه الوحدات الدولية الأخرى***"، كما يعرفها " **باتريك مورغان** " بأنها :" ***التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية ، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين***". [2]

ويعتقد "**جينفري نيوهان** " **G.Newnhan** أن السياسة الخارجية :" ***هي ذلك النشاط المتمثل في الأفعال و ردود أفعال وتفاعل الدول و الفواعل*** " ، أمَا "**بي جي .مكقوان**" **P.J.Mcgowan** فيرى في السياسة الخارجية :" ***تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها***". [3]

ويذهب محمد السيد سليم إلى السياسة الخارجية على أنها :" ***برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي***". [4] من الملاحظ أن تعريف محمد السيد سليم من بين أكثر التعاريف عموماً وشمولاً بحيث يركز على دور صانعي القرار الرسميَون في الدولة و قدرتهم على تحقيق الأهداف في المحيط الخارجي.

---

[1] شنين محمد المهدي ، ***السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2003*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013 /2014)، ص ص. 15 _16.

[2] محمد السيد السليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ، ص ص. 09_10.

[3] حسين بوقارة ، ***السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل*** (الجزائر : دار هومة ، 2012)، ص. 18 .

[4] محمد السيد سليم ، ***مرجع سابق*** ، ص. 12.

ويعرف " **روي مكر ديس**" **Roy Macridis** السياسة الخارجية لأي دولة هي : " ***ميدان أفعالها تجاه دول أخرى ، وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية أو بأي طريقة أخرى دون اللجوء إلى الحرب*** ".[1]

أمَا "**فلدمير سوجاك**" **Vladimir Sojal** فيعرف "***السياسة الخارجية للدولة على أساس نشاط الدولة المَوجه للدفاع عن مصالحها في الخارج ، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى ، أو عناصر الجماعة الدولية***".[2] فالسياسة الخارجية تقدم عدة مقومات منها : تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن و حاجته ، وبالتالي فهذا التعريف يقدم لنا مجموعة العوامل الداخلية التي تؤثر في السياسة الخارجية.

ويقدم لنا **كورت** تعريفاً للسياسة الخارجية بأنها :" ***السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه دولة أخرى إنها برنامج ، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية ، التي لاتصل حد الحرب.***"[3]

أمَا الدكتور **حامد الربيع** فيعرف السياسة الخارجية بأنها : " ***جميع الصور النشاط الخارجي ، حتى و إن لم تصد عن الدولة كحقيقة نظامية ، أن النشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الذي يطلق عليه السياسة الخارجية***".[4]

---

[1] سعد شاكر شبلي ، ***التحديات الأمنية في السياسة الخارجي الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية(جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم السياسية ، 2009/2008)،ص. 06.

[2] رياض حمدوش ، ***تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في اتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة قسنطينة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 /2013)، ص .10.

[3] أحمد نوري النعيمي ، ***السياسة الخارجية*** (الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2010) ، ص.19.

[4] السيد محمد سليم ، ***مرجع سابق*** ، ص.07.

أمَا **رونالد** فيعرف السياسة الخارجية بأنها : *" منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون في المجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفاً." أو بعبارة أخرى " المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها".*[1]

ويعرَف لنا الدكتور **عبد المجيد العبدلي** تعريفاً لها بأنها :" *فن تسير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصاً دوليين : دول و منظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى ، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية".*[2]

إن السياسة الخارجية عموماً هي إحدى أهم فعاليات الدولة ، التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي ، و تعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع ، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تمتلكه من مبدأ السيادة ، كما تمثل أيضاً أحد الجوانب الرئيسية لنشاط دولة ، فهي تعبر عن توجهات العامة التي تتبناها الدولة تجاه دول أخرى.[3]

1. السياسة الخارجية و العلاقات الدولية :

هناك تعريفات مختلفة ومتنوعة حول العلاقات الدولية ، وفي مجملها تركز على موضوع التفاعل والتأثير بين الوحدات الدولية ، والتي هي في الغالب دول لأنها هي التي تصنع القرارات وهي المؤثرة على قرار الحرب و السلام ، ويعرف "**طه بدوي**" العلاقات الدولية بأنها : *" العالم الذي يعني بواقع العلاقات*

---

[1] أحمد نوري النعيمي ، ***مرجع سابق*** ، ص.21.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص.23.

[3] محمد عبد العظيم الشيمي ، ***السياسة الخارجية المصرية تجاه أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط*** (بيروت : المكتب العربي للمعارف ، 2014)، ص. 05 .

الدولية واستقرائها بالملاحظة و التجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع". [1] وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغاياتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها ، ومن هنا عادة ما تلتقي السياسات الخارجية للدول نتيجة التفاعل الناجم عنها يسمى السياسة الدولية ، إذن هي التفاعل السياسي الذي يتضمن نمط الصراع والتعاون في آن واحد.

أمَا العلاقة الموجودة بين كل من مفهوم السياسة الخارجية ، ومفهوم العلاقات الدولية ، فإنه يمكن استنباطها من الموازنة بين ماهية كل مفهوم ، إذ يمكن القول أن السياسة الخارجية ***هي برنامج عمل تقع في مجال فن الإدارة والاختيار ، التي تتمثل في عملية المفاضلة بين الأهداف و الوسائل المختلفة ، الأكثر فعالية منها*** ، أمَا موضوع العلاقات الدولية ، ***فهو علم تفسيري يهدف إلى الكشف عن حقائق والظواهر في السياسة الدولية وتفسيرها بطريقة علمية ، بهدف الكشف عن خصائصها العامة المشتركة.*** [2]

إن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى تشكيل وتنفيذ وتقويم الاختبارات السياسة الخارجية في دولة واحدة وعلى أساس المصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط ، ومن هنا فإن السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة ، بينما العلاقات الدولية تجرى في الخارج بين دولتين أو أكثر دون أن يعنى ذلك إغفالنا للعلاقة بين العلاقات الدولية و السياسات الداخلية.[3]

---

[1] هايل المولى طشطوش ، ***مقدمة في العلاقات الدولية*** (جامعة اليرموك : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010)، ص ص. 12_13.

[2] هشام محمود الأقدحي ، ***السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية*** (القاهرة : مؤسسة الشباب الجامعية ، 2012)، ص ص .13_14.

[3] جيمس دورني ، روبرت بالستغراف ، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** ، ترجمة : وليد عبد الحي (الكويت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985) ، ص .24.

2. السياسة الخارجية و الدبلوماسية و الإستراتيجية :

عرف الجنرال الفرنسي " **أندري بوفر** " **André Beaufre**" **الاستراتيجية** :على أنها: *" فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة ، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام."* [1] وعليه فإن العلاقة بين السياسة الخارجية و الاستراتيجية هي علاقة بين الوسيلة والهدف ، باعتبار الاستراتيجية الإطار الغائي الذي يضم السياسة الخارجية.[2]

تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية ، فالسياسة الخارجية لدولة ماهي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، أوالمنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها بالشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى ، أما الدبلوماسية في أداة تنفيذ السياسة الخارجية.[3]

ترتبط السياسة الخارجية مع الدبلوماسية و الاستراتيجية ، من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف الدولة في محيطها الخارجي ، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث هي أداة ووسيلة لتنفيذها ، كما يعبر " **كينيث تومبسون**" **Kenneth Thompson** " بأن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية ،أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها.[4]

من خلال كل ما تقدم من تعريفات للدبلوماسية والاستراتيجية نلاحظ أن كلاهما يدخلان في إطار ومجال السياسة الخارجية ، بحيث أن الدبلوماسية ترتكز على تجنب النزاع ، أما الاستراتيجية فتسعى إلى القوة من أجل الوصول إلى هدف السياسة ، وبالتالي فكلاهما وسيلتان لتحقيق غاية السياسة الخارجية.

---

[1] محمد مهنا ، ***العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة*** (الاسكندرية : منشأت المعارف ، 2002)، ص.614.

[2] مازن الرمضاني ، " الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية "، ***مجلة الشؤون السياسية*** ، ع.2 (1994)، ص.28.

[3] عربي لادمي محمد ، "السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم ، التوجهات و المحددات" ، ***مجلة دراسات و أبحاث*** ، ع.25 ، (2016)، ص. 06 .

[4] بطرس بطرس غالي ، "السياسات الخارجية للدول الكبرى "، ***المجلة المصرية للعلوم السياسية*** ، ع. 18 (1962)، ص.26.

المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الصينية.

إن المرتكزات التنظيرية في السياسة الخارجية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة ، بحيث كان يعبر عنها بشكل أو بأخر في كثير من الأدبيات والكتب والوثائق وحتى الأساطير ، فقد عالج " **ميكيافلي** " **Mécavhélli** السياسة الخارجية من زاوية صانع القرار السياسي ، وقدرته على اتخاذ القرارات العقلانية في توحيد ايطاليا ولكن ما يعاب على هذه الكتابات أنها غير منهجية ومبعثرة ويصعب متابعتها، أما في الوقت الراهن فيسهل تحليلها وتفسيرها وفقاً للنظريات التالية [1] :

أولاً : الواقعية الجديدة : New Réalisme

تعتبر الواقعية الجديدة امتداداً للواقعية الكلاسيكية ، ومن بين أهم روادها " **ريمون أرون** " **Riman Arun** و " **كينث والتز**" **Kinith Waltz** ، الذي يعتبر أب الواقعية الجديدة .

تنطلق الواقعية الجديدة من بنية النظام الفوضوية ، التي تفرض على الدول داخل النظام الدولي نمط سلوك معين في البيئة الخارجية ، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه املاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي.[2]

وتتحدد النظرية الواقعية الجديدة عن بقية النظريات وتعتقد بأن سياسة الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام العالمي ، وتعكس مواقف الدول نسبة إلى مواقعها ضمن النظام الدولي، ويرتكز اهتمامها و خططها على احتساب موقعها ضمن هذا النظام ، فتسعى الدول إلى الحفاظ على مكانتها في تراتبية السلطة و ازداد نفوذها في الساحة الدولية ، وعليه تتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا

[1] رياض حمدوش ، ***مرجع سابق*** ، ص. 54.

[2] السعيد ملاح ، ***تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة قسنطينة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2005 /2006)، ص . 25 .

التوزيع للقدرات بين الدول ، كما يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي يصعب إنجازه وتحقيقه لأن هذه الدول تقاطع أي تعاون دولي من شأنه أن يعود بالنفع الأكبر نسبياً على سواها من الدول.[1]

وترتكز الواقعية الجديدة أكثر على بنية النظام الدولي كمشكل للعلاقات السياسية التي تحدث بين مختلف الوحدات في الساحة الدولية ، فحسب "**كينيث والتز** " **K.Waltz** فإن مصطلح البنية **Scruture** يدل على طريقة التي تنظم بها مختلف أجزاء النظام الدولي ، الذي يعتبر نظاماً فوضوياً ، وبفضل هذه البنية ، فإن الوحدات الدولية تجد نفسها في ظل وضع الاعتماد مع النفس **Self-help** ، في حاجة إلى الاعتماد على نفسها و على الترتيبات التي تضمن بقاءها وتحسن من وضعها الأمني مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات.[2]

إن هذا التيار لا يهمه النظر في الدوافع الدول (القوة – الهيمنة – المصلحة) بقدر ما يهمه النظر في التناقضات الموجودة في هيكلة النظام الدولي في حد ذاته ، فالشاغل الأساسي للدول هي ضمان أمنها أكثر من الهيمنة والمصلحة ، وذلك بزيادة قدراتها العسكرية و اللجوء إلى التحالفات بين الدول.[3]

الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة :

1. الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.
2. تتميز العلاقات الدولية بالفوضى و الصراع المتواصل (لا يقصد الواقعيون الجدد أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة ، بل تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول).

[1] خليل حسين ، ***العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا*** (بيروت : منشورات الجبلي الحقوقية ،2011)،ص. 198.

[2] جيمس دورني ، روبرت بالستغراف ، ***مرجع سابق*** ، ص. 82.

[3] مولاي هند ، ***محاضرة حول نظريات العلاقات الدولية ومفهومها للأمن*** ، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص علاقات دولية (جامعة وهران : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 / 2015).

3. تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء .

4. ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي .

5. إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.

6. نظام الثنائية القطبية أكثر استقراراً من نظام التعددية القطبية.

7. استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى.[1]

وتنقسم الواقعية الجديدة إلى نظريتين جزئيتن وهي :

أ. **الواقعية الهجومية : Offensive realism**

لقد تطورت هذه المقاربة من صلب الواقعية الكلاسيكية ، وهذا بفضل إسهام المنظر " **باري بوزان** **Barry Buzan** " ، الذي شهد معه تطور و ازدهار الدراسات الأمنية في حقل التنظير للعلاقات الدولية ضمن كتابه : الفرد ، الدول ، الخوف **People , States and fear** عام 1983 .

تركز الواقعية الهجومية على :

1. الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

2. مركزية القوة و البحث عن السلوك دبلوماسي استراتيجي مقبول وعقلاني.

3. تفوق الدولة كفاعل أساسي مع استحالة تجاوز الطبيعة الصَراعية للعلاقات الدولية.[2]

---

[1] ايناس شيباني ، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن : دراسة تحليلية مقارنة***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/2009) ، ص. 14 .

[2] بن عمار إمام ، ***الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي : دراسة حالة العراق*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009/2008)، ص. 41 .

وفي هذا السياق يقول " **جون مير شايمر** " : *" أن أفضل طريقة للبقاء الدولة في نظام فوضوي ، هي أن تستغل فرص الدول الأخرى ، أن تكسب مزيداً من القوة على حسابها ، لأن أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم "*.[1]

وعليه فإن أصحاب هذا التيار يرون بأن الدول تتبع سياسات عدوانية من أجل توسيع قوتها ونفوذها ولو على حساب أمن واستقرار الدول الأخرى . لدى فإن شرط التوسع هو الاكتساب الدائم على دول الحلفاء لذلك يدعو " **جون مير شايمر** " **Merasheimre** إلى ضرورة تقاسم الأعباء في حالة تهديد مشترك.[2]

ب. الواقعية الدفاعية : Defense Realism (ستيفن والت ، جاك سنايدر ، فريد زكريا)

تعتبر الواقعية الدفاعية أن فوضوى في النسق الدولي أقل خطورة ، وأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقوداً ، وهي بهذا تقدم تنازلا نظرياً بتقليصها للحوافز النسقيَة الدولية ، وجعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول ، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة ، وعليه فإن هدف هذا التيار هو الدفاع عن مصالحهم من أجل البقاء و الاستمرارية في الساحة الدولية.[3]

ثانياً : الليبرالية الجديدة : New Liberalism

تعتبر الليبرالية الجديدة امتداداً للنظرية الليبرالية بحيث يتوافقان إلى حد كبير في جميع المسلمات والافتراضات ، التي ترتكز على الجوانب التعاونية الاقتصادية والسياسية والأمنية في العلاقات الدولية.

---

[1] حكيمي توفيق ، ***الحوار النيوواقعي-النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني : دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2007 /2008) ، ص. 21.

[2] مولاي هند ، ***مرجع سابق*** .

[3] Giden Rose **,** ***Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy*** **(**World politics , vol 51,1998), p p. 146_149.

تهدف الليبرالية الجديدة إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والازدهار في العلاقات الدولية ، إضافة إلى إمكانية تعزيز سيادة القانون و تطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها أن تخفض حدة معضلة الأمن بين الدول.[1]

ويضع **دافيد بالدوين David Balduin** نوعين من الليبرالية :

1. **الليبرالية النفعية :** بحيث تعطي الأولوية للنظام الداخلي والعوامل المؤثرة فيه ولا تركز على السلوك الخارجي للدول.
2. **الليبرالية المؤسساتية و التجارية :** تقوم هذه الليبرالية بعلاقة النظام الدولي بتركيبه وبنيته الجديدة المتمثلة في المؤسسات الحكومية وغير حكومية ، التي تعمل على وضع أسس جديدة لتحقيق الأمن الدولي ، وذلك بتوجيه سياسات الدول الخارجية .[2] ومن بينها صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة و الشركات العابرة للحدود وغيرها.

إن الليبرالية الجديدة هي شكل من أشكال النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية ، بحيث يركز على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية ، والمؤسسات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ، ولهذا السبب تسمى أحياناً بالمؤسساتية الليبرالية الجديدة.[3]

إن النظرية اللبيرالية الجديدة أعطت صورة مختلفة تماماً عن الواقع الدولي ، وبالتالي هذه النظرية استطاعت ترتيب وإعادة الدول إلى الطبيعة التعاونية في جميع المجالات بدل الصراع.

---

[1] خليل حسين ، ***مرجع سابق*** ، ص. 246 .

[2] Stevel Lony , ***Conteporary mainstream approches : new-realism new liberalism*** , in john baylis and steve smith , (the globalization of world politics an introduction to international relations , third edition Oxford . oxford university press , 2005) ،p .211 .

[3] تيم دان ، ميليا كوركي ، وستيف سميث ، ***نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع*** ، ترجمة : ديما الخضرا (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016) ، ص. 296 .

ثالثاً : نظرية الاعتماد المتبادل : Interdépendance

نشأت النظرية الاعتماد المتبادل كنقد للنظرية الواقعية في السبعينيات من القرن العشرين ، والتي تركز على أهمية الفواعل غير دولتيه كالشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية ، التي تسعى إلى تحقيق التعاون و الأمن و الاستقرار في العلاقات الدولية ، فالليبرالية والاعتماد المتبادل يتداخلان إلى حد بعيد ، فكلاهما يتطلع إلى الطبيعة البشرية من منظور أكثر تفاؤلاً ، ويتشاركان الرأي القائل : ***" إن زيادة الاعتماد المتبادل تقوي المؤسسات التعاون الاقليمي ، وتفتح آفاقاً فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الدول"***.[1]

تقوم الاعتمادية المتبادلة " **روبرت كوهن** " **Robert Keohane** بوصفة إجراء مهدئاً محتملاً في بيئة من الفوضى له أصوله العميقة في الفكر الليبرالي لتخصيص العلاقات الدولية ، إذ تقوم الاعتمادية المتبادلة في تحليل الليبرالي الجديد بتمهيد الطريق أمام التطور التاريخي للمصالح المشتركة ، التي لا يمكن تحقيقها إلاَ إذا تعاونت الدول فيما بينها بطريقة ناجحة.[2] وعليه تتضمن الاعتمادية المتبادلة علاقة الاعتماد المتبادل من أجل تحقيق مصالح مشتركة في جميع المجالات.

وفي هذا السياق يقول "**شارل فيلب Charles philipe David**" و"**عفاف بن سايح** " أن ***" الاعتماد المتبادل يؤدي إلى خلق مصالح مشتركة يصبح بعدها من المكلف جداً اللجوء إلى الإستراتيجية العسكرية أو النزاعية "***.[3]

---

[1] بول ويلكينسون ، ***العلاقات الدولية : مقدمة قصيرة جداً*** ، ترجمة : لبنى عماد تركي (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافية ، 2013)، ص ص. 11_12.

[2] تيم دان ، ميليا كوركي ، وستيف سميث ، ***مرجع سابق*** ، ص .301.

[3] Charles philipe David , Afaf Bensayeh , " la paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité "***, revue étude internationales*** , $n^0$2 (1997) , p .227 .

وقد أعطى **دونالد بوكالا D.J.Puchala** تعريفاً للتكامل مفاده أن " ***التكامل هو نظام العمليات Process التي تنتج وتساند نظام التوافقية على المستوى الدولي.***" ويعتبر النظام الدولي "***هو ذلك النظام يجد فيه الفاعلون سهولة في تناغم مصالحهم و تسوية خلافاتهم و تحديد المكافآت المتبادلة لتفاعلاتهم***".[1]

ويعرَف **كارل دويتش** التكامل بأنه : " ***إنجاز داخل الاقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل ، اعتماداً على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الاقليم***".[2] أمَا **أرنست هاس Ernst Haas** فقد عرف التكامل بأنه :" ***العملية التي تتضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية للقوى السياسية في دول متعددة ، ومختلفة ، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات الدولة القومية***".[3]

أمَا **تعريف المصلحة الوطنية** : المصلحة الوطنية حسب نظرية الاعتماد المتبادل يثير اشكالات ، لأن توجه السياسة الخارجية له مظهر صراعي ، من منطق الحضور المتزامن لمجموعات ذات مصالح متناقضة حول قضية معينة.[4] كما تحدث التبعية المتبادلة المركبة حسب " **روبرت كوهن** " و "**جوزيف ناي** " من خلال فتح قنوات الاتصال المتعددة الأقطاب بين الدول و عبر الحكومات وبين البلدان.[5] وبالتالي زيادة تعزيز التعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في النظام الدولي.

---

[1] عمر إبراهيم العفاس ، ***نظريات التكامل الدولي الإقليمي*** (بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 2008)، ص.37_38.

[2] عامر مصباح ، ***نظريات تحليل التكامل الدولي*** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008) ، ص .15.

[3] عمر إبراهيم ، ***مرجع سابق*** ، ص.36 .

[4] قط سمير ، ***الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة : قطاع النفط نموذجاً*** ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2007 /2008)، ص. 29.

[5] مارتين غريفيش وتيري أوكالاهان ، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** (دبي : مركز الخليج للأبحاث للترجمة و النشر ، 2008) ، ص. 66.

المبحث الثاني : النظريات الجيوسياسية في السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول : مفهوم الجيواستراتيجية .

إن أصل كلمة الجيواستراتيجية ظل مجهولاً لمدة طويلة ، على أساس أن الكلمة جديدة عن الجغرافيا السياسية إلا أن في سنة 1955 جعل "**الأميرال سيليريا**" من كلمة جيواستراتيجية الأخت الصغرى لكلمة الجيوبولتيك.[1]

الجيواستراتيجية : وهو التخطيط السياسي و الاقتصادي و العسكري الذي يعني بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أوالسياسة أوالعسكرية ذات الصفة الدولية ، أي أن الجيواستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة سلمياً أو حرباً.[2]

لقد عرف " **أندريه قيغاريه** " الجغرافيا الاستراتيجية على أنها : *" **مجمل السلوكات الدفاعية في أوسع مجالاتها و بوسائل هي الأكبر في تنوعها** "*، أمَا الجنرال "**يواريه** " فقد خالف المفهوم الأول حيث نادى بأن *" **الفضاء يُشكل فئة عملية في الفكر الاستراتيجي ، بحيث أن التعبير جيواستراتيجية هو ترديد** "*.[3]

إن مفهوم الجيواستراتيجية قليل جداً في المرجعيات العربية ، فقد عرفها " **أمين** "بأنها : *" **التخطيط السياسي والاقتصادي و العسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية ، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية** "*. وأضاف أن *: **الجيواستراتيجية تبحث في***

---

[1] ***موسوعة الاستراتيجيا*** ، تيري دي مونبريال و جان كلين ، ترجمة : علي محمود مقلد (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،2011) ، ص 549 .

[2] ***معجم المصطلحات الجغرافيا العسكرية و السياسة*** ، هاني عبد الرحيم العزيز(بيروت : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2005) ، ص .130 .

[3] تيري دي مونبريال و جان كلين ، ***مرجع سابق*** ، ص .553 .

المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية ، سواء في الحرب أو السلم من خلال العوامل الجغرافية العشرة وهي : الموقع الجغرافي ، و الحجم ، والشكل ، والاتصال بالبحر ، والحدود ، والعلاقة بالمحيط ، والطبوغرافيا ، والمناخ و الموارد و السكان ، أمَا " **عدنان**" يقول أن مصطلح الجيواستراتيجية يعني ***: " دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الاقليمية ومدى تأثيرها هذا الموقع في العلاقات السلمية و الحربية ."*** [1]

ويمكن تعريف الجغرافيا الإستراتيجية على أنها: " ***عبارة عن دمج الاعتبارات الإستراتيجية مع عناصر الجغرافية السياسية أو التوجه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية إلا أن التعريف العلمي يشير إلى أن الجغرافيا الإستراتيجية هي العلم الذي يسعى إلى جمع وتحليل ودراسة وتفسير المعلومات الجغرافية الأساسية للدولة لاستخدامها في إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة الحرب"*** .[2]

تهدف **الجغرافيا الإستراتيجية** إلى المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة لتحدد نمط هذه السياسة وتوجهاتها ، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة القومية من منظور جغرافي إستراتيجي يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية ، وعليه يقصد بالجغرافيا الاستراتيجية هو " ***مسعى السياسة لاستفادة من كوكب الأرض وفق منظور مستقبلي*** ".[3] بمعنى الاستفادة و استغلال الموارد المتاحة في الدولة و التفكير في الأجيال القادمة من أجل ضمان الاستمرارية الدولة في الساحة الدولية.

---

[1] سعود عابد ، "الفرق بين الاستراتيجية و الجيواستراتيجية" ، 25 مارس 2010 ، في : **http://www.alriyadh.com/509799** (2017/02/16 ، 11:07).

[2] صلاح الدين أبوبكر الزيداني ،" الجغرافيا الاستراتيجية (الجيواستراتيجية)" ، 10 مارس 2013 ، في : **http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33** (2017/02/18 ، 10:40).

[3] أحمد طالب أحمد ، ***ملتقى حول جيوسياسة الأديان*** ، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تحليل السياسة الخارجية (الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2017/2016) .

المطلب الثاني : المقاربات الجيوسياسية. Géopolitique

لقد اهتم العديد من المفكرين الغربيين بـ" **الجيوبوليتيك** " **La Géopolitique** من حيث اعتبارها *" **علم صناعة الدولة و طريقة تفكير**"* من خلال الأهمية المفترضة للعوامل الجغرافية في طبيعة وسير العلاقات الدولية.[1] و الجيوبولتيكا مصطلح مكون من كلمتين : **جيو Geo** وتعني الأرض ، و **Politic** تعني أمر متعلق بالدولة وعلى وجه الأخص سياساتها.[2]

أولاً : المدرسة الألمانية :

- **فريديرك راتزل Firedrich Ratizel (1844_1904) :**

تطور مصطلح الجيوبولتيك من خلال مجموعة المدارس أهمها المدرسة الألمانية ، ويعد العالم الألماني راتزل أباً للجغرافيا السياسية والمؤسس الحقيقي لها ، وقد ترك بصمة كبيرة في مجال الجغرافيا السياسية في هذه المرحلة التاريخية المبكرة ، حيث ركز على العلاقة بين البيئة الطبيعية وخاصة الأرض والمناخ.[3]

وقد كتب **راتزل** مقالاً بعنوان " **القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة** " والقوانين السبعة هي :

1. أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة ، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً خاصاً للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة.

[1] ركاح عميروش ،" الأهمية الجيوسياسة لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية "، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*** ، ع.5 (جوان 2016) ، ص .21 .

[2] ***موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسة و الجيوبولتيك*** ، محمد أحمد السامرائي (عمان : الذاكرة للنشر و التوزيع ، 2012)، ص .87 .

[3] حسام الدين ، جاد الرب ، ***الجغرافيا السياسية*** (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2008)، ص. 20 .

2. أن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسيع وهو بهذا يسلم بصحة نظرية أن العلم يتبع التوسع التجاري.
3. يستمر نمو الدولة حتى تصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.
4. أن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلف لها والذي يحميها (الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب بل أنها أيضاً توضح مراحل نموها).
5. تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الاقاليم ذات القيمة السياسية بمعنى أن هذه الأقسام أما أن تكون سهولاً أو مناطق ساحلية أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء.
6. أن الدافع الأول للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج ، معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى التوسع.
7. أن الميل العام للتوسع و الضم ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام.

وبالتالي فإن **راتزل** يرى في الدولة كائنا حياً تدفعه الضرورة للنمو من خلال الحصول على الأعضاء التي تخصه حتى ولو دفعه هذا إلى استخدام القوة ، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة.[1]

- **رودولف كيجلن Rudolf Kijellen (1922_1864) :**

يعتبر المؤرخ و العالم السويدي **كيجلن** هو أول من بدأ استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا ، وقد كتب كيجلن كتابين أولهما عام 1917 " **الدولة كمظهر من مظاهر الحياة** " **L'état forme de la vie**، و الثاني عام 1920 " **الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي** " بمعنى نظام الدولة العضوية أو الدولة لكائن

[1] محمد رياض ، ***الاصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا : مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط*** (بيروت : دار النهضة العربية ، ط.2 ، 1979) ، ص ص. 60_61.

حي ، وفي هذين الكتابين نجد كيجلن يستخدم خلفية كبيرة من : الفلسفة العضوية _ فلسفة هيغل _ الكثير من الآراء المتعارضة التي تظهر من كتابات راتزل و ماكندر.[1]

كما يؤكد على أن الدولة كائن حي ، حيث يرى أن الدولة ليست كائنا حياً وحسب ، بل هي أيضاً كائناً ذا شعور مزدوج بقدرات فكرية وأخلاقية عظيمة ، بحيث تمثل الأرض التي يعيش عليها هذا الكائن بالجسد ، و تكون العاصمة القلب و الرئتين تمثل الطرق والأنهار و الأوردة والشرايين و مناطق التعدين والإنتاج الزراعي بمثابة الأطراف.[2]

وقد طور **كيجلن** أبحاثه إلى ما عرف فيما بعد باسم نظرية الدولة ، وقد قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى عدة موضوعات تتداخل فيما بينها ، وجميعها تصب في الدولة من منظور استراتيجي ومن بين هذه الموضوعات نجد :

1. **السياسة الأرضية** : الجيوبوليتيكا.
2. **السياسة الشعوبية** : (إثنوبوليتيكا) دراسة الدوافع الديناميكية التي ترفد بها الدولة من قبل الشعب ، شبيهة بالاثنوغرافيا لدى راتزل.
3. **السياسة الاجتماعية** : دراسة الجانب الاجتماعي للدولة.
4. **السياسة الاقتصادية** : دراسة الدولة كقوة اقتصادية.
5. **السياسة الإدارية** : دراسة صيغ الحكم و السلطة قضايا الحقوق و العوامل الاجتماعية.[3]

بالرغم من سعي "**كيجلن**" لتطوير هذه الموارد التعليمية بصورة متوازنة من الجيوبوليتيكا إلا أنها لم تحقق الاعتراف الواسع ، إذ أكد على أن الجيوبولتيك تمتلك نفس العناصر التي تملكها الدولة الوطنية

[1] محمد رياض ، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 66_67.
[2] حسام الدين ، جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 21_22.
[3] محمد رياض ، ***مرجع سابق*** ، ص. 89.

وهي : الأرض ، الناس ، الفضاء ، المحيط البنيوي عامة ، وأن هذه العناصر تتفاعل مع بعضها البعض لتنتج في نهاية الأمر كل من القوى المعنوية والروحية للشعب ويرى "**كيجلن**" أن الدولة ليست كائنا حياً فقط بل إنها كائن ذو شعور وقدرات خلفية وعقلية ، واتفق مع "**راتزل** "على أن الهدف النهائي للدولة هو الوصول إلى القوة ، وذلك لإمكانية تأمين الحدود الطبيعية الجيدة خارجياً والوحدة المتناسقة داخلياً.[1]

- **كارل هوشوفر K. Houshofer (1869_ 1946) و فكرة المجال الحيوي :**

مؤسس الجيوبوليتك الألمانية (مؤسس معهد ميونيخ للجيوبوليتيكا)، فقد ساهمت أفكاره في المزيد من دراسة عوامل قوة الدولة و ارتباط ذلك بالموقع الجغرافي ، وطبيعة العلاقات الدولية خاصة الصراعية والتنافسية من أجل امتلاك أكبر قدر ممكن من المساحات الأخرى.[2]

ركز **كارل هوشوفر** على :

1. أن فكرة المجال الحيوي للدولة وأن الدولة كائن حي (راتزل).
2. يؤكد على أن المحيط الهادئ له أهمية استراتيجية كبيرة وهو من مناطق السيطرة.
3. يرى أن المجال الجغرافي هو الذي يتحكم تاريخ البشر و أن الدولة التي لا تنمو وتتوسع تهلك وتندثر بسب ضغط السكان وكثافتهم التي تتطلب ثروات طبيعية.
4. يرى أن سيادة على المجال يجب أن تأتي عن طريق العوامل الجغرافية و البشرية.
5. يرى أن القوة العسكرية تقوم على ثلاث أسس : الجيش و الأسطول و الطيران.

[1] محمد رزيق ، ***الجيوبوليتيكا المفاهيم و الدلالات_المدارس و النظريات*** (الجزائر : دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2014)، ص. 62 .

[2] حسام الدين ، جاد الرب ، ***مرجع سابق*** ، ص. 23 .

6. يرى أن الحدود القارية تحد من نمو الدولة ، أما الحدود البحرية تفتح الطريق إلى مختلف البحار والسواحل.[1]

ثانياً : المدرسة الانجليزية.

- **هالفورد ماكندر Halford Mackinder (1861_ 1947) وقلب العالم :**

يعتبر نموذج ماكندر من بين أهم النماذج يقترن بمدرسة الجغرافيا السياسية والتي تبين العلاقة بين القوة القائمة في البر و تلك التي في البحر ففي عام 1904 بوصفها " **المحور الجغرافي للتاريخ** " ، حيث أصبحت " **المنطقة المحورية** " " **المنطقة الحيوية** ".

وبناءاً عليه فقد أكد أن الدولة التي يمكنها السيطرة على المساحة الواسعة من أراضي أورسيا الواقعة بين ألمانيا وسيبيريا الوسطى سوف يتمكن من السيطرة على العالم . وقد عبر من ذلك كما يلي :

1. من يحكم شرق أوروبا يسيطر على المنطقة الحيوية.

2. من يحكم المنطقة الحيوية يسيطر على جزيرة العالم.

3. من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.[2]

ثالثاً : المدرسة الأمريكية.

- **ألفريد ماهان A.Mahane (1914 – 1840) و نظرية القوى البحرية :**

ركز **ألفريد ماهان** على أربعة مظاهر مكانية أساسية :

1. اتصال جميع البحار والمحيطات الخارجية (المحيط العالمي).

---

[1] مارتين غريفيش وتيري أوكالاهان ، ***مرجع سابق*** ،ص. 162.

[2] ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*** ، غراهام ايفانز و جيفري نوينهام (بيروت : مركز الخليج للأبحاث و الترجمة و النشر، 2006)،ص. 299.

2. وجود بعض الدول الحبيسة في قلب الأرض.

3. وجود دول بحرية في أوربا و شرق آسيا حول روسيا الحبيسة.

4. توجد دول جزرية تحيط بأوراسيا مثل انجلترا و اليابان.[1]

وتتمثل محددات القوة البحرية عند **ماهان** في :

1. **الموقع الجغرافي للدولة** : فكلما كانت الدولة منفتحة على البحار ، كلما مكنها ذلك على اجراء اتصالات بحرية مع الدول الأخرى.
2. **شكل الساحل و امتداده** : ومدى توفره على الموانئ فيه (مصدر قوة الدولة التجارية).
3. **امتداد مساحة الدولة** : فمساحة الدولة من أهم عناصر القوة ، وهي بذلك تمثل الظهير القاري للدولة ، فكلما كان الظهير القاري كبير المساحة ، كلما كان ذلك مؤشراً على غنى الدولة.
4. **حجم السكان و طبيعتهم** : وذلك من حيث الكم و الكيف ، وقدرة السكان على العمل وبناء السفن، أو ما يمكن تسميته بتوجيه السكان البحري.
5. **خصائص النظام السياسي للدولة** : أو توجه الحكومة البحري ، الذي يعمل على توجيه الموارد الطبيعية و البشرية نحو إنشاء القوة البحرية.[2]

ومن هنا يرى " **ماهان**" أن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريقة لتوفير وزيادة القوة والأمن وذلك من أجل استقرار الدولة ، ومواجهة أي تحديات وتهديدات خارجية.

[1] علي أحمد هارون ، ***أسس الجغرافيا السياسية*** (القاهرة : ملتزم الطبع و النشر دار الفكر العربي ، 1998) ، ص .23 .

[2] محمد رزيق ، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 78_79.

- **نيكـولاس سـبيكمان : Nicolas Spykman (1893 -1943) نظريـة الإطـار الحافة ، الهامش**

تنـاول **نيكـولاس سـبيكمان** مسـألة الحضـارة وكيفيـة وضـرورة نشـرها ، ولـم يتوقـف عنـد مسـألة المصـالح الاسـتراتيجية و الاقتصـادية ، بحيث يعتقد أن البحر بما هو عليه من انفتاح أقدر على نشر الحضـارة من اليابسـة ، وعليـه استبدل بفكرة **ماكنـدر** حول قلب الأرض **Hearth Land** فكرة حوافي الأرض **Him Land** بقوله : *" من يسطر على حوافي القارات يسيطر على القارات"* .[1]

Who controls the rimland rules Eurasia.

Who rules Eurasia controls the destinies of the world .

الخريطة رقم (1) : نظرية سبيكمان – الهامش القاري .

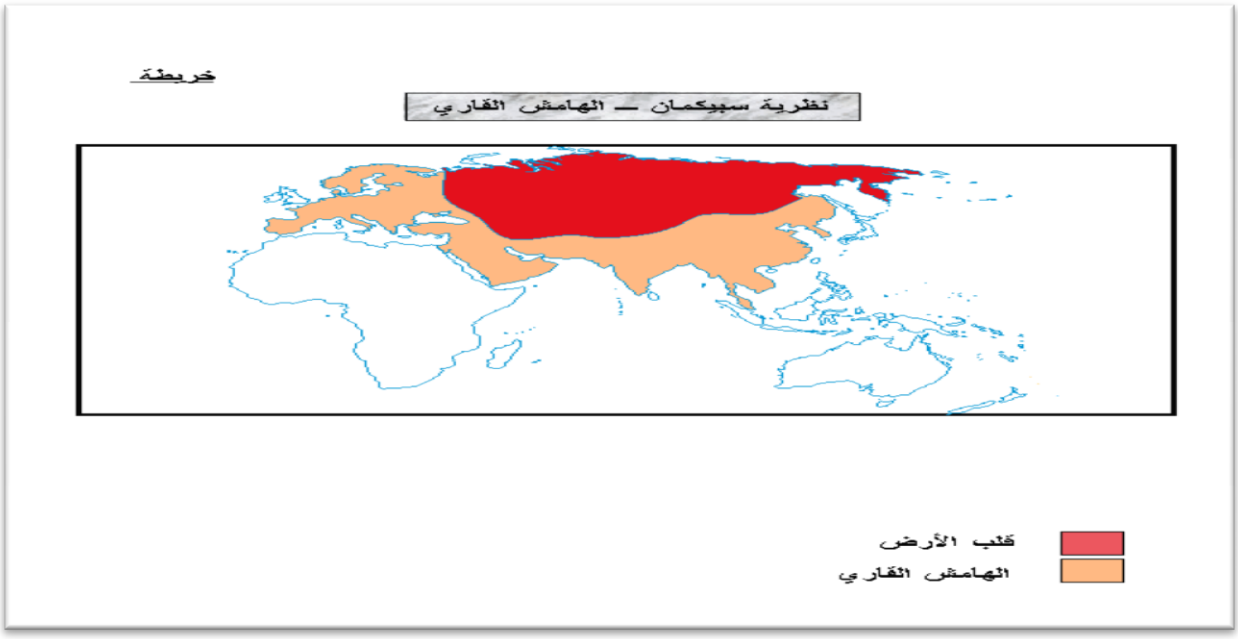

Source :http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map03.GIF_cvt.htm (14/03/2017,11 :24).

[1] محمد أحمد السامرائي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 115 .

تقوم الجغرافيا السياسة على تحليل العوامل الجغرافية التي تحدد السياسة الخارجية للدول ، كما تقدم كتحليل منهجي دقيق للقيود الجغرافية الطبيعية و الاقتصادية و البشرية ، التي تثقل على رسم الاستراتيجيات السياسية و العسكرية من قبل الدول.[1]

- **الفرق بين الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا :**

1. تحلل الجغرافيا السياسية الدولة البيئة الطبيعية ، الاقتصادية و البشرية تحليلاً موضوعياً ، لتبين أثر ذلك على الأحداث السياسية وقرارات صناع القرار الدولة ، في حين تنظر الجيوبولتيكا للمجال الدولة الجغرافي ، من جهة نظر الدولة و مطالبها في مجال السياسة الخارجية تحت تأثير النزعة الذاتية الوطنية.
2. الجغرافيا السياسية تحدد الطريق الصحيح الذي يمكن من تقييم المسائل القومية و العلاقات الدولية تقييماً موضوعياً ، ينشد السلم بتحديد المسلك السياسي السليم . أمَا الجيوبولتيكا في صورتها العنيفة التي كتب عنها **كارل هوشوفر** ، فتؤدي إلى الحرب استناداً إلى أن الدولة كائن حي يجب أن ينمو على حساب الآخرين (فكرة المجال الحيوي).[2]
3. تعني الجيوبولتيك علم سياسة الأرض ، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة ، و يتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعني بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية و البشرية) في السياسة ، بينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع فإن الجيوبوليتيك تكرس أهدافها للمستقبل.[3]

---

[1] ***معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي*** ، غي هرميه و آخرون ، ترجمة : هيثم اللمع (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2005)، ص .173 .

[2] شكاكطة عبد الكريم ، ***محاضرات حول الجغرافيا السياسية*** ، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية جذع مشترك (جامعة خميس مليانة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2016/2015).

[3] ***معجم في القانون الدولي المعاصر*** ، عمر سعد الله (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ط.3 ، 2010) ، ص .162.

المبحث الثالث : القوة كمقاربة معرفيَة في السياسة الخارجية الصينية

يعتبر مفهوم القوة من بين أحد المرتكزات المفتاحية في مجال العلوم السياسية و أبرز الموضوعات في ميدان العلاقات الدولية ، وهذا ما أدى إلى بروز وظهور العديد من الحوارات التنظرية و النقاشات المعروفة بالخلاف حول هذا الموضوع.

المطلب الأول : تطوَر مفهوم القوة في العلاقات الدولية : Power

يعتبر مفهوم القوة من بين أهم المرتكزات المفاهميَة و المعرفية في حقل العلاقات الدولية وأنظمة السياسات الدولية ، وتعد من أكثر الموضوعات إثارة في الوقت الحاضر ، إذ أصبح من مسلمات الموضوعات في تحليل التطورات المتعلقة بالدول.

ويمكن تعريف القوة على أنها : *" **القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد** "*.[1] ويقول "**مودلسكي**" أن :*" **السياسة الخارجية الناجحة هي التي تستطيع أن تزيد بشكل أساسي مصادر قوة الدولة** ."*[2] وعليه فإن مفهوم القوة حسب "**مودلسكي**" تكمن في مقدرة الدولة على ترجمة قدراتها الاقتصادية و العسكرية و السياسية في الساحة الدولية.

ويذهب " **رسل**" إلى حد القول بأن مفهوم القوة هو المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية شأنها في ذلك شأن الطاقة ، التي تمثل المفهوم الأساسي في العلوم الفيزيائية التي لا يمكن ملاحظتها إلا عند استخدامها فقط ، كما لا تقتصر القوة على الأفراد الأقوياء الذين يملكون المصادر الاقتصادية الكبرى في

[1] ***معجم المصطلحات السياسية والدولية*** ، حسين ظاهر (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2011)، ص .321 .

[2] الباحثون السوريون ، "مفهوم القوة في السياسة الدولية " ، في : **http://www.syr-res.com/article/4963.html** (18 /2017/02 ، 16:16).

المجتمع ، بل يشاركهم في هذه الممارسة ، وقد يفوقهم أحياناً المهيمنون على التنظيمات الكبرى في المجتمع.[1]

وعرفت القوة أيضاً بأنها : *" علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الطرف الأخر بما يتوافق مع أهدافه ورغباته "*. وينصرف هذا التعريف تحت تعريف الذي قدمه الأستاذ "**سينجر**" **Singer** الذي ربطها هو الأخر بالتأثير، أما الأستاذ الهندي " **ماهندار كومار** " ، فقد أعطى للقوة مفهوماً مرادفاً للتأثير حيث عرفها على أنها : *" القدرة أو مدى القابلية في السيطرة على سلوكيات الآخرين والتحكم في أفعالهم "*.[2]

حيث نجد أن كل من " **كارل ماركس** " و " **فريديريك انجليز**" في الاتجاه الماركسي يعرفان القوة على أنها *: " القوة المنظمة التي تمارسها طبقة على طبقة أخرى خاضعة "*. وعليه فإن الماركسية تركز القوة في يد طبقة مسيطرة تعتمد على القهر والعنف في تنفيذ إرادتها.[3]

أما " **إدوار دكار**" فقد أعطى لمفهوم القوة من خلال تقييم القوة السياسية إلى ثلاثة أقسام وهي القوة العسكرية ، الاقتصادية ، وقوة التحكم بالرأي ، وهو في طرحه هذا يركز على القوة العسكرية ، ويعتبرها عنصر أساسي في العلاقات الدولية وأن المنفذ الأخير للقوة هو الحرب.[4]

ويذهب "**هانس مورغنتو**" **H.Morgenthau** في تعريفه للقوة من خلال تحديده لدورها ومكانتها في العلاقات الدولية وبالتالي ربط مفهوم القوة بالسياسة الدولية و عليه فهو يعتبر أن : *" السياسة الدولية*

---

[1] إسماعيل علي سعد ، ***نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي*** (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008)، ص . 104.

[2] ثامر كامل الخزرجي ، ***العلاقات السياسية الدولية و إدارة الأزمات*** (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2009)، ص. 214 .

[3] محمد على محمد ، ***أصول الاجتماع السياسي : السياسة و المجتمع في العالم الثالث : القوة والدولة*** (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999) ، ص .06 .

[4] ثامر كامل الخزرجي ، ***مرجع سابق*** ، ص ص . 214_215 .

لكل سياسة ، هي صراع من أجل القوة ،ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية ، القوة دائما الهدف العاجل ".[1]

أمَا "**روبرت دال** " **Robert Dale** الذي ينتمي إلى المدرسة السلوكية ، فينطلق في تحديده للقوة كعلاقة اجتماعية تم تعميمها كظاهرة سياسية دولية ، من خلال تعميم تحليليه الاجتماعي على مصير الأفراد في المجال الدولي وجعل من الدولة محل الفرد ، وعليه فإن القوة عنده ***"عبارة عن علاقة بين طرفين أو أكثر، وهي القدرة على إلزام الآخرين ليسلكوا وفقا لأهداف من يمارس هذا الفعل*** ".[2]

أمَا "**روزيناو**" **Rezenaw** ، فأنه يعرف القوة بأنها : ***" تستعمل هنا بمعنى واسع جداً لتشمل المجال الكلي لتأثير الإنسان على زميله الإنسان ، وأنها تتضمن كل من قدرته على فرض التأثير والفرض الفعلي لتأثيره و سيطرته على عقول وأفعال الناس الآخرين "*** .[3]

و القوة عند " **صمويل هنتغتون** " ***هي القدرة لدى الشخص أو مجموعة على تغيير سلوك شخص آخر أو مجموعة السلوك يمكن تغييره من خلال الاقناع ، أو الإرغام أو التحذير ، و التي تتطلب من حامل القوة موارد اقتصادية ، ومؤسساتية ، وسكانية وسياسية ، وتكنولوجية ، واجتماعية و غيرها .*** [4]

وعليه فإن تعريف "**هنتغتون**" يركز على قوة الدولة أو مجموعة هي بالتالي مقدرة بقياس الموارد التي لديها في مواجهة دول أخرى و التي تحاول التأثير فيها ، كما أن القوة حسب "**هنتغتون**"مصدر أساسي لبقاء واستمرارية الحضارة (الغربية) في الساحة الدولية.

---

[1] عبد الناصر جندلي ، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية*** (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007) ، ص. 146 .

[2] ثامر كامل الخزرجي ، ***مرجع سابق*** ، ص .217 .

[3] عادي سليمان العبيدي ، ***القوة في العلاقات الدولية*** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2015) ، ص. 21.

[4] ***المرجع نفسه*** ، ص. 23 .

و يؤكد " **ريمون أرون**" **Aron Raymond** أن الوحدات السياسية لا تسعى لامتلاك القوة كغاية في حد ذاتها ، وإنما كوسائل لتحقيق بعض الأهداف و الغايات أو من أجل التأثير في مستقبل النظام الدولي.[1] وهنا يعرف " **ريمون أرون** " القوة على أنها : *" **قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على وحدات أخرى .**"* [2]

يقصد **بالقوة :** هي النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم ، إذا اكتسب صفة الشرعية أصبح سلطة ، و قد تكون القوة السياسية أو عسكرية أو اقتصادية ، و يعرفها البعض بأنها: *" **القدرة على حمل الآخرين على ما تريدهم أن يقوم به ، على افتراض أن مختلف بطريقة ما عما يرغبون هم بعمله ، و ذلك باستخدام التهديد و باستخدام العقوبات إذا لزم الأمر**"*.[3]

وتتمثل عناصر القوة فيما يلي :

1. **مجموعة المصادر الطبيعية :** و تشمل الاقليم و الموارد و السكان.
2. **مجموعة المصادر الاقتصادية :** وتشمل المستوى الصناعي و التقني و التكنولوجي.
3. **مجموعة المصادر العسكرية :** و تشمل المهارة الاستراتيجية و التكنولوجيا والعسكرية.
4. **مجموعة المصادر السياسية :** و تشمل الوحدة و القيادة و الدبلوماسية وطبيعة النظام السياسي.
5. **مجموعة المصادر المعنوية :** و تشمل الدين و الايدولوجيا و التراث و التقاليد الحضارية.[4]

---

[1] جيمس دورني ، روبرت بالستغراف ، ***مرجع سابق*** ، ص. 91 .

[2] "مفهوم القوة في السياسة الدولية" ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2016/03/26 ، في : **http://www.politics-dz.com/threads/mfxum-alqu-fi-alsias-alduli.444** (2017/02/18 ، 16:35).

[3] ***الموسوعة المسير للمصطلحات السياسية عربي – انجليزي*** ، اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي (الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب ، 2005)، ص. 187.

[4] عبد الكريم بلسماعيل ، ***الابعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الامريكية في العراق 1990_2008*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2009 /2010)، ص. 35.

المطلب الثاني : مفهوم القوة الصلبة و القوة الناعمة.

أولاً : مفهوم القوة الصلبة : Hard Power

تعتبر القوة الصلبة المفهوم التقليدي للقوة والذي يعتمد على الاكراه والإجبار وذلك في نظر الواقعيين وتعريفهم للنظام الدولي بكونه غير مستقر وفوضوي ، وأن الفواعل الدولية بحاجة ملحة و دائمة لامتلاك القوة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها.[1]

إن القوة الصلبة التي تعتمد على الإكراه ، فهي تستمد من القوة العسكرية و الاقتصادية ، وتظل لهذه القوة أهميتها الحاسمة في عالم عامر بدول تهدد الآخرين ، ويعج بالمنظمات الارهابية.[2]

و تعرف القوة الصلبة على أنها : "***قدرة الدولة على استخدام القوة العسكرية بفعالية*** ". وعليه فإن هذا التعريف يمكن القول بأن القوة الصلبة لا تقوم و لا تقتصر على استخدام الأساليب والقوة العسكرية ، و إنما يجب أن تكون فعالة بغرض الوصول إلى الهدف الحقيقي عن وراء الاستعمال القوة الصلبة.

وفي تعريف آخر يشار إلى القوة الصلبة على أنها : " ***القدرة على أن تحصل على الذي تريده عن طريق استخدام القوة العسكرية بتهديد الآخرين بأنك ستستخدم ضدهم تفوقك الاقتصادي أو قدراتك القهرية*** ".[3]

---

[1] يمنى سليمان ، ***القوة الذكية : دراسة تأصيلية*** ، (القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2012)، ص . 10 .

[2] معتز بالله عبد الفتاح ، ***خطاب الدبلوماسية الشعبية الامريكية تجاه الشرق الأوسط : التحليل و الفعالية***، رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2016/2015)، ص. 04.

[3] Michael pezzullo , ***Hard Power and National Security*** (the Australian national university , Canberra, march , 2011), p .01.

و يضيف " **جوزيف ناي**" **Joseph Nye** بأن : ***استخدام القوة الصلبة هي أكثر تكلفة من ممارسة القوة اللينة ، فالدول تقبل تقسيم خياراتها عبر قبول قيم الجذب الثقافي و الاديولوجي وحتى ما يسميها ناي " Principe de Cooptions ".*** [1]

ثانياً : مفهوم القوة الناعمة : Soft Power

عرف **جوزيف ناي Joseph Nye** ، سنة 1990 القوة الناعمة على أنها : ***" قدرة أمة معينة على التأثير في الأمم أخرى و توجيه خياراتها العامة وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي و منظومة قيمها و مؤسساتها بدل الاعتماد على الاكراه أو التهديد"*** و تتمثل الجاذبية لدى جوزيف ناي في الثقافة الشعبية ، الدبلوماسية الخاصة و العامة ، المنظمات الدولية و الشركات والمؤسسات التجارية ، كما يحصر القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية في ثلاث عناصر أساسية :

1. **الثقافة العامة** : ما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين.
2. **القيم السياسية** : و تتمثل في مدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل و الخارج سلماً أو حرباً.
3. **السياسة الخارجية** : المنتهجة و درجة مشروعيتها و قبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه.[2]

يعرف **جوزيف ناي** القوة بأنها : ***" القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة ، و تتغير سلوك الآخرين عند الضرورة "*** و القوة الناعمة ***" القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الاقناع وليس***

[1] قط سمير ، ***مرجع سابق*** ، ص. 21.

[2] رفيق عبد السلام ، ***الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة*** (بيروت : مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، ط.4 ، 2015) ، ص. 09.

الاكراه ." ، وعرفها **Quanyi Zhang** بأنها *" **تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية و الدعائية**"*.[1]

يرى **جوزيف ناي** أن كلا من القوة الناعمة و القوة الصلبة مهيمين في الحرب ، و أن الجذب أرخص من الاكراه ، و أن الدبلوماسية هي أقل و أرخص من استخدام القوة العسكرية.[2] وبالتالي حسب "**ناي**" أنه ليس من المسلم به و جود علاقة ميكانيكية وحتمية دائماً بين القوة الصلبة و القوة الناعمة.[3]

عموماً فإن القوة الناعمة ما هي إلا القدرة على الإقناع الناس بالحجة ، بل هي أيضاً القدرة على الجذب الذي كثيراً ما يؤدي إلى الإذعان.[4] وعليه فإن القوة الناعمة ***هي القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما يريده المرء*** ، وهذا ما يميزه عن القوة الصلبة التي تمثل ***قياساً للقدرة على جعل الآخرين يفعلون ما يريد المرء بالإكراه أو الإغراء.***[5]

---

[1] مسفر بن ظافر عائض القحطاني ، ***استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الارهابية في المملكة العربية السعودية*** ، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية (جامعة نايف العربية : كلية الدراسات العليا و العلوم الادارية ، 2011/2010) ، ص .07.

[2] Joseph , Ney , ***Propaganda Isn't the way : Soft power*** (the international herald tribune January 10 , 2003) , p. 07 .

[3] رفيق عبد السلام ، ***مرجع سابق*** ، ص .10.

[4] جوزيف ناي ، ***القوة الناعمة وسيلة في النجاح في السياسة الدولية*** ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي (الرياض : العبيكان للنشر، 2007)، ص. 26.

[5] ***قاموس الأمن الدولي*** ، بول روبنسون ، دراسات مترجمة 38 (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2009) ، ص. 280.

خلاصة الفصل :

يمكننا من خلال ما تم تقديمه في الفصل المفاهيمي والنظري للدراسة التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية :

- إن مفهوم السياسة الخارجية مفهوم غير ثابت ، نظراً لاختلاف المفكرين والمنظرين والباحثين في هذا المجال من جهة ، وطبيعة حقل العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة من جهة ثانية.
- من حيث تداخل المفاهيم (السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية) ، نلاحظ أن مفهوم العلاقات الدولية أشمل من السياسة الخارجية ولكن يشتركان في نقطة واحدة ألا وهي البيئة الخارجية ، أمَا الدبلوماسية والإستراتيجية فهما يهدفان إلى تحقيق غايات السياسة الخارجية.
- إن أكثر النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية والأنسب لتفسير سلوكيات الدولة الصينية في توجهاتها نحو منطقة الشرق الأوسط هي كل من النظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية المؤسساتية.
- تعد المقاربات الجيوسياسة من أكثر المقاربات المفسرة لمنطقة الشرق الأوسط.
- إن مفهوم القوة يعد من بين أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة ، وعليه فإن الصين الصين في سياستها الخارجية تعتمد على مجموعة من مضامين القوة الاقتصادية والسياسة والعسكرية وحتى الثقافيَة.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

تمهيد :

سيتناول الفصل الثاني من الدراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، على اعتبار أن الصين أصبحت تطمح إلى تعزيز مكانتها على مستوى النظام الدولي الجديد والنظام الشرق أوسطي في كافة المجالات خاصة الاقتصادية ، وهذا ما سيتضمنه الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأوَل : السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي الجديد.

المبحث الثاني : أهميَة النظام الشرق أوسطي في السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الثالث : تحدَيات السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط.

المبحث الأوَل : السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي الجديد.

بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة ، عرفت السياسة الخارجية الصينية تحولات جذرية في مختلف المجالات ، حيث أصبحت تطمح إلى زيادة نموها الاقتصادي وتطوير قطاعات انتاجها الصناعي ، من أجل المنافسة و السيطرة والهيمنة على الأسواق العالمية.

المطلب الأول : التحوّلات الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية.

عرفت المرحلة ما بعد 1992 اعطاء القطاع الخاص الدور البارز لقيادة الصين نحو التحديث و التنمية المستدامة أو النمو و الرفاهية ، وقد تمخض عن هذه المرحلة مجموعة من النتائج :

- انخفاض نسب ومعدلات التضخم من 21.7 % إلى 3.1 % عام 1997.
- ارتفاع قيم الصادرات إلى أعلى مستوى في العالم 98 % عام 1998.
- دخول الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة عام 2001.
- زيادة بنوك الاستثمار في الصين عام 2003 ، ليصل إلى 151 من البنوك الأجنبية.
- استحواذ الصين على 20% من التجارة العالمية عام 2006.[1]

وخلال المرحلة الثانية ، خاصة ما بين 1989 إلى 1999 واصلت الصين عملية " **السير على الساقين** " من خلال :

- الموازنة بين ملكية الرأس المال الخاص و الرأس المال العام.
- الموازنة بين ملكية رأس المال الوطني (العام و الخاص) و ملكية رأس المال الأجنبي.

[1] ابراهيم الأخرس ، ***أسرار تقدم الصين : دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود*** (القاهرة : ايتراك للنشر و التوزيع ، 2007) ، ص ص. 48_49 .

- المزج الأمثل بين التوجه الاشتراكي واقتصاد السوق (معادلة اشتراكية السوق).

وقد نتج عن سياسة " **السير على ساقين** " تغيرات ديناميكية سريعة في بنية الاقتصاد الصيني ، لعلَ أهمها :

- نقل نوعية في تركيبة الصادرات.
- تحول مهم في الهيكل الإنتاجي للصناعة التحويلية.
- درجة أكبر من التعميق والتطوير التقني.
- تحسن في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.[1]

وفي عام 1992 كان نحو 60 % من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرها هونغ كونغ وماكاو ، مع ملاحظة أن احصاءات **(FDI)** في الصين تتضمن استثمارات الشركات التابعة للشركات الأجنبية و الشركات الصينية المستوطنة ، إضافة إلى تخفيض حدة التوتر السياسي بين الصين وتايوان ، أصبحت تايوان ثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية ، حيث بلغت نحو 9.5 % من الاجمالي عام 1992.[2]

وفي عام 1999 أصبحت الصين تحتل المرتبة السابعة كأكبر اقتصاد عالمي وراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة وايطاليا ، وقد حصلت عام 2010 محل اليابان كثاني أكبر اقتصاد عالمي ، بلغ 70.2 بليون دولار أمريكي عام 2011 ، وهذا يؤشر على حقيقة

[1] محمود عبد الفيصل، ***العرب و التجربة الآسيوية الدروس المستفادة*** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)، ص. 113 .

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص. 92 .

مفادها أن الاقتصاد الصيني يمثل 76 % من حجم الاقتصاد الأمريكي ، ويؤشر أيضاً على أن حصة الصين من الناتج الإجمالي العالمي ، قد ارتفع من 3.7 % عام 1990 إلى 14.3% عام 2014.[1]

وفي 11 ديسمبر 2001 أصبحت الصين عضواً في المنظمة التجارة العالمية ، وفي عام 2006 أصبحت أيضاً في اتفاقيات **الجات** وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة **TRIP** ، و التدابير المتعلقة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة **TRIM.**

إن الالتزامات الخاصة بالانفتاح على المؤشرات المباشرة **IDE** ، تعهدت الصين بتخفيض المستوى المتوسط لتعريفاتها الجمركية على المنتجات الصناعية من 22% في عام 2000 حتى 9% في عام 2005 ، وقد شملت دخول بعض المنتجات إلى السوق المحلية و التخلي عن هامش المناورة في استخدام سياسة تجارية انتقائية لحماية السوق المحلية ، كما خفضت أيضاً في القطاع الزراعي، وهكذا انخفض متوسط الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية من 22% حتى 15 %.[2]

وفي ديسمبر 1996 ، أدخلت الصين قابلية جزئية لصرف العملة اقتصرت على العمليات الجارية ، كما سرت قابلية الصرف على العمليات جارية أخرى مثل ترحيل أرباح المنشآت الأجنبية للصين إلى الوطن ، وفي عام 2000 رفعت الصين القيود المفروضة على رؤوس الأموال تدريجياً ، وفي عام 2006 سهلت شراء العملات الصعبة بالنسبة للمنشآت الراغبة بالاستثمار في الخارج.

وفي عام 2003 مورست على الصين ضغوط دولية لرفع قيمة العملة الصينية ، وفي عام 2005 ، أدخلت السلطات الصينية اصلاحاً على نظام الصرف ، فرفعت سعر اليوان بنسبة 2% (8.11 يوان

[1] حكيمي توفيق ، "موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي" ، ***مجلة الفكر*** ، ع. 12 (د.س.ن) ، ص .395 .

[2] فرانسواز لومان ، ***الاقتصاد الصيني*** ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان (دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2010)، ص. 43 .

مقابل واحد دولار أمريكي). وثبتت نسبة الصرف بموجب سلة عملات لا تضم الدولار الأمريكي فحسب بل اليورو و الين أيضاً.[1]

سعت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية من بينها :

- تعميق و تعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري بدعم التصنيع في الدول المستهدفة ، ومساعدتها في التحديث الزراعي ، والمشاركة في وضع اللبنة الأساسية للبنى التحتية ، إضافة إلى تعزيز التعاون، وتسهيل التجارة و الاستثمار ، وتعميق التعاون في مجال الموارد الطبيعية والطاقة.
- الاعتماد على دبلوماسية القروض عن طريق منح الشركات الأجنبية ، سواء قروضاً لتوسيع نشاطها ، أو لتجاوز أزماتها المالية ، وهو ما حدث عام 2009 عقب الأزمة المالية العالمية ، حيث قامت الصين بإقراض شركات من روسيا و البرازيل و كازاخستان و تركمانستان بما يزيد عن 50 مليار دولار.
- الانضمام لتكتلات إقليمية ، حيث عملت الصين على تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون عام 2001 ، والتي تلعب دوراً مهماً في تعزيز التعاون الاقتصادي بين أعضاءها ، إضافة إلى تأسيس لمشروع تكاملي في إطار استراتيجية الحزام مع الطريق للربط براً وبحراً بين مختلف الأسواق الاقتصادية من شرق آسيا مروراً بالشرق الأوسط.
- تدويل العملة الصينية اليوان في سلة عملات حقوق السحب الخاصة التي تضم الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني و الجنيه الاسترليني.[2]

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص. 45 .

[2] سامي السلامى ، "التوسع المتدرج : السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية "، ***مجلة السياسة الدولية*** ، م. 52، ع.207 (جانفي 2017)، ص ص. 20 _21 .

المطلب الثاني : مجالات التعاون بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

انطلاقاً من منظور العولمة والتعددية القطبية ، فإن العلاقات الصينية الأمريكية تعد من أهم العلاقات الثنائية في العالم خلال القرن الحادي و العشرين ، بحيث أن التعاون بين الطرفين هو حاجة ماسة للبلدين اتجاه بعضهما البعض ، ولا يقتصر التقارب بين الطرفين على التعاون في مجال واحد فحسب ، بل يتعداه ليشمل كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية.

أولاً : التعاون الصيني الأمريكي في المجال الاقتصادي :

بدأت المبادلات المباشرة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، بإقامة علاقات دبلوماسية بعد نهاية الحرب الباردة ، وحققت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية تقدماً سريعاً منذ بداية التسعينيات ، وتضاعفت تسع مرات منذ عام 1991 ، وأصبحت الولايات المتحدة السوق الأولى بالنسبة للصين (21% من صادراتها في عام 2005) ، وتحظى الصين بأضخم حصص في السوق الأمريكية في مستوى الأنسجة ، ولكن أيضاً في مستوى التجهيزات الكهربائية 10% و الالكترونية 20%.[1]

كما تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد كندا ، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية بعد كندا و المكسيك ، و أكبر مصدر لواردات الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة ، حيث قامت الصين بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير خاصة في مجال التجارة ليتطور بشكل ملحوظ في عام 2011.[2]

[1] فرانسواز لومان ، ***مرجع سابق*** ، ص. 110 .

[2] محمد عطية محمد ريحان ، ***التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية*** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد (جامعة الأزهر : كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، 2012/2011) ، ص .97 .

أمَا فيما يخص الملف الاقتصادي يعد هو الآخر من بين أهم المحاور الأساسية للعلاقات الصينية الأمريكية وقد عرفت العلاقات الاقتصادية و التجارية تطوراً ملحوظاً و مستقراً ، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للصين و حسب بعض الاحصاءات ، فقد بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة الأمريكية 21% من اجمالي الصادرات الصينية ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما يزيد عن 500 مليار دولار أمريكي عام 2012.[1] أمَا في سنة 2013 شهدت العلاقات مرحلة جديدة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية تدعمها الركائز الثلاثية : التعاون في التعامل والتحديات العالمية والتجارة الاقتصادية الثنائية والتبادلات العسكرية والامنية.[2]

جدول رقم (1) : تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين 1990- 2011 .

السنة	صادرات الو.م.أ إلى الصين	واردات الو.م.أ من الصين	ميزان التجاري للو. م.أ
1990	4.8	15.2	-10.4
1995	11.7	45.6	-33.8
2000	16.3	100.1	-83.8
2005	41.8	243.5	-201.6
2006	55.2	287.8	-232.5
2007	65.2	321.5	-256.3
2008	71.5	337.8	-266.3

[1] ايمان عبد الله عبد الخالق إبراهيم ، "أثر العلاقات الصينية –الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001" ، المركز الديمقراطي العربي، في : **http://democraticac.de/?p=34551** (12:05 ، 2017/02/26) .

[2] Wu Jianmin , "Here's What's on the Table for the China-U.S. Relationship This Year" , On : **http://www.huffingtonpost.com/wu-jianmin/china-us-relationship-2016_b_9568060.html** (24/04/2017,11:43).

2009	69.6	296.4	-266.8
2010	91.9	364.9	-273.1
2011	129	411	-301.4

المصدر : الولايات المتحدة لجنة التجارة الدولية : U.S international Tarde Commission Data Web

China Office of The United States Tarde Representative / http://www.ustr.gov

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للمنظور الاقتصادي في العلاقات مع الصين شريك تجاري مهم ، ومصدر للتقنية العالمية ولرأس المال المستثمر ، ومصدراً أساسي للمهارات الإدارية ، لهذا يذهب الكثير من الخبراء الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد الأمريكي يعد المفتاح الذي من خلاله يمكن للاقتصاد الصيني التصاعد والنمو الاقتصادي.[1]

وعليه يمكن القول أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تشكل قوة ردع اقتصادي تمنع الطرفين عن تعميق أو تحجيج للحيلولة دون التوصل للمواجهة العسكرية ، وهو مفصل التوازن بين القوى العالمية والتعدد أقطابها ، إذ أنه مهما كانت ضخامة و جسامة الخلافات بين الطرفين فإن الصين تدفع لاحتواء الموقف لعدم رغبتها عن التخلي عن أكبر شريك اقتصادي لها ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، ولنفس تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتهدئة النزاعات إذ تعتبر الصين شريكها التجاري الثاني خاصة بعد أن أصبح للصين ثقل ووزن في مجال الاقتصادي العالمي.[2]

ثانياً : التعاون الصيني الأمريكي في المجال العسكري.

إن التحولات التي شهدتها العلاقات الأمنية الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة ، زاد من تأكيد المصالح الأمنية المشتركة بين البلدين ، وتحديد نقاط التناقضات الجوهرية خاصة في مجال المصالح

[1] إبراهيم الأخرس ، ***مرجع سابق*** ، ص. 86.

[2] ايمان عبد الله عبد الخالق ابراهيم ، ***مرجع سابق*** .

الأمنية بين الدولتين.[1] وقد تم الاتفاق على تأسيس آلية حوار الأمن الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في اطار الحوار الاستراتيجي ، وعقد الجانبان الجولة الأولى من حوار الأمن الاستراتيجي ، واتفق الجانبان على بناء علاقة تفاعلية بينهما في آسيا والمحيط الهادي و الحفاظ على السلام و الاستقرار، وعليه فإن الصين باتت تحرص على زيادة العلنية والشفافية في مجال التسلح ، وقد تعزز التعاون في المجلس الأمني و العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بعد زيارات المتبادلة ، خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي " **جورج بوش** " للدول الأسيوية في 17 أكتوبر 2003 ، حيث سعت الزيارة لتحقيق الأهداف التالية :

1. تشجيع الحوار الأمني على المستوى المؤتمرات الوزارية لمنظمة الآسيان.
2. توفير منتديات لتطوير التعاون الأمني في الاقليم الباسيفيكي.
3. ايجاد الحل السلمي للأزمة النووية الكورية الشمالية.
4. تعزيز الجهود الأمنية من أجل محاربة الإرهاب ومنع تطوير أسلحة الدمار الشامل.
5. تأكيد الصين والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة التعاون الأمني من أجل تحقيق الأمن الاقليمي والدولي.[2]

كما تميزت العلاقات الصينية الأمريكية بالتذبذب ولا تزال العلاقة الأقل نمو مقارنة بنظيرتها الاقتصادية ، إذ تكوَن هذا التذبذب بسبب موقف كلا البلدين من القضايا الاشكالية بينهما وخاصة قضية تايوان ، ففي عام 2010 قررت الولايات المتحدة الأمريكية بيع أسلحة بقيمة 6.4 مليار دولار لتايوان ، وعلى إثر هذا السلوك الأمريكي علّقت الحكومة الصينية علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية

[1] ليوشيه تشينج ولي شي دونج ، ***الصين و الولايات المتحدة الأمريكية : خصمان أو شريكان ؟*** ، ترجمة عبد العزيز حمدي (مصر : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003) ، ص ص. 142_151.

[2] حذفاني نجييم ، ***العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون فترة ما بعد الحرب الباردة*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسة و الاعلام ، 2011/2010) ، ص ص. 112_113 .

واستمر الحال إلى نهاية 2010 إلاَ أنه مابين عامي 2000 و 2009 زادت معدلات الانفاقات العسكرية الصينية بنسبة 11.8 % وحسب ما ورد في تقارير وزارة الدفاع الأمريكي " **البنتاغون** " لعام 2009 ، فإن حجم الانفاق العسكري الصيني قد بلغ 150 مليار دولار.[1]

إن التعاون العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية هو خيار استراتيجي للبلدين ، من أجل تجاوز المخاوف المتبادلة والوصول إلى مرحلة الحوار الأمني والاستراتيجي بين الطرفين ، والذي يتوقف على عدد من الملفات والقضايا ذات صلة مباشرة بالمصالح الأمنية والإستراتيجية ، إذ تشدد الصين على تطوير التعاون والتبادل العسكري و الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدعيم قضية وتسليح تايوان ، فقد سعت الصين إلى توقيف تعاونها مع تايوان بقيمة 6.5 مليار دولار عام 2010 كما يتوقف على احترام الولايات المتحدة للمصالح الاستراتيجية للصين خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر الطاقة ، وتأمين طرق الملاحة البحرية العالمية واحترام وحدة الأراضي الصينية ، لذلك فارتباط المصالح الاستراتيجية بين البلدين.[2]

ثالثاً : التعاون الصيني الأمريكي في مجال السياسي :

أولاً : محاربة الإرهاب .

يعتبر ظاهرة الإرهاب الدولي من أهم القضايا الدولية ، لذا أسرت كل من الصين والمتحدة الأمريكية لزيادة التقارب و التعاون الأمني و العسكري ، وقد تبلور ذلك في تكوين الحوار الاستراتيجي الأمني عام 2011 فكلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تستخدمان مفهوم الإرهاب الدولي لتحقيق غايات وأهداف استراتيجية ، على اعتبار أن الإرهاب في الصين يتمثل أقلية الانفصالية ، حيث تقوم هذه الأخيرة

[1] جهاد عمر محمد الخطيب ، "العلاقات الأمريكية الصينية : آفاق الصراع و التعاون 2008– 2015" ، المركز الديمقراطي العربي، في : **http://www.democraticac.de/?p=32724** (2017/02/26 ، 11:50).

[2] ليوشيه تشنج ولي دونج ، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 31_32 .

بقمع هذه الحركات باسم مكافحة الإرهاب ، وهذا ما ترجمته الصين في الورقة البيضاء لعام 2002 التي تكشف فيها عن نظرتها للتنظيمات الإرهابية.

ثانياً : منع انتشار الأسلحة الدمار الشامل .

استطاعت الصين و الولايات المتحدة الأمريكية الاجتماع على تأكيد أهمية منع انتشار الأسلحة غير التقليدية لحماية السلام والأمن على المستويين الإقليمي و الدولي ، وقد أكد البلدين على أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية في الاتفاقية الموقعة مع الصين عام 1985 ، كما أكدت الصين والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً ، في بيان مشترك بتاريخ 19 جانفي 2011 بواشنطن على الأهميَة الكبرى للحفاظ على الأمن العالمي من خلال بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.[1]

كما أن الصين لها رغبة في أن تكون دولة صاحبة مكانة ، ضمن تشكيلات مراكز القوى في النظام الدولي الجديد ، فإنها تسعى لكي يكون لها إسهام واضح مع الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلم والأمن الدوليين ، والمشاركة الفاعلة على قاعدة المساواة في حل المشاكل الدولية.[2]

ومع تولي الرئيس الأسبق " **جورج بوش**" الحكم تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين، وأصبحت ترتكز العلاقات بين البلدين ، بشكل أكبر في مجالات عدة من بينها محاولة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إقليمياً و دولياً ، وتحقيق السلام مع كوريا الشمالية ، ومحاولة بناء إستراتيجية واضحة في المجال الأمني.[3]

---

[1] حذفاني نجيم ، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 117 _118 .

[2] منصور فالح الحيصه ، ***الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990-2008*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية (جامعة مؤتة : كلية العلوم السياسية ، 2010/2009)، ص.137.

[3] زياد عبد الله محمد الجبوري ، "تأثير عامل القرصنة التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية" ، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية*** ، ع.6 (د.س.ن) ، ص.356.

ثالثاً : قضية تايوان .

تعد مسألة تايوان من بين أهم المسائل المحورية والجوهرية في العلاقات الصينية الأمريكية ، حيث تتمسك حكومة الصين بمبادئ التوحيد السلمي والدولة الواحدة ، كما تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن التعاون بكافة أشكاله وحتى أبعاده الاستراتيجية مع الصين ، يتوقف على الموقف الأمريكي تجاه قضية تايوان ، فقد عرفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تايوان تغيرات جذرية ، وعليه أكد الرئيس الأسبق " **بيل كلنتون** " أثناء زيارته للصين عام 1998 أن سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية تتبلور في عدم تأييد ثلاث أشياء وهي :

عدم تأييد استقلال تايوان وعدم تأييد تايوان لخلق " دولتين صينيتين " أو " دولة صينية و دولة تايوانية " ، وعدم تأييد انضمام تايوان للأمم المتحدة ، أو المنظمات الدولية التي تشترط تمتع الدول بالسيادة.

وقد أكدت كل من الصين والولايات المتحدة في بيان مشترك لهما لعام 2011 على أهمية قضية تايوان في العلاقات الصينية الأمريكية ، وبالرغم من هذا التوافق بينهما إلاَ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تفي بكامل التزاماتها بشأن قضية تايوان من خلال القيام بخطوات تعتقد من التوجه نحو الحل السلمي لهذه القضية وتكرس من استمرار مشكلة تايوان.[1]

[1] حذفاني نجيم ، ***مرجع سابق*** ، ص. 119 .

المبحث الثاني : أهميَة النظام الشرق أوسطي في السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأوَل : الأهميَة الجيوستراتيجيَة والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط.

إن مصطلح منطقة الشرق الأوسط تعود نشأته إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما استخدمه المكتب البريطاني في الهند ، إلاَ أن المنظر الاستراتيجي الأمريكي " **الفريد ماهان** " قد حدد منطقة الشرق الأوسط من جهة نظر غربية بأنها منطقة حول الخليج لا هي شرق أدنى و لا شرق أقصى.[1] وأفاد أيضاً أن الاستراتيجية البحرية البريطانية قد حددت منطقة الشرق الأوسط ضمن المصطلح الذي أطلقه ، ليشمل تركيا و إيران وبلدان الخليج العربي.[2]

مفهوم الشرق الأوسط هو مفهوم جيوسياسي استعماري النزعة ، مرتبط بالاستراتيجيات الدول الاستعمارية في المنطقة فإن حدوده غير ثابتة ، و خاضعة لإستراتيجية الدول الكبرى ذات العلاقة بمرحلة تاريخية محددة ، ولذلك فإن حدوده قابلة للانكماش و التمدد تبعاً لتلك الاستراتيجيات ، حيث تنتهي حدود الشرق الأوسط غرباً بمصر أحياناً و أحياناً أخرى تدخل ليبيا و تونس في ضمنها ، وجنوباً يكون السودان أحياناً ضمن تلك البلدان ، أمَا بالنسبة للحدود الشمالية و الشرقية لم يكن هناك خلاف حولها و لم تشهد تغييرات ، وسبب ذلك واضح جداً بالنسبة لأي مراقب يتابع تطور الأحلاف و المعاهدات و المشاريع الاستعمارية في المنطقة.[3] وعليه فإن مفهوم الشرق الأوسط ليس له مفهوماً ثابتاً و محدداً و إنما متغير بتغير المصالح والأهداف الدول العظمى ، لذا نجد هناك عدة تعريفات مختلفة للمنطقة من بينها :

---

[1] علاء عبد الوهاب ، ***الشرق الأوسط الجديد*** (القاهرة : سيناء للنشر ، 1995)، ص.53.

[2] محمود حسن علي العفيفي ، ***مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي*** ، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط (جامعة الأزهر : كلية الآداب و العلوم الانسانية ، 2013/2012) ، ص.16.

[3] أحمد داود حميد العيساوي ، "الامتدادات الجيوسياسية في الشرق الأوسط و دورها في إعادة توزيع القوة " ، ***مجلة الفنون و الآداب وعلوم الانسانيات و الاجتماع*** ، ع.5 (2016)، ص.420.

التعريف الأمريكي : تعتبر الموسوعة الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط تشمل البلدان الآتية : البحرين ، قبرص ، مصر ، إيران ، العراق ، اسرائيل ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، عمان ، السعودية ، قطر ، السودان ، سوريا ، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ، اليمن ، وقد ظهر هذا التعريف عندما تقاسم الحلفاء الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وسميت بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافياً قارات العالم الثلاث.[1]

التعريف البريطاني : بالإضافة إلى التعريف الأمريكي يضم أفغانستان ، باكستان ، وبعض مناطق روسيا و سمي بالشرق الأدنى لتفرقته عن الشرق الأوسط لبعد الأخير عن إنجلترا ، كما أن المستشرق " **برنارد لويس** " يعتبر جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ضمن حدود الشرق الأوسط.[2]

أمَا في الاصطلاح الجغرافي السياسي يقصد بالشرق الأوسط أنه كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر ب 17.778 مليون كم^2 موزعة على الشكل التالي : الوطن العربي 13.923 مليون كم^2 أي المساحة الاجمالية لأقطار الجامعة العربية و عددها 22 دولة ، الدول الأسيوية التالية : باكستان 796100 كم^2 ، أفغانستان 652090 كم^2 ، إيران 1633190 كم^2 ، تركيا 775000 كم^2 بالإضافة إلى قبرص 9251 كم^2.

وعليه تشكل مساحة الشرق الأوسط حوالي 12.5% من إجمالي مساحة العالم ، أما الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط ، فقد تناولتها العديد الأدبيات و الدراسات باعتباره يضم ثلاث دوائر متداخلة تمثل الدائرة الأولى قلب الشرق الأوسط أو المجال الحيوي وتضم العراق و سوريا و لبنان ، أمَا الدائرة الثانية فتضم كل من السعودية والسودان وليبيا وإيران وتركيا ، أمَا الدائرة الثالثة فتضم كل من بلاد المغرب العربي : تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وهناك امتدادان الأول آسيوياً يضم باقي دول شبه

[1] محمود حسن علي العفيفي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 18 .
[2] ***المرجع نفسه*** ، ص.19.

الجزيرة العربية وتشمل : اليمن و الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات العربية ، سلطنة عمان والامتداد الثاني يشمل دولتين إفريقيتين الصومال و اثيوبيا ، وهناك أيضاً امتداداً أوروبياً شرق أوسطياً يضم قبرص و اليونان وامتداداً آسيوياً شرقاً ويشمل : باكستان ، أفغانستان و الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى و القوقاز وهي : كازخستان ، أوزبكستان ، تركمانستان ، قيرغيزستان ، طاجكستان وأذربيجان.[1]

وتعد منطقة الشرق الأوسط من بين المصطلحات علم جغرافيا السياسة ، وينتسب إلى مراكز خارج الشرق الأوسط هو أوروبا تاريخياً و إلى الغرب بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يعبَر أبداً عن نطاق جغرافي تاريخي محدد ، بل تعرَض للانكماش و التوسع مع تغير المشاريع الغربية و الأمريكية تجاه الوطن العربي والعالم الاسلامي ، وتبعاً للتوجهات الجيوبوليتكيَة و الضروريات الحربية والجيوستراتيجيَة.[2]

أمَا الشرق الأوسط والشرق الأقصى فهما مصطلحان جغرافيان نتيجة تقسيمات سياسية ، ويعود استخدام الشرق الأوسط إلى الحرب العالمية الثانية ، وهو يطلق على الأراضي المحيطة بسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية والممتدة من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران وأحياناً ما وراء إيران ، وينطلق تعبير الشرق الأقصى على الأقاليم التي تقع في الشرق و الجنوب الشرقي لقارة آسيا ، وتشمل اليابان والصين ومجموعة دول الهند الصينية و ماليزيا وأندونيسيا و الفلبين.[3]

أمَا الشرق الأدنى فهو مصطلح أطلقته فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر على الشرق العربي الخاضع للإمبراطورية العثمانية ، الذي كان يتطابق مع الاهتمامات السياسية و الاستراتيجية الفرنسية ،

---

[1] حسين حافظ وهيب ، "استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط " ، ***مجلة دراسات دولية*** ، ع. 46 (د.س.ن)، ص ص.58_59.

[2] حسين ظاهر ، ***مرجع سابق*** ، ص.216.

[3] ***المعجم السياسي*** ، وضاح زيتون (عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2010) ، ص.223.

فكان المصطلح يشمل سوريا و العراق ولبنان و الأردن و فلسطين و لا يضم بلدان شبه الجزيرة العربية ولا بلدان المغرب العربي.[1]

إن الاختلاف حول ماهية مصطلح الشرق الأوسط يعود إلى عدم وجود مقياساً موضوعياً لتحديد نطاق النظام الإقليمي الشرق أوسطي ، وبالتالي فهذا المصطلح (الشرق الأوسط) لا يحمل دلالة جغرافية بقدر ما هو مصطلح سياسي في نشأته و استخدامه.[2] ، ومن هنا يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط من الصعب يمكن تحديده ، وهذا راجع إلى التصنيف أو الهدف الدول من المنطقة ، أو حسب التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية ، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.[3]

خريطة رقم (2) : الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

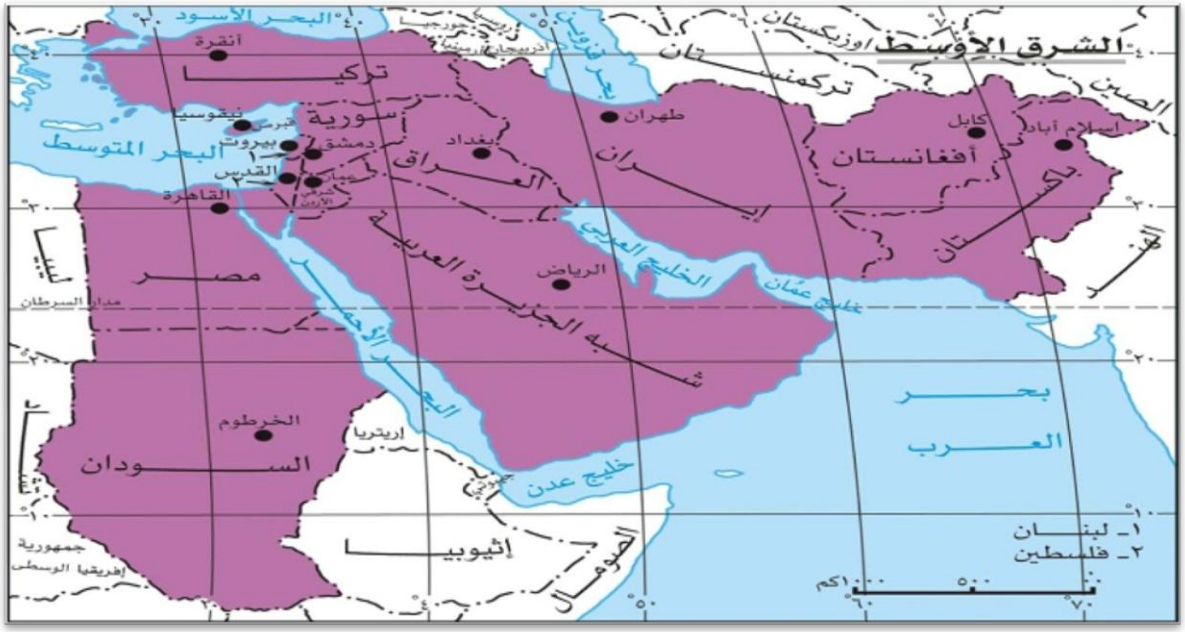

Source : http://www.eremnews.com/news/arab-world/490491 (08/04/2017,12:20).

[1] حسن ظاهر ، ***مرجع سابق*** ، ص.215.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، ***مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق و الأهداف و التداعيات*** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005)، ص.37.

[3] إيمان دني ، ***الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة*** (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014)، ص.42.

وقد برز مصطلح الشرق الأوسط مع ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة ، حيث كتب " **تيدور هرتزل** " مؤسس الحركة الصهيونية عام 1897 قائلاً : " ***يجب قيام كومنولث شرق أوسطي ، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل و دور اقتصادي قائد وتكون مركز لجلب الاستثمارات و البحث العلمي و الخبرة الفنية.*** "[1] وأضاف " **شمعون بيرس**" أثناء مغادرته للولايات المتحدة أن : " ***القضايا الاقتصادية ستصبح القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط ، وإذا ما تعالج مثل هذه المشاكل فإننا يجب أن نتوقع عدم الاستقرار و أن يواجه الشرق الأوسط أعظم المشكلات التاريخية*** ".[2]

إن منطقة الشرق الأوسط بما تمثله من أهمية استراتيجية سياسية واقتصادية ، جعلت التنافس للقوى العظمى عليها أمراً ثابتاً في قواميسها ، فأصبحت الأطماع الدولية في المنطقة أحد أهم ثوابت حسم صراع القوة في المنطقة ، وعنصراً رئيسياً في التركيبة السياسية لعلاقات دول المنطقة مع بعضها وعلاقتها بالدول ذات المصالح.[3]

كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق العالم نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ، حيث تقع دول هذه المنطقة في الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي لكل من آسيا و أوروبا والشمال الشرقي لإفريقيا ، فهي مركز ترابط بين القارات الثلاث آسيا و أوروبا و إفريقيا.[4]

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على العديد من الموارد الطبيعة والاقتصادية خصوصاً النفط واليد العاملة ، والغاز إلى جانب المعادن الثمينة المهمة في بناء صناعات حيوية ، التي ترتكز على قاعدة

---

[1] أنغام رعد ، ***الصهيونية الشرق أوسطية و الخطة المعاكسة*** (لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 1997) ، ص. 68.

[2] غازي حسين ، ***الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الامبريالية الأمريكية*** (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2005)، ص.19.

[3] أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، ***الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص و التحديات*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب و العلوم ، 2015/2014) ، ص.18.

[4] نجاة مدوخ ، ***السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة : دراسة حالة سوريا 2010 – 2014*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 /2015)، ص.79.

واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي ، وبذلك تحوّل الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي لتنافس القوى الصناعية الكبرى ، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم.[1]

وتتميز أيضاً منطقة الشرق الأوسط عن باقي المناطق العالم على أكبر حقول النفط ، ونتيجة لتزايد اعتماد الدول الكبرى الصناعية على مصادر الطاقة خاصة النفط لتوسيع انتاج الصناعي ، مما زاد في الطلب على النفط الشرق الأوسط ، إذ ارتبطت الدول الكبرى بالمنطقة تبعاً لمصالحها الاقتصادية لذلك بدأ الصراع حول المنطقة للسيطرة على النفط والغاز ، هذا أن الشرق الأوسط يحتوي على 70% من احتياطي النفط العالمي.[2]

فالمنطقة تمتلك أهمية نفطية كبيرة ، حيث تحتوي ثلثي الاحتياطي العالمي ، بحيث يتواجد في الشرق الأوسط الواسع حوالي 651 مليار برميل تتوزع على عدة أقاليم وهي :

1. **منطقة الخليج العربي** : تحتوي 35.7 % من اجمالي الاحتياطات القابلة للاستخراج ويعتبر هذا الإقليم من أكبر الأقاليم النفطية في العالم ، يضم كل من السعودية و الإمارات وقطر والبحرين والعراق ، وحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن 9.1 % من إجمالي النفط العالمي يوجد في تلك المنطقة.
2. **إقليم سرت بليبيا** : ويضم حوالي 5.4 % من احتياطات النفط في الوطن العربي.
3. **إقليم ما بين النهرين في سوريا و العراق** : ويضم حوالي 10% من اجمالي الاحتياطات العربية المستكشفة القابلة للاستخراج.
4. **حوض الصحراء الكبرى** : وهو خارج منطقة الشرق الأوسط ويضم الجزائر وتونس وليبيا.
5. **حوض العريش بمصر**: ويضم حوالي 1.3 % من الاحتياطات العربية.

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، ***مرجع سابق*** ، ص. 29 .

[2] أمل حسن محمد ، ***المعطيات الاستراتيجية و المضامين الأمنية*** (الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1998)، ص.44.

6. إقليم النفط العربي_ الإيراني : أغلب موارد هذا الاقليم تصدر للدول الصناعية.[1]

شكل رقم :(1) احتياطي النفط لبعض الدول في الشرق الأوسط

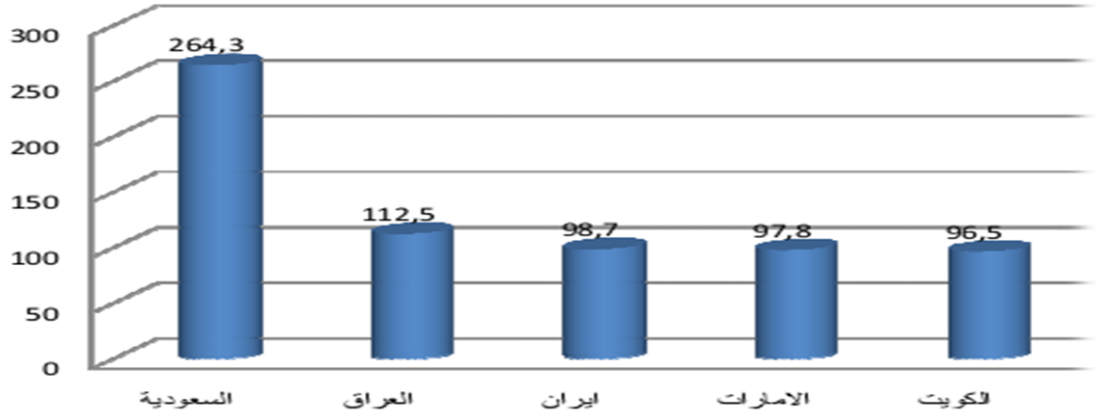

المصدر: عبد الرزاق بوزيدي ، *التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014* ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 /2015)، ص. 72.

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن المملكة العربية السعودية تعد من بين دول الشرق الأوسط والخليج استحواذاً على احتياطي النفط ،حيث قدر احتياطها بـ 264.3 برميل ، ثم تليها العراق بـ 112.5 برميل ، ثم إيران 98.7 ، ثم الإمارات 97.8 ، أمَا الكويت فقد قدر احتياطها النفطي 96.5 برميل.

تشكل الموارد الاقتصادية عاملاً حيوياً ومهماً في غنى الدول ، فمنذ القرن العشرين أصبحت قوة الدول ترتكز على الموارد الطبيعية خاصة بعد اكتشاف النفط ، وإذا ما دققنا في موارد الشرق الأوسط لوجدنا أنه أغنى منطقة في العالم في انتاج النفط (36 % من انتاج العالم) ، حيث يشكل نسبة 65 % من احتياطي النفطي العالمي تقريباً ، كما أن هذه المنطقة غنية بالغاز الطبيعي حيث تشكل 10% من الانتاج في العالم و احتياطه 30 % من الاحتياطي العالمي.[2]

[1] آمنة مبعوات ،" أسس و استراتجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط "، المركز الديمقراطي العربي ، في: **http://democraticac.de/?p=39354** (2017/02/16 ، 17:15).

[2] نجاة مدوخ ، ***مرجع سابق*** ، ص . 97 .

المطلب الثاني : مصالح الصين وأهدافها في الشرق الأوسط.

تعتبر الصين من بين الدول الصاعدة و الكبرى التي تولي اهتماماً لمنطقة الشرق الأوسط ، ليكون حضورها في المنطقة حضوراً فاعلاً ، وذلك عبر نسج وربط علاقات مع بلدانها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية و الأمنية و العسكرية.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة حدثت تغيرات كبيرة على النظام الدولي ، وانعكس ذلك على أوضاع الشرق الأوسط ، فتفكك الاتحاد السوفياتي ، وانتهاء نظام ثنائي القطبية أدى ذلك إلى تنافس جديد على منطقة الشرق الأوسط ، وكان من نتيجة ذلك تطور العلاقات الصينية العربية تطوراً إيجابياً منذ بداية التسعينات ، و أصبحت الصين تلعب دوراً أكثر فاعلية في السياسة الدولية.[2]

وعلى اعتبار أن الصين قوة صاعدة في النظام الدولي ونظراً لأهمية الشرق الأوسط ، أصبحت هذه الأخيرة تشكل محوراً استراتيجياً الصين في السياسة الخارجية ، وأصبحت الصين تلعب دوراً مهماً خاصة في مجال المبادلات التجارية والثقافية.[3]

لكن مع تنامي القوة الصينية أصبحت هذه الأخيرة ، تعمل على إقامة سياسة خارجية جديدة عابرة للحدود والأقاليم عرفت بحراك الشرق الأوسطي الصيني ، وذلك راجع إلى وجود العديد من المصالح المهمة والحيويَة في المنطقة أبرزها يتمثل فيما يلي :

---

[1] مدين علي ، "حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية "، ***مجلة دراسات استراتيجية***، ع. 19_20 (2006)، ص . 169 .

[2] منصور فالح الحيصه ، ***مرجع سابق***، ص . 127 .

[3] علي فايز يوسف الدلابيح ، ***توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب و العلوم ، 2010 /2011)، ص . 19.

أولاً : المصالح و الأهداف الاقتصادية :

يتمتع الشرق الأوسط من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين هامتين من حيث السوق ، الأولى قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية ، و الثانية توفر القدرة الشرائية خاصة في الدول البترولية ، إضافة إلى المبادلات التجارية المتمثل في مشروع طريق الحرير الجديد من الصين إلى طاجيكستان وشمال إيران و العراق و سوريا و تركيا ، و هو ما يعزز نقل البضائع الصينية إلى الشرق الأوسط خاصة في المناطق الثرية.

وانتقلت الصين من دولة مكتفية بقدراتها الانتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر عام 1993 ، نظراً للنمو الاقتصادي الصيني الذي تراوح في فترة 2006 – 2011 ما بين 7.4 % و 14 % ، كما تدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أنها تستورد حوالي 50 % من حاجاتها الطاقوية ، بمقدار 4.95 مليون برميل يومياً ، منها 46% من الشرق الأوسط و 10% من روسيا وآسيا الوسطى.[1]

برزت الصين بوصفها الشريك التجاري المهيمن في الشرق الأوسط ، و في عام 2013 استوردت الصين 5.6 مليون برميل يومياً ، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن خمساً من الدول العشرة الأولى الموردة للنفط الصيني تقع في الشرق الأوسط وهي : المملكة العربية السعودية و الامارات العربية المتحدة و إيران و العراق و الكويت.[2] وقد تضاعف حجم التجارة بين الصين ودول الشرق الأوسط خلال السنوات الخمسة الماضية ، كما شهدت واردات الصين من هذه

[1] وليد عبد الحي ، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط "، مركز الجزيرة للدراسات 04 ديسمبر 2011 ، في : **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112484450942361.html** (19/02/2017 ، 21:26).

[2] Chaoling Feng ," Embracing Interdependence :The Dynamics of China And The Middle East" , Policy Briefing , April 2015 , On**: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/en-embracing-interdependence-pdf.pdf** (23/04/2017, 14:18).

المنطقة ارتفاعا من 3.4 مليار دولار أمريكي إلى 6.1 مليار دولار أمريكي ، وحاليا حلت الصين محل الولايات المتحدة وأصبحت أكبر الدول المصدرة للشرق الأوسط.[1]

وقد انتهجت الصين في سياستها النفطية استراتيجيتين ، كانت قد شرعت بها منذ عام 2006 وهما :

1. اللجوء لتخزين النفط في فترات انخفاض أسعاره ، كما تخطط أيضاً للوصول إلى قدرة تخزينية تصل إلى 500 مليون برميل مع عام 2020 من خلال زيادة الواردات النفطية بمعدل 8.7% سنوياً ، وهو ما يعزز بقاء الصين المستورد الأول للنفط عالمياً بنحو 7.1 مليون برميل يومياً عام 2015.
2. توزيع مصادر الحصول على النفط ، فعلى الرغم من تنويع الصين مصادر بترولها ، فإن ستة دول من العشر الأولى في توريد النفط للصين عام 2016 هي دول شرق أوسطية السعودية 16% ، عمان 10% إيران 9% ، العراق 9% ، الإمارات العربية 6% الكويت 3% ، كما أن قطر أصبحت المورد الثاني للصين بالغاز ، وهو ما يجعل الصين تحتل المرتبة الخامسة بين مستهلكي الغاز القطري.[2]

جدول رقم (2) : الاستهلاك الصيني لبترول الشرق الأوسط من 2010-2013

السنة	2010	2011	2012	2013
مليون طن	439.2	470.1	493.6	499.2

المصدر : بتصرف ، وليد عبد الحي ، الانخراط الحذر : هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط ؟ ، *مجلة السياسة الدولية* ، م. 52 ، ع.207 (جانفي2017)، ص .26 .

[1] محمود صافي محمود ، "توجهات سياسية حذرة : آفاق التعاون الصيني الشرق الأوسطي" ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2015/05/20 ، في : **http://www.acrseg.org/38006** (2017/02/16 ، 21:40).

[2] وليد عبد الحي ،" الانخراط الحذر : هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط ؟" ، ***مجلة السياسة الدولية*** ، م.52 ، ع.207 (جانفي 2017)، ص . 26.

من خلال الجدول نستنتج أن الاستهلاك الصيني لبترول الشرق الأوسط يزداد كل سنة ، حيث قدر استهلاك النفط في سنة 2010 نحو 439.2 مليون طن ، أمَا في سنة 2011 فقد قدر بـ 470.1، أمَا في عامي 2012 و 2013 فقد قدر الاستهلاك الصيني للنفط الشرق الأوسط ما بين 493.6 و499.2 مليون طن.

من الملاحظ أن الاستراتجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط تقوم على أمن الطاقة ، فقد عرَفت الخطة الخماسية العاشرة من 2001-2005 أمن الطاقة على أنه " ***ضمان و تأمين مصادر الطاقة والخارج ، بما يضمن استمرار النموّ الاقتصادي و التحديث في الصين*** " وبذلك فالصين ركزت في تعريفها للمفهوم على الاتجاه التقليدي المتمثل في " **أمن العرض** " ، من خلال ضمان أمن الإمدادات بما يضمن التوازن والنموّ الاقتصادي ورغم أن تحول قضية أمن الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية الصينية ، فإنه يعد أمر مهم حديثاً مقارنة بدول الكبرى الأخرى كاليابان و الولايات المتحدة الأمريكية.

وسعت الشركات النفطية الصينية للحصول على حقوق الاستثمار في حقول النفط العربية بغية المساهمة في تطوير تلك الحقول ومن خلال العديد من الاتفاقيات ، من بينها :

- تمكن بعض الشركات الصينية للبتروكيمياويات من توقيع عقود مع العراق و السودان لتطوير عدد من حقول النفط بين الدولتين.
- قامت شركة النفط الوطنية الصينية بتطوير مواقع نفطية في سورية.
- الاتفاق مع واحدة من الشركات القطرية الصينية على التعاون من أجل حفر 42 بئر للنفط بقيمة 18.4 مليون دولار.
- قامت الصين بتوقيع اتفاقيات مع اليمن لتأمين شراء النفط منها.[1]

[1] آمنة مبعوات ، ***مرجع سابق*** .

ثانياً : المصالح والأهداف السياسية

عززت الصين تعاونها مع التجمعات الإقليمية ، من خلال اللقاءات السنوية المبرمة مع الجامعة العربية ، وعلى إثرها أنشئ منتدى التعاون الصيني العربي عام 2006 على مستوى وزراء الخارجية ، وكذلك الوثيقة الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري و الفني بين الصين وبلدان الخليج العربي ، ولم تكتف الصين بعلاقات مميزة مع الدول الصديقة تقليدياً كإيران والجزائر ، وإنما عملت على تحسين علاقاتها مع مختلف القوى الاقليمية كمصر و السعودية و تركيا.[1]

ثالثاً : المصالح والأهداف الأمنية والعسكرية :

إن قدرات الصين العسكرية الصاعدة ، أضعف بكثير من التركيز على الجانب الاقتصادي ، غير أنه مع بداية التسعينات بدأ الالتفاف إلى تحسين القدرات العسكرية و الزيادة في كميتها ، وما يمكن ملاحظته أن الصين بعد نهاية الحرب الباردة ، ركزت على القوات الجوية والبحرية بغرض تدارك وتعويض النقص الواقع في امكانياتها و قدراتها العسكرية وذلك من خلال شراء وانتقاء المعدات.[2]

تعمل الصين جاهدة لتعزيز التعاون العسكري والتواجد الأمني لها في منطقة الشرق الأوسط ، بما يتناسب مع صعودها العالمي ونفوذها الاقتصادي ، إذ قامت بتمويل بناء قاعدة بحرية في ميناء **غوادر** الباكستاني المطل على بحر العرب والقريب من مدخل الخليج العربي و مضيق هرمز ، لاستخدامه في مراقبة وتأمين الملاحة خاصة الواردات النفطية ، وفي أواخر عام 2010 أعلنت الصين إرسالها موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة لكل من دول الشرق الاوسط كالأردن وسوريَة

[1] علاء عبد الحفيظ محمد ، "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي : الثوابث والمتغيرات" ، ***مجلة المستقبل العربي*** ، ع.418 (ديسمبر 2013) ، ص 12 .

[2] أوين آركوتي ولين قونز ، ***الصعود الصين*** ، ترجمة : مصطفى قاسم (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2010) ، ص ص . 60_61 .

والإمارات وإيران ، خاصة بعد نجاح بعثات مماثلة في كل من تونس وقطر والكويت وعمان ، كما قامت بزيادة التعاون العسكري مع مصر والسعودية ، وقد طورت الصين قوتها البحرية بما يمكنها لأول مرة في تاريخها من نشر اسطولها في المحيطات البعيدة ، وذلك من أجل حماية خطوط النفط المستوردة من إفريقيا ومنطقة الخليج العربي.[1]

تستطيع الصين تطبيق مواقف عدة لدعم الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط أبرزها :

- تدريب الأفراد العسكريين وتبادل الموظفين رفيعي المستوى والتعاون التكنولوجي.
- حفظ السلام وتسوية الصراعات تحت قيادة مجلس الأمن.
- تبادل المعلومات لبناء قدرات مكافحة الارهاب.[2]

كما تبني الصين لرؤية خاصة بخصوص حل المشاكل القائمة في الشرق الأوسط و ذلك من خلال الاعتماد على ما يلي :

- تعزيز روابط التعاون الاقليمي كأساس للسياسة الأمنية.
- اعتماد القواعد الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط.
- رفض استخدام الأسلوب العسكري في المنطقة والابتعاد عنه.
- قناعة الصين بأن التعاون الثنائي في منطقة الشرق الأوسط سوف يحد من الأزمات فيها ويعالج العديد من المشاكل.[3]

النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط والتي تقوم على ما يلي :

---

[1] علاء عبد الحفيظ محمد ، ***مرجع سابق*** ، ص. 12 .

[2] Chaoling Feng , ***Op.Cit*** .p.07.

[3] جواد الحمد ، "اتجاهات و محددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2005-2010 "، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2005 ، في : **http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html** (2017/02/19 ، 21:38).

- أن سياستها تجاه الشرق الأوسط قائمة على أساس بناء بيئة استقرار وسلام دولية.
- أن مسألة الشرق الأوسط مسألة معقدة جداً ، ولدى العرب وجهات نظر مختلفة.
- تعتقد الصين أن لدول الشرق الأوسط دوراً مهماً ، بحيث تسعى لبناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها لتعاون سياسي.[1]

جدول رقم (3) : النماذج الصينية للتعامل مع دول الشرق الأوسط.

الموضوع	النووي الإيراني	الأزمة السورية	القضية الفلسطينية	الأزمة اليمنية	مشاكل لبنان	ضرب داعش في العراق
المصالح الاقتصادية الصينية	**3**	**2**	**2**	**1**	**1**	**1**
الانخراط الصيني	**3**	**2**	**2**	**1**	**1**	**2**

المصدر : بتصرف ، وليد عبد الحي ،" الانخراط الحذر : هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط ؟ "، *مجلة السياسة الدولية* ، م. 52 ، ع. 207 (جانفي 2017)، ص. 28 .

نستنتج من خلال الجدول أن السياسة الخارجية الصينية تتعامل مع قضايا الشرق الأوسط ، وفق مبادئ سياستها الخارجية ، بحيث انخرطت الصين في الملف النووي الإيراني ثلاث مرات ، أمَا الأزمة السورية الراهنة مرتين والقضية الفلسطينية مرتين ، أمَا الأزمة اليمنيَة ومشاكل لبنان مرة واحدة فقط ، أمَا ضرب داعش في العراق مرتين ، وبالتالي فإن انخراط الصيني في مثل هذه القضايا راجع إلى تحقيق مصلحتها الاقتصادية.

[1] محمد عبد الفتاح الحمراوي ،" السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة "، 2008/02/14 ، في : **http://www.arabsino.com/articles/10-05-07/942.htm** (2017/03/06 ، 13:40).

المبحث الثالث : تحدَيات السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط.

تواجه السياسية الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات و العراقيل ، التي تجعلها غير قادرة على لعب دور فاعل في المنطقة ، وذلك راجع إلى مواقفها الغير الثابتة والمعاكسة للولايات المتحدة الأمريكية في جميع قضايا ، فضلاً عن منافستها على موارد الطاقة في المنطقة.

المطلب الأوَل : المواقف الصينية من قضايا المنطقة.

عرفت السياسة الخارجية الصينية عدة مواقف في قضايا منطقة الشرق الأوسط ، من بينها القضية الفلسطينية والأزمة اليمنية و الأزمة السورية ، التي كانت لديها تداعيات على المستوى الدولي والإقليمي ، إلاَ أن المواقف الصينية في كل القضايا كانت سلميَة ، وذلك راجع إلى مبادئها وعقيدتها الفلسفيَة في تحقيق مصالحها مع دول المنطقة.

أولاً : الموقف الصيني من القضية الفلسطينية :

تغير الموقف الصيني تجاه القضية العربيَة ، بعد ربط علاقاتها مع إسرائيل في فيفري 1992 ، كما ظلت الصين تعتبر التفاوض هو الحل الوحيد وتؤيد تسويَة تفاوضيَة تتفق عليها الأطراف المعينة ، إلاَ أن على المستوى الرسمي ، أخذت الصين في بداية التطورات السياسية موقفاً متحفظاً صامتاً ، وهو ما فسر في البداية بأنه خشية من انتقال عدوى هذه الأحداث إليها ، إلاَ أنها سعت عقب تلك التطورات السياسية في المنطقة إلى خلق دبلوماسية جديدة في تعاملها مع الفاعلين الجدد في المنطقة لتأمين المصالح المشتركة.[1] وقد تقدمت الصين بمبادرة جديدة كل القضية الفلسطينية أثناء استقبالها رئيس الوزراء الإسرائيلي **بنيامين نتنياهو** والرئيس الفلسطيني **محمود عباس** ، بحيث تقوم هذه المبادرة على تأسيس دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية ، مع احترام حق اسرائيل في البقاء ومخاوفها الأمنية المشروعة ،

[1] علاء عبد الحفيظ محمد ، ***مرجع سابق***، ص.14_16.

وفي هذا السياق يقول رئيس الوزراء الصيني : " ***أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية التي تؤثر على السلام و الاستقرار في الشرق الأوسط ، وباعتباري صديقاً لكل من اسرائيل و الفلسطينيين ، فإن الصين حافظت دائماً على موقف إيجابي وغير متحيز.*** "[1]

من الملاحظ أن الإطار العام للموقف الصيني أقرب إلى المواقف العربية ، وذلك من خلال الدعوة إلى " تأييد الصين لحل الدولتين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرة العربية ، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق " ، كما تولي الصين أهميَة الدور اللجنة الرباعيَة في مجلس الأمن في السعي لإعادة الأطراف إلى المفاوضات وهو ما يتضح في عدة قضايا أبرزها :

- **قضية الاستيطان :** دعى السفير الصيني في الأمم المتحدة "**تشانج يسوي**" **Zhang Yzsui** في جانفي 2010 إلى وقف النشاط الاستيطاني ، ووقف تهجير اليهود إلى فلسطين ، وبقي هذا الموقف يتكرر في كل مرة تثار فيها قضية الاستيطان.
- **رفع الحصار على غزة :** طالبت الخارجية الصينية في معظم بياناتها وقراراتها برفع الحصار عن قطاع غزة ، وفتح كل نقاط المعابر، فضلاً عن رفع الحصار و تقديم المساعدات المادية والمعنوية للأسرى الفلسطنيين.
- **الهجوم الاسرائيلي على أسطول الحرية التركي :** في 01 جوان 2010 دعت وزارة الخارجية الصينية إلى رد سريع من قبل الأمم المتحدة على الهجوم الإسرائيلي وقال ناطق بلسان الخارجي " ***لقد صدمنا بالهجوم الإسرائيلي على القافلة التركية التي تحمل مساعدات انسانية إلى غزة*** "[2].

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص.18.

[2] محسن محمد صالح ، ***التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010*** (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010) ، ص .227.

ثانياً : الموقف الصيني من الأزمة اليمنية :

إن الموقف الصيني الرسمي من الأزمة اليمنية هو موقف سلمي ، بحيث دعت الصين جميع الأطراف إلى وقف اطلاق النار ودعوة الأمم المتحدة إلى لعب دور قيادي في حل الصراع من خلال المفاوضات السياسيَة ، كما أيدت أيضاً قرار الأمم المتحدة 2216 المتعلق بحظر مبيعات للأسلحة للمقاتلين الحوثيين ، ودعت في نفس الوقت إلى وقف الضربات الجويَة التي تقودها السعودية ، ضد المواطنين اليمنيين.

وقد بادرت الصين إلى وضع مجموعة من الحلول الممكنة للأزمة اليمنية :

- حل سلمي بموجب قرار مجلس الأمن.
- مبادرات مجلس التعاون الخليجي.
- نتائج مؤتمر الحوار الوطني.
- اتفاقية السلم و الشراكة الوطنية.[1]

ثالثاً : الموقف الصيني من الأزمة السوريَة الراهنة :

تزامن اندلاع الثورة السورية مع تحول الاهتمام الأمريكي من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادي ، وتلاقى ذلك مع مصلحة الصين التي تعتبر التوجهات الأمريكيَة الناشئة تهديداً مباشراً لأمنها القومي ، وهي الطامحة للعب دور دولي أكبر يكون مناسباً مع قوتها الاقتصادية والعسكرية الصاعدة ، فشكلت سورية بهذا المعنى نقطة الارتكاز الأقوى والبوابة الوحيدة لتحقيق تلك المصالح ، وبناءاً على تلك القاعدة

[1] ريموند لي ، "الصين والحرب في اليمن : عدم الإنحياز و الحل السلمي" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015/05/03 ، في :
http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/5/3/20155394050822734china-yemen.pdf
(06/05/2017 , 13:32).

تشكل الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية ليتصاعد ويأخذ مداه ضمن محور روسيا وإيران ومواجهة القطب الأمريكي.[1]

وهكذا اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية باختلاف عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها ، فطالما تناقضت التوجهات السياسيَة للصين مع مثيلاتها الأمريكية خلال الحقبة الأخيرة ، باعتبار أن السياسة الخارجية الصينية تحكمها تقاطعات الإديولوجيا بالمصالح في منطقة الشرق الأوسط، بحيث استعملت هذه الأخيرة حق الفيتو لأربع مرات لإحباط صدور قرارات مجلس الأمن ، اثنان منها دعوا إلى تنحي الرئيس السوري بشار الأسد وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري ، الذي ينص على فرض عقوبات ، والرابع سعي إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدوليَة ، كما عارضت أي تدخل عسكري في سورية حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية ، وهذا ما جاء في الاستخدام الصيني المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن.[2]

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن الاهتمام الصيني بالقضية الفلسطينية والأزمة اليمنية والأزمة السوريَة الراهنة ، هو من أجل إقامة خط حرير جديد يربطها بمنطقة الشرق الأوسط ، والعمل على إقامة منطقة تجارة حرة ، وبالتالي جعل سوريا قاعدة لنقل الغاز إلى آسيا وأوروبا.[3]

إن المواقف الصينية إزاء قضايا منطقة الشرق الأوسط ، ما هو إلاَ لتحقيق الأهداف الموروثة من الفكر الإيديولوجي الكونفوشيوسي ، الذي يدعو إلى السلم وفعل الخير ، وبين البرغماتية التي تتميز بالديناميكية لتحقيق مصالحها.

---

[1] "الدور الصيني في الملف السوري : الأسباب و الدوافع "، 2016/04/18 ، في :

.(16:10 ، 2017/05/01) **http://rawabetcenter.com/archives/25046**

[2] سنية الحسيني ،" سياسة الصين تجاه الازمة السورية هل تنعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة ؟" ، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.440 (أكتوبر 2015) ، ص .41.

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص. 52.

المطلب الثاني : التنافس الصيني الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط.

في عبارة ذكرها **جون ماكلوغين*** في ورقته أمام المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجيات الدولية بوشنطن يوم 14 نوفمبر 2006 قائلاً : " ***لا توجد قوى في الوقت الحالي أكثر من الولايات المتحدة الامريكية و الصين ، ولا توجد منطقة أكثر أهمية من الشرق الأوسط ، هناك شيء ما سيحدث في تلك المنطقة من العالم*** " ، وقد حدد **ماكلوغين** ثلاث محددات متداخلة سوف تشكل مستقبل المواجهة الصينية الأمريكية في الشرق الأوسط ، كما يرى أيضاً أن الوضع الضعيف للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط سيقدم فرصة للصين لتصبح قوة موازية للولايات المتحدة الأمريكية ، ويؤكد ذلك من خلال إدراك الصين أن مصالحها تتوافق بدرجة كبيرة مع المصالح الأمريكية ، وأن تتخذ خطوات على طرق التعاون أو على الأقل تنسيق المواقف.[1]

أعطت السياسة الخارجية الصينية أهمية قصوى في تعزيز علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط ، مما قامت دول المنطقة بتزويدها بالأسلحة والتقنية النووية في التأثير الاستراتيجي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. كما تنظر الصين إلى الشرق الأوسط من منظور المنطقة الأهم في العالم ، التي تضمن معدلات النمو الاقتصادي ليؤهلها لتكون قوة صاعدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على المستوى الاقتصادي.[2]

---

* **جون ماكلوغين** هو خبير في الدراسات الدولية وعضو كلية جونز هوبكيز للدراسات الدولية ، المدير السابق للاستخبارات المركزية الأمريكية. **https://fr.wikipedia.org** (36: 18/04/2017,15) .

[1] حذفاني نجييم ، ***مرجع سابق*** ، ص . 66.

[2] عبادة محمد التامر ، ***سياسة الولايات المتحدة و إدارة الأزمات الدولية إيران – العراق – سورية – لبنان أنموذجاً*** (بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015)، ص . 143 .

وعليه فإن الصادرات الصينية للشرق الأوسط لعام 2016 ومقارنتها بالصادرات الأمريكية للمنطقة، فإن الفارق يصل إلى نحو 33 مليار دولار لمصلحة الصين ، 111 مليار دولار للصين مقابل 78 مليار للولايات المتحدة الأمريكية ، رغم الفارق في الوجود العسكري للدولتين في المنطقة ، والذي يشير إلى فارق كبير جداً لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى أن الوجود العسكري الأمريكي لا يثمر نتائج تجارية قياساً بالنتائج الصينية التي تحققت دون وجود عسكري ، وهذا ما يثير السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة ، باعتبار أن الصين تسيطر على الأسواق الشرق الأوسط ، دون أن يكون لها نفوذ سياسي أو عسكري في المنطقة.

وتنعكس هذه الفوارق والتباينات في تحديد موقف الصين من العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فثمة تصوران في الدوائر الصينية للموقف من النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط و هما :

الأول : إن الموقف الأمريكي في المنطقة يتراجع لأسباب كثيرة و على الصين أن تستثمر هذا التراجع لمزيد من الظهور على مسرح المنطقة و محاولة زيادة الاستثمارات النفطية في الأسواق.

أمَا التصور الثاني ، فيرى استمرار الصين في سياستها القائمة على التوسع الهادئ في مصالحها التجارية ، وترك الولايات المتحدة الأمريكية تضعف في المنطقة.[1]

أمَا وجهة النظر الأمريكيَة تجاه الصين فتنقسم إلى مدرستين فكرتين :

الأولى : وجهة نظر الليبراليين الجدد الذين يدعون إلى زيادة ومضاعفة التعاون في شأن القضايا التجارية والأمنية في الشرق الأوسط ، وضمان استفادة الصين من نفط المنطقة ، من خلال عملية

[1] وليد عبد الحي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 27 .

الارتباط البنَاء وتجنب التحدي الجيوسياسي للعلاقة مع الصين ، أما وجهة نظر الثانية : اعتبار الصين عدواً ومنافس ، بحيث وجب خلق تحالفات لاحتواء النفوذ الصيني في منطقة الشرق الأوسط.[1]

وبينما تتورط الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري في الشرق الأوسط تشرع الصين في اتباع نهج آخر تجاه المنطقة ، بحيث تكفل لها الوصول إلى الموارد التجارية ، كما تشير المؤشرات السياسية والاقتصادية أن تأثير الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الأوسط تراجع مقارنة بالصين.[2]

وهكذا أصبحت الصين تنافس الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تحاول تحجيم نفوذ الدول التي لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط ، فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبت الاقتصاد المهيمن خلال القرن العشرين ، حيث صار لها قوى عظمى أخرى تتحداها خاصة الصين فيما يتعلق بإدارة الموارد ومصادر الطاقوية في المنطقة.[3]

عموماً تتمحور الاستراتيجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط حول أمرين ، الأول وهو الحفاظ على معدلات التنمية المتزايدة من خلال الاعتماد على النفط و الغاز في المنطقة ، والرد على المحاولات الولايات المتحدة الأمريكية المتكررة لاحتواء الصين و منع صعودها في الساحة الدولية ، وبالتالي فإن الصين تتبنى استراتيجية مختلفة و متناقضة تماماً مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، الأمر الذي يزيد من حالة الاستقطاب الدولي ، نتيجة دعم الصين بعض الدول التي لا تتقاسم مع الولايات المتحدة المصالح خاصة تجاه المسائل الأمنية و القضايا السياسية.[4] إلاَ أنه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية

[1] عبادة محمد التامر ، ***مرجع سابق*** ، ص ص . 146_147 .

[2] James Dorsey ," China and Middle East : Embarking On Strategic Approch" (September 2014), p.12.

[3] حذفاني نجييم ، ***مرجع سابق*** ، ص . 67 .

[4] عبادة محمد التامر ، ***مرجع سابق*** ، ص. 145 .

تتحكم بأسعار النفط ، وهذا ما يضر بمصالح الصين والقوى الكبرى في المنطقة ، وبالتالي عدم السماح لأي قوى بأداء دور معين في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ويرى "**جون جافر** " الأستاذ بمعهد جورجيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية أن مكانة الصين تتزايد كقوة عظمى ، وهو ما ظهر جلياً ، من خلال التعاون الصيني الوثيق مع السعودية ، وسعي الصين لزيادة مساهمتها في قوة حفظ السلام الدولية بجنوب لبنان ، ومن ثمة فالصين اتخذت معارضة الدور الأمريكي كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط.[2]

أمَا " **عبد المنعم سعيد** " مدير مركز الدراسات الاستراتيجية فيقول : "***أن الوجود الصيني في المنطقة و التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية ، لن يكون بالضرورة سلباً فوجود قوة أحادية مهيمنة في الحقبة الماضية ، أضر بالمصالح العربية .***" وأضاف "***أن الصين في طريقها للصعود لتصبح قوة عالمية إلاَ أن الشرق الأوسط بعيد جداً عنها ، وهناك بعض دول الشرق الأوسطية حدثت الصين أن تؤكد نفسها كقوة عالمية مهيمنة .***"[3]

وعليه فإن التنافس الصيني الأمريكي على منطقة الشرق الاوسط ما هو إلاَ تنافس بين قوتين من أجل السيطرة والهيمنة على الموارد الأوليَة التي تزخر به المنطقة ، فالحاجة الماسة إلى الموارد الطاقة لكل من الصين والولايات المتحدة أدخل القوتين في صراع ، وذلك راجع إلى أهميَة النفط في النظام العالمي وأن منطقة الشرق الأوسط بين أهم مناطق العالم استحواذاً على الطاقة لدى تعتبر هذه الأخيرة ساحة للتنافس القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين كقوة عالميَة صاعدة.

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي ، ***التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014) ، ص. 77.

[2] حذفاني نجيم ، ***مرجع سابق*** ، ص . 68.

[3] ***المرجع نفسه*** ، ص . 70.

خلاصة الفصل :

وفقاً لم تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكننا التوصل إلى مايلي :

- برزت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة ، وذلك من خلال التحولات الاقتصادية وسعيها إلى ربط علاقات تبادلية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وهذا ما ظهر جلياً مع القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- تعد منطقة الشرق الأوسط من بين أهم المناطق في العالم من الناحية الجيوستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية.
- إن المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية ، وصلت إلى مرحلة أصبح فيها حماية المصالح الاقتصادية هو الأولوية القصوى لها.
- تواجه السياسة الخارجية الصينية مجموعة من التحديات في منطقة الشرق الأوسط من بينها :

1. مواقفها من قضايا المنطقة ، التي تخالف وتعاكس تماماً المواقف الأمريكية.
2. التنافس الصيني الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط خاصة في مجال الاقتصادي.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران

تمهيد :

سيتناول الفصل الثالث من الدراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه الجمهورية الاسلامية الإيرانية ، باعتبار أن هذه الأخيرة تشكل أهميَة إستراتيجية بالنسبة للصين ، فضلاً عن طبيعة العلاقات بين البلدين في مجالي الطاقة والاقتصاد ومجالي السياسي والعسكري وحتى الأمني ، لذلك سنتطرق في هذا الفصل الأخير من دراستنا إلى المباحث التالية :

المبحث الأوَل : الاستراتيجيَة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني : الأبعاد الاستراتيجيَة للعلاقات الصينية الإيرانية.

المبحث الثالث : السياسة الخارجيَة الصينية وتطورات الملف النووي الإيراني.

المبحث الأوَل : الإستراتيجيَة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط.

تمتلك إيران كل المقومات الأساسيَة لقيام بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك استناداً إلى المقومات البشريَة والجغرافيَة، وامتدادها التاريخي العميق وتأثيرها المعنوي على دول الجوار الجغرافي.[1]

المطلب الأوَل :الأهميَة الجيوسياسيَة لإيران.

تقع إيران في الجزء الجنوب الغربي لقارة آسيا وتمتد بين دائرتي عرض ˚25,50 – 41,50 شمالاً وخطي طول 44–63 شرقاً، وعليه فإن امتداد إيران على 15 دائرة عرض شمالاً يضعها ضمن المنطقة المعتدلة الدافئة الشمالية، كما يظهر أثر الموقع الجغرافي على سكان إيران سواء كان على توزيعهم الجغرافي أم نشاطاتهم الاقتصادية وهذا له أثر واضح على قيمة الدولة الاقتصادية والسياسية.[2]

الخريطة رقم (3) : الموقع الجغرافي لإيران.

المصدر : محجوب الزويري ، و آخرون ، *العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة* (بيروت : مطابع الدار العربية للعلوم ، 2010) ، ص.01.

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان ، ***الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط 2002-2003*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب و العلوم ، 2014/2013)، ص.121.

[2] إياد عايد والي البديري ، "الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي : دراسة جيوبوليتيكيَة "، ***مجلة القادسية للعلوم الإنسانية*** ، م. 11 ، ع.3 (2008)، ص. 344.

ويحد إيران كل من تركمنستان وأذربيجان من الجهة الشمالية ، وتركيا والعراق من الجهة الغربية ، وأفغانستان وباكستان من الجهة الشرقية ، والخليج العربي من الجهة الجنوبية ، حيث تطل إيران بجبهة بحرية طولها 1660 كم تقريباً ، ولها جبهة بحريَة أخرى شمالاً على بحر قزوين طولها 800 كم ، وتبلغ إجمالي مساحة الدولة 1648 ألف كم ، وهو ما يعادل 634 ألف ميل تقريباً.[1]

أمَا من الناحية البحريَة فتتمتع إيران بموقع بحري استراتيجي هام تطل من خلاله على ثلاث مسطحات مائية هي : بحر قزوين من الشمال والخليج العربي من الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي من الجنوب ، وقد منح هذا الموقع لإيران إمكانية الاتصال مع دول العالم سواء أوربا من الشمال الغربي أو آسيا من الجنوب أو إفريقيا من الغرب ، حيث بلغ مجموع أطوال سواحل إيران البحرية نحو 2640 كم وهي تشكل 34,2% من مجموع أطوال حدودها الكلية البالغة 7705 كم ، أمَا طول الحدود البريَة فيبلغ نحو 5065 كم.[2]

جدول رقم (4) : أطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها

منطقة الحدود	طول الحدود		النسبة من مجموع طول الحدود
	البرية	البحرية	
إيران – العراق	1280	–	16.6
إيران – تركيا	470	–	6.09
إيران – أرمينيا	35	–	0.4
إيران– أذربيجان	610	–	7.9
إيران– تركمانستان	990	–	12.8
إيران – أفغانستان	850	–	11.03
إيران– باكستان	830	–	10.7

[1] " الموقع الجغرافي لإيران" ، 05 أوت 2014، في:**http://www.alalam.ir/news/162017** (10 /2017/02 ، 16:02).

[2] إياد عايد والي البديري ، ***مرجع سابق*** ، ص .346.

إيران– والخليج العربي	–	1900	24.6
إيران – بحر القزوين	–	740	9.6
المجموع	5065	2640	100%

المصدر : إياد عايد والي البديري ، "الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي : دراسة جيوبوليتيكية "، *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية* ، م. 11 ، ع.3 (2008)، ص. 346.

كما تستحوذ إيران على مساحة كبيرة تبلغ نحو 1,633000 كم^2 ، وهي أكبر دولة في نطاقها الجغرافي وهذا ما إذا قارناها بدول الجوار كالعراق ، تركيا ، باكستان ، أفغانستان ، أمَا بالنسبة لدول الخليج العربي فلا تكبرها بالمساحة إلا المملكة العربية السعودية والتي تبلغ مساحتها نحو 2,199946 كم^2 ، اذ تشكل إيران نحو 75.7% من مساحة المملكة العربية السعودية.

أمَا من الناحية السكانية ، فقد ارتفع عدد سكان إيران عام 1997 إلى 64,600 مليون نسمة وبهذا نجد أن حجم سكان إيران يعادل ما نسبته 25% من سكان الوطن العربي ، الذي بلغ في عام 1997 أيضاً نحو269.2 مليون نسمة ، أمَا في عام 2000 بلغ سكان إيران نحو 65,364 مليون نسمة وفي عام 2005 وصل إلى 68 مليون نسمة وفي ضوء معدلات النمو السكاني واتجاهاته يقدر عدد سكان هذه الدولة في عام 2025 نحو 97 مليون نسمة.[1]

جدول رقم (6) : عدد سكان إيران ما بين 1976 – 2025.

السنة	1976	1986	1997	2005	2025
عدد السكان مليون نسمة	33,708	43,799	64,600	68,000	97,000

المصدر : إياد عايد والي البديري ، "الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي : دراسة جيوبوليتيكية "، *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية* ، م. 11 ، ع.3 (2008)، ص. 350.

[1] *المرجع نفسه* ، ص ص. 348_349.

المطلب الثاني : الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

تُعتبر إيران من بين أهم الدول الخليج العربي ، وتمثل المحور المركزي للنظام الإقليمي الخليجي ، فالدولة تمتلك مصادر متنوعة من القوى المعنوية أهمها العامل التاريخي والاستراتيجي والقوى المادية والعسكرية بالإضافة إلى العامل العقائدي.[1] هذا كله جعل من الجمهورية الإيرانية أن تلعب دوراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط ، إذ يقر الكثير بدور إيراني إقليمي فاعل في المنطقة ، ولا يقتصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي ، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتية واستراتيجية ، بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية.[2]

وتحمل إيران عدة انطباعات ومواقف ثابتة عن الأدوار التي تقوم بها الدول الاقليمية ، حيث تعتبر نفسها صورة الحامي الاقليمي ، وهي التي تحمل مسؤولية ضد كل التهديدات الخارجية ، التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط من خلال تسوية النزاعات في كل من الأردن و قطر والكويت ، كما ترى نفسها الموازن الإقليمي لكل من تركيا ودور الشرطي الاقليمي لكل من السعودية وإسرائيل.[3]

كما أن المصالح القومية الإيرانية ، تعد من بين أهم غايات الدولة ، خاصة عندما تتخذ من الجيوبوليتيكا سياسة لها ، كما تسعى أيضاً إلى الحصول على مكانة القوة المهيمنة في الشرق الأوسط ، ويضمن لنفسها نجاحاً في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، إضافة إلى سعيها لبقاء سعر النفط مرتفعاً كلما زاد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، وتتعامل إيران بسياستها المثيرة لعدم الاستقرار في منطقة

---

[1] رندة مصطفى عبد الرحمن ، ***العلاقات الإيرانية السعودية 1990-2000*** ، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية و الآسيوية (جامعة الخرطوم : معهد الدراسات الإفريقية و الآسيوية ، 2005/2004)، ص.27.

[2] سنية الحسيني ، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط "، في :

/http://www.albawwaba.net/investigations/46973 (2017/04/15 ، 15:32).

[3] بلخيرات حوسين ، "كيف نفهم سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط ؟"، في :

https://www.noonpost.net/content/13172 (2017/02/19 ، 16:27).

الشرق الأوسط على أدوات عدة ، من أبرزها المذهب الشيعي النابع من الخلفية التاريخية و العقائدية ، التي كانت وما تزال أحد الموروثات في القومية الفارسية.[1]

ومن هنا تقوم السياسة الخارجية الايرانية بدور إقليمي في ضوء قدراتها التي تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية وعسكرية عظمى في منطقة الشرق الأوسط ، وقد ظهرت عدة مؤشرات على التوجَه نحو ممارسة دور إقليمي فاعل خاصة الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي من خلال العمل على نشر المذهب الشيعي و دعم بعض التنظيمات السياسية الشيعية في المنطقة.[2]

ولا يختفي الدور الذي تلعبه إيران في العراق بعد دعمها لحرب الولايات المتحدة الأمريكية لضرب نظام **صدام حسين** في العراق ، ودعمها للشيعة على حساب السنة الأمر الذي فتح جبهة الصراع بين إيران و الدول العربية الداعمة لدور ومكانة السنة في العراق ، وقد مارست إيران نفس الدور في أفغانستان بعد سقوط حركة طالبان السنية بمساعدة إيرانية معلنة للولايات المتحدة الأمريكية ودعم إيراني للشيعة على حساب الأغلبية السنية ، أمَا فيما يخص الثورات العربية فقد دعمت إيران كل من الثورة المصرية والأزمة السورية ، فضلاً عن تدعيم نظام بشار الأسد.[3]

ومن الملاحظ أن إيران تعتمد على مجموعة من الخطط من أجل تحقيق طموحاتها في منطقة الشرق الأوسط من بينها :

- السعي إلى إعادة بناء قوتها المسلحة بكل الوسائل الممكنة.

---

[1] عبد العزيز فرحان الريس ، ***تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن و انعكساته على أمن المملكة العربية السعودية*** ، رسالة ماجستير في العلوم الاستراتيجية (جامعة نايف : كلية العلوم الاستراتيجية ، 2015/2014) ، ص. 96.

[2] عطا محمد زهرة ، ***البرنامج النووي الإيراني*** (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2015) ، ص. 16.

[3] سنية الحسيني ، ***مرجع سابق***.

- مساندة حركات التمرد ضد الأنظمة السياسية العربية ، كدعم الأكراد العراق و تمويل جماعات المتشددة في الدول العربية مثل الشيعة في جنوب العراق وحزب الله في لبنان والجماعات الإسلاميَة المتشددة في مصر وغيرها من الدول المنطقة.
- دعم مواقف الدول الكبرى في تدخلات قضايا المنطقة ، من أجل حماية أمنها واستقرارها.
- سعيها إلى عرقلة كل المخططات الدول الخليجية إلى وضعها لحماية أمنها من أي خطر أجنبي وإعلان إيران رفضها لأي تحالف تكون الدول الخليجية طرفاً فيه.[1]

إلاَ أنه بعد تولي الرئيس **محمد خاتمي** الحكم عام 1997 ، شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية انفراجاً واضحاً ، حيث كانت إيران تسعى إلى كسب ود جميع دول الجوار ، من أجل تدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة و تطوير لسياستها الخارجية ، من خلال عدة جوانب متعددة منها التبادل التجاري ، وأمَا السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكاً أساسياً في منطقة الخليج و خاصة في موضوع تحقيق أمن واستقرار المنطقة كحل و تسوية المسائل العالقة بين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي.[2] كما لعبت دوراً فاعلاً رئيسياً في حل القضايا الإقليمية ، هذا كله من أجل حماية مصالحها الوطنية وخاصة فيما يتعلق بالمنازعات على بحر القزوين والخليج العربي ، ولا يمكن إنكار دور إيران في حل المشاكل عن طرق بعض النزاعات في طاجيكستان وحول الخلاف بين أذربيجان و أرمينيا ، وهذا من منظور تصالحي.[3]

[1] خالد جويعدان رتيمة العبادي ، ***تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا و لبنان)*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة مؤتة : عمادة الدراسات العليا ، 2009/2008) ، ص . 70.

[2] مخلد مبيضين ، "العلاقات الخليجية الإيرانية 1997–2006 السعودية حالة دراسة "، ***مجلة المنار*** ، م.14 ، ع.2 (2008) ، ص.346.

[3] Mohammed Reza Djalili et Thierry Kellner " Politique régional de l'Iran : Potentialités , défis et incertitudes " , ***Geneva Papers*** (Avril 2012) ,p.06.

ومن الملاحظ أيضاً أن السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ترتكز على محدد الدور الفاعل ، ويتجلى ذلك من خلال إظهار هيمنتها الإقليمية وتركيز سياستها على تطوير و ضعها الأمني ، وهذا ما يظهر في العمل على مواجهة كل التحديات التي تمس قضايا الدول الإسلامية.[1]

ولذا تزايد الدور الايراني في الصراع العربي الإسرائيلي ، المتجسد بالتحالف مع سورية ، والداعم لحركات المقاومة في كل من لبنان وفلسطين ، هذا ما أدى إلى تصنيف إسرائيل لإيران عدواً رئيسياً لها في منطقة الشرق الاوسط ، ووضعتها على لائحة أكثر دول المنطقة التي تهددها ، وعمدت بعد انتهاء حرب لبنان الثانية إلى تصعيد الموقف ضدها ، محمّلة إياها مسؤولية الهزيمة الاسرائيلية ، كونها تحتضن حزب الله وتقدم له الدعم العسكري و المادي.[2]

كما انتهجت إيران مؤخراً سياسة الانفتاح على دول الجوار العربي في تصحيح النظرة السلبية تجاهها من قبل بعض النظم العربية ، ما ساهم في تثبيت دورها في المنطقة كدولة محورية ومركزية لا يجب تجاهلها في حل المشاكل وقضايا المنطقة خاصة الأزمة السورية ، كما ساهمت الثورات العربية في إعادة تشكيل الدور الإيراني في الشرق الأوسط ، وإعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة.

ويمكن تصور مستقبل الدور الإيراني في الشرق الأوسط من خلال :

- **تصور الانفتاح والاستمرارية :** من خلال سعي السياسة الإيرانية إلى أكبر قدر ممكن من الانفتاح على الغرب ، وبالتالي زيادة القبول لها في الدول العربية الشرق الأوسطيَة ، مما يجعل هذه الأخيرة سوقاً اقتصادية لإيران ، خاصة بعد تخفيض العقوبات الاقتصادية الدولية عليها.

[1] محمد أحمد مقداد ، "تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الايرانية على توجهات إيران الاقليمية العلاقات الإيرانية العربية : دراسة حالة" ، ***مجلة الدراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية*** ، م.40 ، ع.2 (2013)، ص .456 .

[2] محمد خوجة ، ***الشرق الأوسط تحولات استراتيجية*** (بيروت : دار الفارابي ، 2008)، ص .204 .

- **تصور التراجع :** هذا التصور يقوم على تراجع الانفتاح الايراني على الخارج وعدم قبول هذا الأخير لهذا الانفتاح.[1]

تعد منطقة الشرق الأوسط من بين أولويات إيران في سياستها التوسعية ، بحيث تتشابك المصالح الإيرانية مع دول المنطقة عبر دائرتين ، الدائرة الأولى دائرة الخليج العربي والدائرة الثانية منطقة الشرق الأوسط ، كما أن هذه الدائرتين تساعدانها من أجل التأثير وخلق شبكات وعلاقات متفاوتة بين دول المنطقة.[2] أمَا من الناحية الدولية فتحتل إيران مركزاً متميزاً في النظام العالمي بعد نهاية الحرب البادرة ، ولعبت دور الحارس للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على جعلها قوة إقليمية عظمى.[3]

خلاصة القول يمكننا التوصل إلى أنه من الصعب انكار الدور والمكانة الإقليمية التي تحتلها إيران في منطقة الشرق الأوسط ، خاصة بعد ما نجحت في تحقيق ملفها النووي ، وتعزيز نفوذها السياسي والديني داخل بلدان عديدة ، كما لا يمكن تجاهل أثر تفاعلات الوضع الداخلي الإيراني الراهن والمستقبلي في ضوء المتغيرات التي تجري في المنطقة على قوة إيران ودورها ، وعليه فإن التوترات السياسية الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط ، قد يغير موازين القوة بين دول المنطقة وتحالفاتها ، مما يعيد صياغة أدوار هذه الدول ونفوذها في معادلة التوازن الاقليمي.[4]

---

[1] محمد عربي لادمي ، ***التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية (جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2013)، ص ص. 146_147 .

[2] نيفين مسعد ، ***علاقات إيران الدولية و الإقليمية و تأثيراتها على الأمن القومي العربي*** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011) ، ص.02.

[3] رندة مصطفى عبد الرحمن ، ***مرجع سابق*** ، ص.31.

[4] سنية الحسيني ، ***مرجع سابق***.

المبحث الثاني : الأبعاد الإستراتيجيَة للعلاقات الصينية الإيرانية.

شهدت الفترة ما بعد الحرب الباردة تطوراً واضحاً للسياسة الخارجيَة الصينية في الشرق الأوسط وخاصة مع الدول ذات الأهميَة الاقتصادية ، فقد عرفت العلاقات الثنائية بين الصين وإيران زيادة في توسيع وتعزيز التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

المطلب الأوَل : العلاقات الصينية الإيرانية في مجالي الطاقة والاقتصاد.

في المجال الاقتصادي ، أعلن الرئيس الايراني **حسن روحاني** أن إيران والصين اتفقتا على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، ليصل إلى 60 مليار دولار سنوياً ، خاصة في ضوء توسيع البلدين اتفاقاً خاصاً بانضمام إيران لمشروع الحزام الطريق ، وتعتبر إيران شريكاً تجارياً مهماً للصين وقفز حجم التبادل التجاري بينهما 11 مرة منذ عام 2003.[1]

أمَا في سنة 2008 ارتفع حجم التجارة بين البلدين إلى 11 مليار دولار ، بحيث ساعدت الصين إيران على بناء وإعادة بناء مشاريع البنية التحتية مثل الطرق السريعة والمصانع والسدود والموانئ والمحطات ومشاريع الطاقة ، وعليه فإن إيران تشكل الخط الدفاعي الأوَل للسياسية الخارجية للصينية ، كما تعتبر واحدة من دول العالم التي تزيد الصين بالكثير من النفط.[2]

ويتضح الحرص الايراني على تطوير العلاقات مع الصين ، عبر إنشاء لجنة للتجارة مع الصين ، تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين ، وقد أشار الرئيس الايراني السابق **محمود أحمدي نجاد** إلى هذا التوجه في سبتمبر 2010 بقوله : *" أن التعاون بين الدولتين من شأنه يمنع الأعداء من وضع عراقيل في طريق التنمية بين الدولتين"* ، مضيفاً أنه *" يمكن تصعيد حجم التجارة بين*

---

[1] نورهان الشيخ ، "شركات متوازنة : الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط "، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية ، 05 مارس 2016 ، في :**http://www.rawabetcenter.com/archives/21910** (2017/02/13 ، 11.24).

[2] Abbas Variji Kazemi and Xiangming Chen , "Middle East : More Than Oil " ، ***The World Financial Review*** (November 2014) ,p.21_22.

الدولتين إلى 100 مليار دولار في غضون خمس سنوات و الاستثمار في مشاريع مشتركة بقيمة تصل إلى 200 مليار دولار". [1]

شكل رقم (2) : المبادلات التجاريَة بين الصين وإيران ما بين 1992-2014.

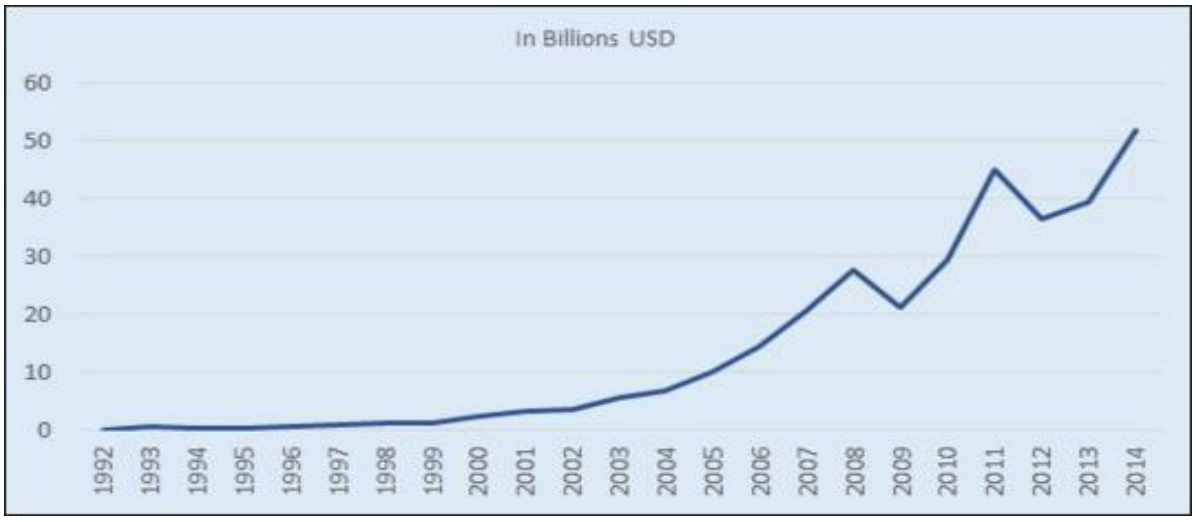

Source : http://www.mei.edu/content/map/defying-expectations-china%E2%80%99s-iran-trade-investments (17/05/2017 , 18 :28).

من خلال المنحى البياني نلاحظ أن حجم المبادلات التجارية بين الصين وإيران من 1992 إلى غاية 1999 لم يكن هناك تبادل تجاري بين البلدين ، بدأت ترتفع مع بداية عام 2000 ، كما نلاحظ أيضاً واردات الصين من إيران حوالي 20 بليون دولار عام 2007 أمَا في سنة 2008 فقد بلغ حوالي 28.5 بليون دولار أمريكي ، أمَا في عام 2011 ، فقد بلغ ما يقارب 45 بليون دولار ، ليتراجع سنة 2013 إلى ما يقارب 30 بليون دولار ، أمَا في سنة 2014 ، فقد قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من 50 بليون دولار أمريكي.

وتعتبر الصين الشريك الاقتصادي الأكبر لإيران ، ويعود ذلك في جزء منه إلى أنها مستورد أساسي لموارد الطاقة ، وتعاظم معدلات التنمية زادت حاجاتها لهذه الموارد ، كما تعد إيران من أهم الدول المنتجة

[1] فهد مزبان حزار ، "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية الصينية" ، ***مجلة دراسات إيرانية*** ، ع.15 (مارس 2013) ، ص. 10.

لمصادر للطاقة في الشرق الأوسط ، وسوق كبير لتسويق المنتجات الصينية اللازمة لإدامة معدلات التنمية المرتفعة التي تشكل الأساس لنموذجها الاقتصادي ، ومن هنا يمكن القول أن النفط الإيراني يحتل مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين البلدين.[1]

كما بدأت الصين لعب دور محوري ورئيسي في صناعة النفط الإيراني ، وقد تراوح أول استثمار صيني للطاقة الإيرانية ب 750 مليار دولار ، بحيث يضع هذا المبلغ الصين في أعلى مرتبة بعد كل من إيطاليا واليابان وكوريا الشمالية ، هذا ما يجعلها ضمن فئة أكبر المستثمرين الأجانب في الطاقة الإيرانية.[2]

من الملاحظ أن النفط يحتل مكانة مركزية في العلاقات التعاونية و التبادلية بين الصين وإيران ، وتلعب الاعتبارات المحلية والإقليمية و حتى الدولية ، دورها في إبراز هذه المكانة وتطويرها ، وفي هذا الإطار تبرز دلالة توقيع الدولتين لاتفاق طاقة ضخم يمتد لمدة 20 عاماً بداية من 2004 بقيمة 70 مليار دولار ، تزود من خلاله إيران الصين بالغاز المميع والنفط ، وتتولى الصين تطوير حقل " **يداوران**" الإيراني العملاق للنفط ، والذي تقدر احتياطاته بنحو ثلاثة مليارات برميل ، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة " **بندر عباس** " الواقعة في جنوب إيران ، في وقت تبرز فيه الحاجة الإيرانية الماسة للاستثمارات الخارجية ، خاصة بعد بروز نقص وتخفيض وتيرة الاستثمارات الغربية في صناعة النفط الإيرانية.[3]

---

[1] محمد علي سالم،"هل تستطيع واشنطن التأثير في الشراكة الصينية الايرانية ؟"، في :
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2716.aspx (2017/02/16 ، 16:30).

[2] جون جافر ، ***الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية*** ، دراسات ترجمة 35 (أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستلراتيجية ، 2009) ، ص. 411.

[3] فهد مزبان حزار ، ***مرجع سابق*** ، ص. 06 .

أمَا القيادة الصينية فتسعى إلى تأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة في إيران ، وذلك لدعم الاقتصاد الصيني ، بحيث تخطى استهلاك الصين من النفط الطاقة الإنتاجية المحلية خلال الستة عشر عاماً بين 1993 و 2009 ، كما أن اعتماد الصين على النفط المستورد تجاوز 50% من طلبات النفط الإجمالية عام 2009.[1]

ولأن الصين تسعى إلى تنويع مصادرها من الطاقة ، وفي شكل يجعلها لا تعتمد على نفط الشرق الأوسط فقط ، فإنها تدعم مواقعها في آسيا الوسطى حتى تستطيع الوصول إلى منطقة بحر قزوين وتقدم الجغرافيا الإيرانية ميزتين أوَلها حقول الجنوب الإيراني المطلة على الخليج تؤمن جزءاً معقولاً من نفط الشرق الأوسط ، أمَا الشمال الإيراني فيعطي للصين فرصة الإطلالة الممتازة على بحر قزوين الغني بالطاقة ، وتعتبر إيران رابع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم لدى الصين، بسبب طبيعة النموذج الاقتصادي الصيني الذي يعتمد على التصدير و تحقيق معدلات عالية من التنمية والتشغيل للمواطنين الصينيين ، وهذا ما يشترط تأمين الطلب المتزايد على الطاقة.[2]

وعليه تؤمن إيران 14% من النفط الصيني المستورد من الخارج ، حيث تشارك الشركات النفطية الصينية في الاستثمار بالمشاريع النفطية في إيران ، فقد حصلت الشركات الصينية عام 2000 على امتياز لاستخراج الغاز الطبيعي ، كما وقعت اتفاقيات لإقامة مخططات تكرير البترول في عام 2001 وبناء رصيف نفطي عظيم في ميناء " **نكا**" على ضفاف بحر القزوين شمال إيران.[3]

---

[1] Scott Harold ، Alireza Nader , "China and Iran Economic , Political , And Military Relations" , Occasional Paper , Rand Corporation , On :
http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/occasional_papers/2012/RAND_OP351.pdf

[2] مصطفى اللبَاد، "الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية الايرانية ولحظة الاختيار الآتية"، في:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/460.htm (2017/02/16 ، 16:42).

[3] فهد مزبان حراز ، ***مرجع سابق*** ، ص. 07 .

وفي هذا السياق يقول **جينغ فانغ** أن : *" أهميَة إيران كمصدر من واردات النفط ، ولكن يجب التفكير في بذل المزيد من الجهد لضمان أمن الطاقة".*[1] وأشار أنه عام 2009 تفوقت الصين على الإتحاد الأوروبي لتصبح الشريك التجاري الرئيسي لإيران ، بحيث أصبحت تشكل جزءاً هاماً في هذه العلاقات القائمة أساساً على الموارد النفطية.[2]

الشكل رقم (3) : واردات الصين من النفط الخام الإيراني ما بين 2011-2015.

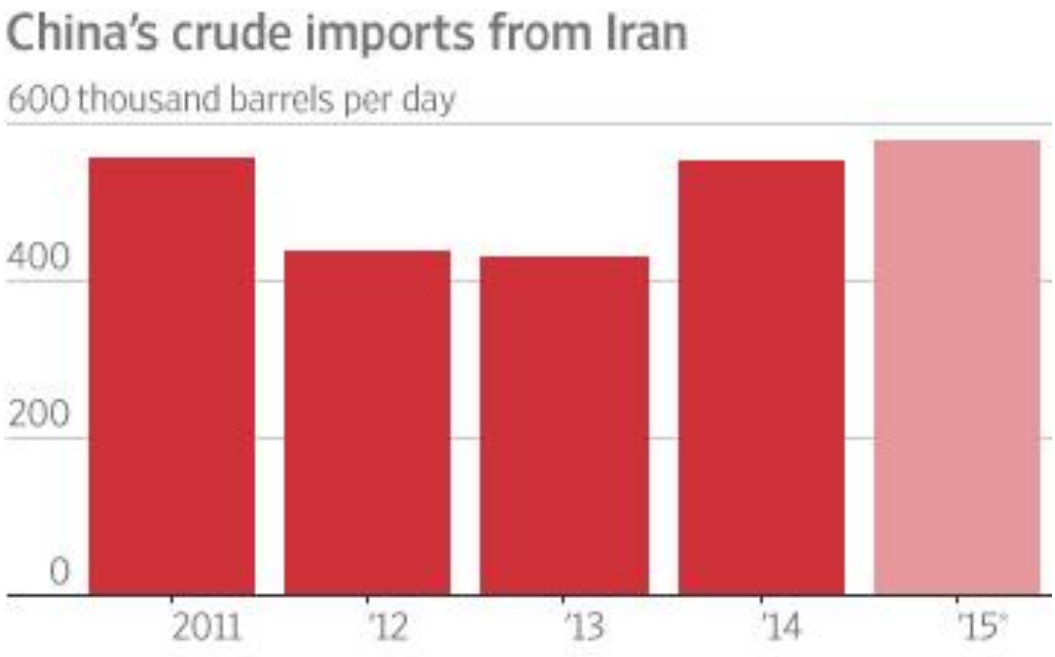

Source : China General Administration of Customs.

من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ أن واردات الصين من النفط الخام الإيراني في سنة 2011 قدر بحوالي 580 ألف برميل من النفط يومياً ، أمَا ما بين 2012 و 2013 فقد تراجعت واردات النفط الصينية الإيرانية بحيث بلغ أكثر من 400 برميل يومياً ، أمَا ما بين 2014 و2015 فقد ارتفع عدد البرميل ما يقارب 580 و 590 برميل يومياً.

[1] Nathan Beauchamp Mustafaga ," Relations Chine-Iran : les faucons chinois dénoncent l'influence américaine" , ***China Analysis les Nouvelles de Chine n^{0} .45*** (Octobre 2013) , p.12.
[2] ***Ibid .***

المطلب الثاني : العلاقات الصينية الإيرانية في مجالي السياسي والعسكري.

لم ينحصر التعاون الصيني الإيراني على قطاع التجاري والطاقوَي فحسب ، وإنما أيضاً ساهمت العلاقات الثنائية بين الطرفين بشكل جوهري في مجالي السياسي و العسكري.

أولاً : المجال السياسي.

حرصاً من البلدين على ديمومة و تطوير العلاقات الصينية الإيرانية في المجال السياسي ، تعهد كل من البلدين في 17 مارس 2002 ببذل المزيد من الجهود تنمية علاقات الصداقة والتعاون بينهما ، وأشارتا الدولتين إلى أن العلاقات الجيدة بين البلدين تفيد السلام في المنطقة والعالم ، وفي هذا الصدد قال الرئيس الايراني خاتمي : *" أن إيران تولي أهمية حيوية لتنمية العلاقات مع الصين "* و أضاف : *" أن الصين و إيران دولتان ذات حضارة عريقة ، قدمت إسهامات هائلة للبشرية "* كما أعرب عن أمله في أن تبذل الدولتان جهوداً جديدة لتنمية الصداقة و التعاون السياسي لخدمة السلام في المنطقة.[1]

وحول مكافحة الإرهاب أكد الرئيس الصيني **جيانغ** أن كل من الصين وإيران يؤيدان مكافحة الإرهاب بكافة صوره ، بما يتفق مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن ، غير أنه قال : *" أن مكافحة الإرهاب تجب أن تقدم دليلاً حقيقياً و أهداف صحيحة"* مشيراً إلى ضرورة معارضة أي توسيع عشوائي للأهداف أو ازدواجية المعايير وقال أيضاً *: " أن موقف الصين هو ضرورة التعامل مع العلاقات بين الدول طبقاً للأهداف و المبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة ، وهذه العلاقة يجب أن تقوم على أساس المساواة و الاحترام المتبادل".*[2]

[1] حيدر عبد الواحد الحميداوي ،" العلاقات الإيرانية الصينية 2001-2006" ، ***مجلة دراسات إيرانية*** ، ع. 14 (2011)، ص ص .50_51 .

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص .54 .

ثانياً : المجال العسكري.

بدأت العلاقات الثنائية بن الصين وإيران في المجال العسكري ، أثناء الحرب الإيرانية العراقية الذي استمرت ثمانية سنوات ، حيث كانت مبيعات الصين العسكرية لإيران تُقدم غالباً بطرق غير مباشرة وبشكل سري ، فلم تبيع الصين لإيران أسلحة صغيرة فحسب ، بل مدت إيران بالصواريخ البالستية وصواريخ كروز ، كما لعبت الصين دوراً أساسياً في إطلاق القطاع الصناعي العسكري ، وبناءاً على بعض التقارير ، فقد ساعدت الصين إيران في تأسيس مصنع لتصنيع صواريخ عام 2010 ، كما مدتها أيضاً بألغام متطورة مضادة للسفن والقوارب الحربية.[1]

وتحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني ، وساعدت الصين طهران في تطوير الصواريخ الباليستية البعيدة المدى وتلك المضادة للسفن وزودتها بأنظمة دفاعية و صاروخية منها " **سكود** " طويلة المدى وصواريخ " **كروز**" ، كما قامت بتزويدها بصواريخ " **سي إس إس** " ، ودعمت بشكل أكبر قدرات إيران البحرية فيما يخص الزوارق السريعة والحربية ، كما زودتها بالمعدات لتطوير الأسلحة والذخيرة الإيرانية.[2]

وسعياً لإعادة بناء القوة العسكرية ، توجهت إيران إلى الصين من أجل طلب المساعدة ، فاستجابت الصين مباشرة لهذا التوجه وعملت على مساعدة إيران ، وقدمت لها مساعدات كبيرة في تطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى والمضادة للسفن ، وزودتها بأنظمة دفاعية وصاروخية ، كما دعمت بشكل أكبر قدرات إيران البحرية فيما يخص الزوارق السريعة والحربية ، ومن هنا أصبحت إيران تحتل المرتبة الثالثة لمستوردي السلاح الصيني بعد باكستان وكوريا الشمالية ، ويعتبر الجيش الإيراني من أكبر وأضخم

[1] Scott Harold , Alireza Nader , ***Op.Cit*** . pp .06_07.

[2] نورهان الشيخ ، ***مرجع سابق*** .

الجيوش في منطقة الشرق الأوسط ، ويمتلك سلاح بحرية إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم.[1]

جدول رقم (6) : حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران من 2003_2009 .

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
حجم الصادرات مليون دولار	88	90	63	81	77	77	77	553

Source : Dr.M.P. Amineh , Dr.O.H. Holman , *The Geopolitical Impact of the Increasing Trade and Investment Relations between the National Oil Companies of China, Iran and Russia , The Political Economy of Energy Research Project* ,(Universiteit van Amsterdam 19 July 2010) , p.91.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران في سنة 2003 و 2009 يزداد وينخفض من سنة لأخرى ، حيث قدرت حجم الصادرات العسكرية بين البلدين في عام 2003 بـ 88 مليون دولار ، أمَا في سنة 2004 فقد قدر حجم التبادل بين الدولتين 90 مليون دولار ، لينخفض عام 2005 إلى 63 مليون دولار ، ثم يرتفع مجدداً ليصل إلى 81 مليون دولار عام 2006 ، أمَا ما بين 2007 و 2009 ، فقد حافظت المبادلات التجارية على نفس الوتيرة ليبلغ 77 مليون دولار ، وعليه فإن مجموع حجم الصادرات العسكرية ما بين 2003 و 2009 فقد بلغ 533 ميلون دولار ، وهذا ما يدل على أهميَة العلاقات الصينية الإيرانية في المجال العسكري.

[1] حجاب عبد الله ، ***السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979 -2011 دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2012/2011) ، ص. 136 .

المبحث الثالث : السياسة الخارجيَة الصينية وتطورات الملف النووي الايراني

يعتبر الملف النووي من أعقد القضايا في السياسة الخارجية الإيرانية ، وذلك لارتباطه بعد مستويات داخليَة و خارجية و إقليميَة.[1] وقد ترتب عن هذا البرنامج عدة مواقف دوليَة ، من بينها الموقف الصيني الذي أبدى موقفه الصارم ، والمؤيد للملف النووي شرط استخدامه وفق المبادئ السلميَة.

المطلب الأول : تطوَر الملف النووي الايراني.

مر الملف النووي الإيراني بثلاثة مراحل تاريخية أساسية وهي :

- **المرحلة الأولى : مرحلة التأسيس 1957 – 1984.**

يعود التاريخ النووي الإيراني لعام 1960 ، حيث أنشأ شاه إيران " **محمد رضا بهلوي** " منظمة الطاقة النووية الإيرانية ، إضافة إلى بناء 23 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية والعقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الالمانية " **كرافت روك** " عام 1975 هذا الأخير الذي سبب في إزعاج الولايات المتحدة الامريكية ، بحيث كانت فحوى هذه العقد هو بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر تنفذه شركة " سمينز " الألمانية ، ولإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية قام الشاه بتوقيع معاهدة لتدريب 800 مهندس فني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر ، وفي عام 1979 استغنت إيران عن برنامجها النووي الذي ابتدأه الشاه ، إلاَ أن النظام الحكم الجديد لم يتوقف فعلياً ، واستمر هذا المفاعل يعمل لأغراض البحث النووي وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة وفي عام 1984 تم إعادة تطوير البرنامج النووي من خلال إنشاء إيران لمركز أصفهان للبحوث النووية وبمساعدة فرنسية.[2]

---

[1] حبيبة زلاقي ، ***تأثير التحولات الدولية بعد الحرب الباردة على السياسية الايرانية*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/2009)، ص . 128.

[2] ممدوح بريك محمد الجازي ، ***النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 -2011*** (عمان : الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014)، ص ص .136_138.

- **المرحلة الثانية : مرحلة التشغيل 1984-1999.**

برزت في هذه المرحلة اهتمام منظمة الطاقة الذرية لإيران بدفع العمل في كل جوانب البرنامج النووي في ظلَ وجود المنشآت والمراكز التابعة لها ، كمركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان ومراكز الأبحاث النووية في بوشهر ، وكان نشاطها أكثر ما يكون وضوحاً في تدريب للعلماء الإيرانيين والحصول على اليورانيوم المخصب ، والحصول على المساعدات في مجال تطوير البرنامج من روسيا والصين وكوريا الشمالية ، لتبرم عقداً مع كل من الصين وباكستان للتعاون في المجالات النووية عام 1986 ومع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي ما بين عامي 1988 و1989 لتبرم اتفاقاً آخر مع روسيا عام 1992 للتعاون النووي الإيراني في المجال السلمي.[1]

استعادة القيادة الإيرانية اهتمامها بالبرنامج النووي ، ووجدت أنه لتفعيل البرنامج لابد من الحصول على الدعم الخارجي ، وذلك منذ سنة 1986 عند إعلان " **آيـة الله الخمينـي** " التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية ، فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال ، وسار هذا النشاط في أربع مجالات :

1. توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية ، لاسيما مع الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان.
2. توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد.
3. تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي.
4. دفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي.[2]

[1] عطا محمد زهرة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص. 22_23 .

[2] حبيبة زلاقي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 131 .

- **المرحلة الثالثة : مرحلة التحديث والتطوير ما بعد 2000.**

كشف المعارض الإيراني **علي جعفر زادة** * عام 2002 عن وجود موقعين نوويين غير معروفين ، وتبعد حوالي 160 كلم على الشمال من مدينة أصفهان ، وفي عام 2003 أعلن الرئيس الإيراني " **محمد خاتمي** " عن عزم إيران على استثمار مناجم اليورانيوم في منطقة صفند من أجل استكمال دورة الوقود النووي بالرغم من موافقة روسيا على تزويد مفاعل بوشهر ، إضافة إلى بناء منشآت ومصانع في كل من أصفهان وكاشان ، وفي عام 2006 أعلن الرئيس الإيراني " **محمود أحمدي النجاد** " إكمال دورة تخصيب اليورانيوم وجاء هذا الإعلان من مدينة شهد جنوب شرق البلاد وقال نجاد :" ***إن إيران ستنظم قريباً إلى نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية*** " وأضاف :" ***إنني أعلن رسمياً أن إيران انظمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك تكنولوجيا نووية هذه نتيجة مقاومة الأمة الإيرانية***".[1]

الخريطة رقم (4) : مناطق لمفاعل النووي في إيران.

Source : Sébastien Boussois , *l'accord iranien sur le nucléaire , une révolution géopolitique pour la région et pour le monde* (Bruxelles : Groupe de recherche et D'information sur la paix et la sécurité , Juillet 2015),p.04.

* **علي رضا جعفر زادة** : ولد المنشق علي جعفر زادة في مدينة مشهد الايرانية ، وعضو في لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في واشنطن. **https://www.mojahedin.org/newsar/76604** (37: 10 , 18/05/2017) .

[1] تاج الدين جعفر الطائي ، ***استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي*** (دمشق : دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، 2013)، ص ص. 217_218.

كما أعلن **نجاد** عن إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي وتأكيد حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النوويَة المخصصة للأغراض السلميَة ، وتمَ إبلاغ الوكالة الدوليَة للطاقة الذريَة الإيرانية بقرار استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان ، غير أن مجلس المحافظين في الوكالة قرر أن إيران تحاول إخفاء الأنشطة النووية الإيرانية ، مما أدى إلى تجديد الأزمة مع المجتمع الدولي ، وفي أفريل عام 2006 أعلنت إيران عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% إلى 4.8% ، وعزمها عن دفع برنامجها النووي بوتيرة سريعة إلى الأمام مع ما حققته من تطوير كبير ، ورفضت طلب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تعليق أنشطتها النووية ، الأمر الذي دفعه إلى الإبلاغ الأمم المتحدة وأسهم في زيادة المخاوف الدوليَة ، ولهذا قدمت فرنسا وبريطانيا مشروع قرار ضد إيران إلى المجلس الأمن الدولي غير أن الصين وروسيا رفضتاه.[1]

ومع بداية 2006 طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضَ الأختام التي وضعها مفتشوها في ثلاث مواقع نووية من بينها مفاعل ناتنز ، ورفضت الاقتراح الروسي بإجراء عمليات تخصيب في روسيا ، وبذلك يكون الملف النووي دخل منعطفاً جديداً ، وفي سنة 2009 أفتتح في المجمع أصفهان أول مصنع لإنتاج هكسافلوريد اليورانيوم ، ومن هنا أصبحت إيران تملك برنامجاً متطوراً في مجال تخصيب اليورانيوم، وفي سنة 2011 فقد بلغ حوالي 4.543 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5 % ، أمَا سنة 2013 فقد بلغ نسبة تخصيب 5% وخزنت ما يقارب 250 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% وأنها أصبحت قادرة على إنتاج 25 كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 90%.[2]

[1] عطا محمد زهرة ، ***مرجع سابق*** ، ص ص .35_36.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص. 24_25.

المطلب الثاني : الموقف الصيني من الملف النووي الايراني.

في منتصف عام 1990 وقعت إيران اتفاقية تعاون مع الصين ، بحيث قامت هذه الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلميَة ، وذلك وفقاً للتشريعات و اللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية ، ولكن إيران تكتمت على تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة ، كما زودتها أيضاً بكمية من الغاز الذي يساعد على تخصيب اليورانيوم.[1]

ومع بداية 1985 إلى غاية 1996 ، قدمت الصين لإيران الدعم الكامل في تطوير برنامجها النووي ، بحيث زودتها بمختلف التكنولوجيات و الآلات النوويَة كما ساعدتها أيضاً في مجال التنقيب عن اليورانيوم ، إضافة إلى مساعدة الشركات الصينية على إحراز تقدم جوهري نحو برنامج نووي فعال.[2]

ومن هنا تؤكد الصين أحقية إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية الموجهة للاستخدام السلمي، ما لم يتعارض ذلك مع بنود اتفاقية الحد من انتشار النووي ، وعليه فإن الموقف الصيني ينطلق من خط المصلحة الوطنية ، باعتبار أن إيران تشكل مجالاً حيوياً جديداً في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط وخاصة من الناحية الاقتصادية.[3]

وفي سنة 1992 وقع الطرفان الصيني والإيراني اتفاقية التعاون النووي الثنائية المشتركة ، وقد استمرت الصين وفقاً لهذه الاتفاقية ، بتزويد إيران بالمعدات والمساعدات التقنية خلال عقد كامل ، ورغم الضغوط الأمريكية المتزايدة وفرضها للعديد من العقوبات على الشركات الصينية ، التي قامت بتزويد إيران بالتكنولوجيا العسكرية سنة 2002 ، أمَا في عام 2004 تزايدت العلاقات الثنائية بين الطرفين ، ولم يقلل من مستواها الطبيعي ، بل تعززت العلاقات من خلال تزويد الصين لإيران بتقنيات وتكنولوجية

[1] ممدوح بريك محمد الجازي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 138.

[2] Scott Harold ، Alireza Nader , ***Op.Cit.*** p.16.

[3] حبيبة زلاقي ، ***مرجع سابق*** ، ص. 158.

حديثة ، ومن هنا فإن الصين مصرة على مبادئها السلميَة ، فيما يخص موقفها من الطاقة النووية والملف النووي الإيراني وذلك من خلال :

- دعم حق أية دولة في الحصول على الطاقة النووية السلمية.
- معارضة استخدام الحق السلمي باستعمال الطاقة النووية ، للوصول فيما بعد إلى إنتاج السلاح النووي.
- ضرورة حل المعضلة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية.
- توجيه النصائح و حث الإيرانيين على كسر الجمود في موقفهم ، فيما يتعلق بالتخصيب على أراضيهم.[1]

وعليه فإن موقف الصين من الملف النووي الإيراني ترتكز على خمس نقاط وهي :

1. الالتزام بالحوار بين مجموعة 5+1* وإيران.
2. السعي نحو حل شامل و عادل ومناسب و طويل المدى.
3. اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.
4. خلق مناخ مناسب للحوار والتفاوض.
5. اتباع نهج شامل لمعالجة الأغراض والأسباب الجذرية للموضوع.

وقد طرح وزير الخارجية الصيني في 13 مارس 2015 أربع نقاط أساسية للوصول إلى اتفاق شامل مع إيران وهي :

---

[1] حجاب عبد الله ، ***مرجع سابق*** ، ص .137_138.

* **مجموعة 5+1** : وهي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي : الو.م.أ ، بريطانيا ، فرنسا ، روسيا والصين إضافة إلى ألمانيا ، بحيث تتولى هذه المجموعة المفاوضات مع إيران حول البرنامج النووي. **https://ar.wikipedia.org** (07/05/2017 , 11 :39).

1. حل القضية يتطلب قراراً سياسياً وليس الاعتماد فقط على الحلول التقنية ، على اعتبار أن الموضوع يحمل طابعاً سياسياً وأمنياً.
2. كل الأطراف يجب أن تلاقي بعضها في منصف الطريق وهذا يتطلب القبول بتسويات.
3. اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.
4. التفكير خارج الصندوق لتقديم حل متكامل وشامل.[1]

من الطبيعي أن تبدي الصين اهتمامها المتزايد بالبرنامج النووي الإيراني مقابل أهمية إيران النفطية ، وهي تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي ، لأغراض سلمية ، إذ كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي بذريعة الاستخدام السلمي ، وهي تؤيد أيضاً بثبات حل النزاع النووي الإيراني عن طرق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تعارض الصين أي تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضد إيران من دول أخرى.[2] وفي هذا السياق قال الرئيس الصيني "**هوجينتاو**": ***أن الصين تدعو إلى حماية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي و ايجاد حل سلمي للملف النووي الإيراني عبر المفاوضات وبما يتفق مع مصالح الأطراف المعنية."*** وأضاف ***: "تأمل الصين أن تقرأ إيران الوضع قراءة صحيحة و تظهر المرونة لمعالجة المسائل المتعلقة بهذا الملف بصورة سلمية بما يدفع بالأمور نحو الاتجاه الصحيح ."*** [3]

[1] علي حسين باكير ، "تبعيات الاتفاق النووي الإيراني على الصين و روسيا "، 2015/09/21 ، في : **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html** (13:00، 2017/03/04)

[2] فهد مزبان خراز ، ***مرجع سابق*** ، ص. 08 .

[3] "مواقف الدولية من المشروع النووي الإيراني "، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 06 /2015/09 ، في : **http://www.politics-dz.com/threads/muaqf-alduli-mn-almshruy-alnuui-alairani.3740/**

(11:30 ، 2017/03/11).

1. الموقف الصيني من العقوبات الدوليَة ضد إيران :

انظمت الصين في أفريل 2010 للمجموعة التي يشار اليها بمجموعة 5+1 للبدء في مناقشة قرار عقوبات ضد إيران ، وقد أكدت الصين من خلال جلسات الاجتماع في نيويورك بإعلانها أنها لا تزال تفضل حلاً سلمياً للأزمة ، وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية أن بلاده ستواصل العمل من أجل حل سلمي ، وعبرت عن موقفها الرافض لفرض عقوبات ضد إيران.[1]

كما تؤكد الصين على أنه ما دامت إيران تقوم باحترام إلتزاماتها الخاصة بمعاهدة حظر الانتشار النووي ، ولا تستعمل التكنولوجيا النووية في أغراض عسكرية ، فلا يجوز إجبارها على التخلي عن حقوق امتلاك النووي ما دام شرط التخصيب ضمن حدود المعاهدة ، ولهذا فالصين لا تشارك الغرب في فكرة احتمال تحول إيران إلى قوة نووية ، حيث تعتقد بدل تطبيق العقوبات المقترحة هناك حل سلمي لهذه الأزمة ، من هنا اتبعت الصين اتجاه إيران فيما يخص العقوبات الدولية سياسة الطريق المزدوج ، عبر تأييد لتطبيق عقوبات خفيفة من الأمم المتحدة على إيران مع استمرار في شراكتها الاقتصادية الناجحة مع إيران ، حيث صرح نائب رئيس وزراء الصيني **لي كيكياج** لضيفه **مسعود مير كاظمي*** بقوله: *" **إيران هي شريك تجاري مهم للصين في غرب آسيا ، وشمال إفريقيا ، وأحد أهم الدول التي تورد النفط لبلادنا**"* ومن هنا فإن سياسة الطريق المزدوج التي انتهجتها الصين ضد إيران ما هي إلاَ تأمين للمصالح الاقتصادية التي ترتكز على الطاقة.[2]

---

[1] جمال سلامة علي ، "أزمة البرنامج النووي الإيراني بين تكلفة المواجهات وجدوى العقوبات " ، ***مجلة البحوث الإدارية*** (جوان 2010) ، ص .22 .

* **مسعود مير كاظمي** : هو سياسي إيراني مولود في 2 فبراير 1951 في طهران ، وهو أوَل وزير للتجارة 2005_2009 ، ثم مسؤولاً عن وزارة النفط ما بين 2009_2011 **https://fr.wikipedia.org/wiki/Masoud_Mir_Kazemi**

(18/05/2017 , 10 :40).

[2] عبد الوهاب لوصيف ، ***دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 /2013)، ص. 127.

ركزت معظم الاهتمام العالمي على المحادثات النووية على إيران والولايات المتحدة الأمريكيَة ، ومن بين الدول السبعة المشاركة في المفاوضات ، كانت الولايات المتحدة الأمريكيَة الأكثر صراحة فيما يتعلق بمعارضتها للحصول على الأسلحة النوويَة ، وهي أكبر عقبة أمام النهوض بمصالحها الوطنية ، وقد أولى اهتمام أقل بكثير لمشاركة الصين في المحادثات ورغبتها القوية في التوصل إلى اتفاق نووي ، كما أن الدور الذي لعبته الصين في المفاوضات يدل على وجود مصالح بين البلدين ، لدى دفع الوفد الصيني الجانبين إلى التسوية ، وساعد فريق التفاوض الصيني على تخفيف الموقف الإيراني من خطر إزالة الجزاءات ، وعليه فإن التوصل إلى اتفاق نووي بالنسبة للصين هو هدفه الأساسي في إفساح المجال أمامه للحصول على ثروات الموارد الطبيعية الإيرانية إلى حد كبير.[1]

2. الانعكاسات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على الصين :

كانت الصين حاسمة في مساعدة إيران ، وكان ذلك واضحاً من خلال الاجتماع 5+1 ، بحيث وضعت أولوية قصوى لتجنب المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، كما أخذت دبلوماسية مؤثرة ركزت على استراتيجيتها الطويلة الأمد مع إيران ، والهدف هو البلوغ التدريجي لقيام شراكة متعددة الأبعاد على أساس التفاهم المتبادل.[2] وقد أنعكس ذلك على مصلحة الصين من عدة جوانب منها :

أ. الانعكاسات الإيجابية :

- **استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني :** بموجب الاتفاق المبرم بين البلدين ورفع العقوبات عن إيران ، سيتيح للصين استيراد المزيد من النفط من إيران ، وهذا بحد ذاته مكسب للصين التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط الإيراني.

[1] Jeffrey S . Payne , "China 'S Iran Bet" **,** ***Middle East Institute*** (June 2015) , p.81.
[2] Johan W.Garver ," China and Iran : An Emerging Partnership Post- Sanctions" , ***Middle East Institute*** (February 2016), p.01.

- **رفع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري** : وهذا ما يظهر جلياً في التواجد الصيني الكبير في إيران من أجل إقامة مفاعل نووية ، إضافة إلى زيادة ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين.
- **إزالة عامل توتر بين الصين وأمريكا** : إن الاتفاق النووي الإيراني سيساهم بالضرورة في إزالة التوتر بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا ما سيفتح باباً من أبواب التعاون في جميع المجالات.
- **تعزيز نفوذها الجيوبوليتيكي بالشرق الأوسط** : إن الاتفاق النووي الإيراني له انعكاسات ودور في التواجد القوى العظمى في منطقة الشرق الأوسط ، من بينها الصين التي عززت علاقاتها مع إيران في جميع المجالات.
- **طريق الحرير الجديد*** : إن موقع إيران الجغرافي على طريق الحرير يعد عاملاً حاسماً في مبادرة طريق الحرير الجديد الصينية التي تختصر بمدلول واحد " **حزام واحد ، طريق واحد** "، وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي بين منطقة شرق آسيا وأوروبا عبر الشرق الأوسط من خلال إقامة سلسلة من مراكز الطاقة والتجارة والاستثمار على طول هذا الخط.

ب. الانعكاسات السلبية : من الملاحظ أنه لا توجد انعكاسات سلبية على المصالح الصينية ، بل تعد الرابح الأكبر من الاتفاق النووي ، إلاَ أن من الممكن أن يخلق الاتفاق مستقبلاً حالة عدم التوازن بين البلدين.[1]

---

* **طريق الحرير الجديد** : هي مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ، وطريق الحرير البحري ، والتي تعرف أيضاً باسم حزام واحد، طريق واحد ، أو الحزام والطريق ، بحيث يتكون هذا الطريق من ثلاثة خطوط رئيسية وهي كالتالي :

الخط الأوَل : يربط بين شرق الصين عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية إلى أوروبا.

الخط الثاني : يبدأ من الصين مروراً بوسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

الخط الثالث : يمتد من الصين مروراً بجنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية والمحيط الهندي. **https://ar.wikipedia.org/wiki** (18/05/2017 , 13 :16).

[1] علي حسين باكير ، ***مرجع سابق***.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل الأخير كدراسة حالة للعلاقات الصينية الإيرانية ، يمكننا التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية :

- تحتل إيران موقع جيوسياسي هام في منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن احتوائها على أكبر حقول النفط في المنطقة.
- تلعب إيران دوراً فاعلاً ومهماً في منطقة الشرق الأوسط ، بحيث تتعامل بطريقة برغماتية على حسب قوة الدولة في المنطقة.
- عرفت السياسة الخارجية الصينية الإيرانية نوع من التعاون والتقارب خاصة في مجالي الطاقة والاقتصاد ومجالي السياسي والعسكري.
- تطور الملف النووي الإيراني عبر ثلاثة مراحل تاريخية ، مرحلة التأسيس ، مرحلة التشغيل ، مرحلة التحديث ، بحيث يعتبر الملف النووي الايراني من أعقد القضايا في السياسة الخارجية الايرانية.
- تدعم السياسة الخارجية الصينية الملف النووي الإيراني ، شرط استخدامه بالطرق السلميَة ، إلاَ أن هذا انعكس إيجاباً على سياستها الخارجية ، من خلال تعزيزها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ، وزيادة التعاون الاقتصادي مع دول منطقة الشرق الأوسط.

خاتمة الدراسة

خاتـــمة :

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تمثلت في **مدى أهميَة منطقة الشرق الأوسط عامة وإيران خاصة في السياسة الخارجية الصينية** في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وقد افترضنا مند بداية الدراسة بأن التوجه الصيني نحو منطقة الشرق الأوسط هو توجه اقتصادي أكثر منه سياسي أو عسكري ، كما أن السياسة الخارجية الصينية في المنطقة تقوم على مبدأ تحقيق المصلحة الوطنية ، وأن التوظيف الأمثل لمضامين القوة الصينية تجاه إيران ، سيؤدي إلى زيادة وتعزيز التعاون بين البلدين.

وقد توصلنا من خلال التحليل إلى مجموعة من النتائج تمثلت في :

- تعتبر المقاربات الجيوبوليتيكية من أكثر المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، إذ تعد المنطقة المنبع الرئيسي في المجال الاقتصادي والتجاري بالنسبة للصين.
- تسعى السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، إلى تأمين أكبر قدر ممكن من احتياجاتها النفطية ، الأمر الذي جعل منها تعطي اهتماماً أكبر بتطوير علاقاتها مع الدول الشرق أوسطيَة ، خاصة الدول المنتجة لمصادر الطاقة.
- تسعى السياسة الخارجية الصينية إلى تكثيف العلاقات مع الدول الشرق أوسطيَة ، وبالتالي زيادة تعاملها مع غالبية قضايا المنطقة من خلال تجسيد المبدأ السلمي ، دون إغفال عامل المصلحة.
- تعتبر الصين والولايات المتحدة الأمريكية اللاعبين الرئيسين في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا ما يظهر في التناقضات الجوهرية في مختلف القضايا التي تعرفها المنطقة ، كما أن الفارق بين القوتين يكمن في أن التواجد الصيني في المنطقة هو تواجد اقتصادي وتجاري و ثقافي (القوة الناعمة) ، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تختلف رؤيتها تماماً للمنطقة (القوة الصلبة) ، إلاَ أن هذا لا يؤثر على طبيعة العلاقة بين القوتين ، وإنما هناك نوع من التداخل

والتكامل لتحقيق المصلحة في المنطقة ، إلاَ أن ينفي وجود لاعبين آخرين في المنطقة فقد كشفت الأزمة السوريَة الراهنة تعاظم الدور الروسي في المنطقة والذي جاء متوافقاً مع الرؤية الصينية.

- تحتل إيران موقع جيواستراتيجي هام في منطقة الشرق الأوسط ، هذا ما جعلها محط الأنظار للعديد من القوى الكبرى و الصاعدة ، كما أن تموقعها الجغرافي جعلها دولة مركزية و محورية في المنطقة.
- تتعامل السياسة الخارجية الصينية مع العديد من الدول الشرق أوسطية من بينها الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، كوَن الأخير يملك أهمية استراتيجية لحيازته على العديد من مصادر الطاقة خاصة منها النفط ، وبحكم التنامي المستمر للصين سعت سياستها الخارجية إلى ربط علاقات تعاونية وتبادلية مع إيران في مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية والعسكرية و الأمنية.
- تسعي الصين إلى زيادة وتعزيز علاقاتها مع إيران في كافة المجالات من خلال خلق وبناء منطقة اقتصادية حرة للمبادلات التجارية ، خلق منطقة يسودها الأمن والاستقرار ، تعزيز التبادل الثقافي ورفع مستوى الفهم بين البلدين .. إلخ.
- تدعم السياسة الخارجية الصينية الملف النووي الإيراني ، باعتبارها أن حق كل الدول اكتساب النووي والتكنولوجيا المتطورة شرط استخدامه بالطرق السلمية ، وبالتالي فإن إيران تعتبر الخط الدفاعي الأوَل في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

أ. المعاجم و الموسوعات و القواميس :

1. ايفانز، غراهام و نوينهام ، جيفري. ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***، بيروت : مركز الخليج للأبحاث و الترجمة و النشر،2006.
2. جان كلين ، تيري دي مونبريال. ***موسوعة الاستراتيجيا***، ترجمة : علي محمود مقلد ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،2011.
3. روبنسون ، بول . ***قاموس الأمن الدولي*** ، دراسات مترجمة 38 أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2009.
4. زيتون ، وضاح . ***المعجم السياسي*** ، عمان : دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2010.
5. السامرائي، محمد أحمد. ***موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسة والجيوبولتيك***، عمان : الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2012.
6. سعد الله ، عمر. ***معجم في القانون الدولي المعاصر***، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ط.3 ، 2010.
7. ظاهر، حسين . ***معجم المصطلحات السياسية والدولية*** ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2011.
8. عبد الفتاح عبد الكافي ، اسماعيل. ***الموسوعة المسير للمصطلحات السياسية عربي – انجليزي***،الاسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب ، 2005.

9. هاني ، عبد الرحمان العزيز. ***معجم المصطلحات الجغرافيا العسكرية و السياسة*** ، بيروت : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2005.

10.هرميه ، غي و آخرون. ***معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي***، ترجمة : هيثم اللمع ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005.

ب. الكتب :

11.الأخرس ، أبراهيم . ***أسرار تقدم الصين : دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود*** ، القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع ، 2007.

12.آركوتي ، أوين و قونز ، لين .***الصعود الصين*** ، ترجمة : مصطفى قاسم ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2010.

13.الأقدحي ، هشام محمود . ***السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية*** ، القاهرة : مؤسسة الشباب الجامعية ، 2012.

14.بالمر، جيلن ، مورجان ، كليفتون. ***نظرية السياسة الخارجية***، ترجمة : عبد السلام علي نوير الرياض : النشر العلمي والمطابع ، 2011.

15.بوقارة ، حسين . ***السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل***، الجزائر : دار هومة ، 2012.

16.تشينج ، ليوشيه ولي شي، دونج. ***الصين و الولايات المتحدة الأمريكية : خصمان أو شريكان ؟***، ترجمة عبد العزيز حمدي ، مصر : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003.

17.جافر ، جون . ***الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية*** ، دراسات ترجمة 35، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستلراتيجية ، 2009.

18.جعفر الطائي ، تاج الدين . ***استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي*** ، دمشق : دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، 2013.

19.جندلي ، عبد الناصر . ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007.

20.حسين ، خليل . ***العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا*** ، بيروت : منشورات الجبلي الحقوقية ،2011.

21.الخزرجي ، ثامر كامل . ***العلاقات السياسية الدولية و إدارة الأزمات*** ، عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، 2009.

22.خوجة ، محمد . ***الشرق الأوسط تحولات استراتيجية*** ، بيروت : دار الفارابي ، 2008.

23.دان ، تيم ، كوركي ، ميليا ، و سميث ، ستيف. ***نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع*** ، ترجمة : ديما الخضرا ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016.

24.دني ، إيمان. ***الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة*** ،الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014.

25.دورني ، جيمس ، بالستغراف ، روبرت . ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*** ، ترجمة : وليد عبد الحي ، الكويت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985.

26.الدين ، حسام ، الرب ، جاد . ***الجغرافيا السياسية*** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2008.

27.رزيق ، محمد . ***الجيوبوليتيكا المفاهيم و الدلالات_المدارس و النظريات***. الجزائر : دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2014.

28.رزيق المخادمي ، عبد القادر. ***مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق و الأهداف والتداعيات*** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005.

29.رعد ، أنغام . ***الصـهيونية الشـرق أوسـطية و الخطـة المعاكسـة*** ، لبنـان : شـركة المطبوعـات للتوزيع و النشر ، 1997.

30.رياض ، محمد . ***الاصول العامة فـي الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا : مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط*** ، بيروت : دار النهضة العربية ، ط.2 ، 1979.

31.الزويري ، محجوب و آخرون . ***العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة*** ، بيروت : مطابع الدار العربية للعلوم ، 2010.

32. سعد ، إسماعيل علي . ***نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي*** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2008.

33.سليمان ، يمنى . ***القوة الذكية : دراسة تأصيلية*** ، القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2012.

34.السيد السليم ، محمد . ***تحليل السياسة الخارجية،*** القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998.

35.السيد سليم ، محمد . ***تحليل السياسة الخارجية،*** بيروت : دار الجبل ، ط.2 ، 2001.

36.طشطوش ، هايل مولى . ***مقدمة في العلاقات الدولية،*** جامعة اليرموك : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010.

37.عبد السلام ، رفيق . ***الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة*** ، بيروت : مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، ط.4 ، 2015.

38.عبد العظيم الشيمي ، محمد . ***السياسة الخارجية المصرية تجاه أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط،*** بيروت : المكتب العربي للمعارف ، 2014.

39.عبد الفيصل ، محمود . ***العرب و التجربة الآسيوية الدروس المستفادة*** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.

40.عبد الوهاب ، علاء . ***الشرق الأوسط الجديد*** ، القاهرة : سيناء للنشر ، 1995.

41.العبيدي ، عادي سليمان . ***القوة في العلاقات الدولية*** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2015.

42.العفاس ، عمر إبراهيم ، ***نظريات التكامل الدولي الإقليمي*** ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس، 2008.

43.غريفيش ، مارتين وأوكالاهان ، تيري . ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** ، دبي : مركز الخليج للأبحاث للترجمة و النشر ، 2008.

44.لوموان ، فرانسواز . ***الاقتصاد الصيني*** ، ترجمة : صباح ممدوح كعدان ، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، 2010.

45.محمد ، أمل حسن . ***المعطيات الاستراتيجية و المضامين الأمنية*** ، الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1998.

46.محمد ، محمد علي. ***أصول الاجتماع السياسي : السياسة و المجتمع في العالم الثالث: القوة والدولة*** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999.

47.محمد التامر ، عبادة . ***سياسة الولايات المتحدة و إدارة الأزمات الدولية إيران – العراق – سورية – لبنان أنموذجاً*** ، بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2015.

48.محمد الجازي ، ممدوح بريك . ***النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 -2011*** ، عمان : الأكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014.

49.محمد زهرة ، عطا . ***البرنامج النووي الإيراني*** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2015.

50.محمد صالح ، محسن . ***التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2010*** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، 2010.

51.مسعد ، نيفين . ***علاقات إيران الدولية و الإقليمية و تأثيراتها على الأمن القومي العربي،*** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011.

52.مصباح ، عامر . ***نظريات التكامل الدولي*** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 .

53.مهنا ، محمد . ***العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة،*** الاسكندرية : منشأت المعارف ، 2002.

54.ناي ، جوزيف . ***القوة الناعمة وسيلة في النجاح في السياسة الدولية*** ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، الرياض : العبيكان للنشر ، 2007.

55.النعيمي ، أحمد نوري . ***السياسة الخارجية*** ، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2010.

56.هارون ، علي أحمد . ***أسس الجغرافيا السياسية*** ، القاهرة : ملتزم الطبع و النشر دار الفكر العربي ،1998.

57.ويلكينسون ، بول . ***العلاقات الدولية : مقدمة قصيرة جداً*** ، ترجمة : لبنى عماد تركي ، القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافية ، 2013.

ج . المجلات و الدوريات :

58.أحمد داود حميد العيساوي ، "الامتدادات الجيوسياسية في الشرق الأوسط و دورها في إعادة توزيع القوة " ، ***مجلة الفنون و الآداب وعلوم الانسانيات و الاجتماع*** ، ع.5 (2016).

59.بريهي ، عبد الكريم حميد ." تقييم الوزن السياسي لإيران في ضوء مقومات الموقع والمساحة" ، ***مجلة دراسات ايرانية،*** ع.3 (2001).

60.توفيـق ، حكيمـي .”موقـع الصـين المسـتقبلي فـي النظـام الـدولي" ، ***مجلــة الفكــر*** ، ع. 12 (د.س.ن).

61.الحسيني ، سنية ." سياسة الصين تجاه الازمة السورية هل تنعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة ؟" ، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.440 (أكتوبر 2015).

62.الحميداوي ، حيدر عبد الواحد ." العلاقات الإيرانية الصينية 2001-2006" ، ***مجلـة دراسات إيرانية*** ، ع. 14 (2011).

63.الرمضـاني ، مـازن . " الواقـع الـدولي الـراهن فـي ظـل الهيمنـة الأمريكيـة "، ***مجلــة الشــؤون السياسية***،ع.2 (1994).

64.سلامة علي ، جمال . **"**أزمة البرنامج النووي الإيراني بين تكلفة المواجهات وجدوى العقوبات **"** ، ***مجلة البحوث الإدارية*** (جوان 2010).

65.السلامى ، سامي . "التوسع المتدرج :السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية "، ***مجلة السياسة الدولية*** ، م. 52، ع. 207 (جانفي 2017).

66.عبد الحفيظ محمد ، عـلاء ."السياسـة الصـينية تجـاه الصـراع العربـي- الإسـرائيلي : الثوابـث والمتغيرات" ، ***مجلة المستقبل العربي*** ، ع.418 (ديسمبر 2013).

67.عبد الحي ، وليد ." الانخراط الحذر :هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط ؟" ، ***مجلة السياسة الدولية*** ، م.52 ، ع.207 (جانفي 2017).

68.علـي ، مـدين."حـول مسـتقبل دور الصـين فـي السياسـة الدوليـة "، ***مجلــة دراســات اســتراتيجية***، ع. 19_20 (2006).

69.عميـروش ، ركـاح . " الأهميـة الجيوسياسـة لمنطقـة المغـرب العربـي بالنسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكية "، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*** ، ع.5 (جوان 2016).

70.غالي ، بطرس بطرس . "السياسات الخارجية للدول الكبرى "، ***المجلة المصرية للعلوم السياسية*** ، ع. 18 (1962).

71.كيالي، ماجد . " النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية "، ***مجلة الفكر الاستراتيجي،*** ع.41 (جوان 1992).

72.مبيضين ، مخلد ."العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006 السعودية حالة دراسة "، ***مجلة المنار*** ، م.14 ، ع.2 (2008).

73.محمد ، عربي لادمي ."السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم ، التوجهات والمحددات"، ***مجلة دراسات و أبحاث*** ، ع.25 ، (2016).

74.محمد الجبوري ، زياد عبد الله ."تأثير عامل القرصنة التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية" ، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية*** ، ع.6 (د.س.ن).

75.مزبان حزار ، فهد . "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية الصينية" ، ***مجلة دراسات إيرانية*** ، ع.15 (مارس 2013).

76.مقداد ، محمد أحمد ."تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات إيران الاقليمية العلاقات الإيرانية العربية : دراسة حالة"، ***مجلة الدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.40 ، ع.2 (2013).

77.والي البديري ، إياد عايد ."الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي : دراسة جيوبوليتيكية "، ***مجلة القادسية للعلوم الإنسانية*** ، م. 11 ، ع.3 (2008).

78.وهيب ، حسين حافظ . "استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط " ، ***مجلة دراسات دولية*** ، ع. 46 (د.س.ن).

د . الرسائل الماجستير و الدكتوراه :

79.إمام ، بن عمار . ***الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي : دراسة حالة العراق*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية 2009/2008.

80.بلسماعيل ، عبد الكريم . ***الابعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الامريكية في العراق 1990_2008*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2009 /2010.

81.بوزيدي ، عبد الرزاق . ***التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014.

82.توفيق ، حكيمي . ***الحوار النيوواقعي-النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني : دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2007 /2008.

83.جويعدان رتيمة العبادي ، خالد . ***تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا و لبنان)*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مؤتة : عمادة الدراسات العليا ، 2009/2008.

84.حمدوش ، رياض . ***تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في اتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001***، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 /2013.

85.الحيصه ، منصور . ***الفرص و التحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990-2008*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة مؤتة : كلية العلوم السياسية ، 2010/2009.

86.الدلابيح ، علي فايز يوسف . ***توازن القوى و أثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم ، 2011/ 2010.

87.الريس ، عبد العزيز فرحان . ***تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكساته على أمن المملكة العربية السعودية*** ، رسالة ماجستير في العلوم الاستراتيجية ، جامعة نايف : كلية العلوم الاستراتيجية ، 2015/2014.

88.زلاقي ، حبيبة . ***تأثير التحولات الدولية بعد الحرب الباردة على السياسية الايرانية*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/2009.

89.سالم الرحاحلة ، أحمد سليمان. ***الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص و التحديات*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم ، 2015/2014.

90.سمير، قط . ***الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة : قطاع النفط نموذجاً*** ، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2008/ 2007.

91.شبلي ، سعد شاكر . ***التحديات الأمنية في السياسة الخارجي الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم السياسية ، 2009/2008.

92.شيباني ، إيناس . ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن : دراسة تحليلية مقارنة،*** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية ، جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/2009.

93.عائض القحطاني ، مسفر بن ظافر. ***استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في إدارة الأزمة الارهابية في المملكة العربية السعودية*** ، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية : كلية الدراسات العليا و العلوم الادارية ، 2011/2010.

94.عبد الرحمن ، رندة مصطفى . ***العلاقات الإيرانية السعودية 1990-2000*** ، رسالة ماجستير في الدراسات الإفريقية و الآسيوية ، جامعة الخرطوم : معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، 2005/2004.

95.عبد الفتاح ، معتز بالله . ***خطاب الدبلوماسية الشعبية الامريكية تجاه الشرق الأوسط : التحليل و الفعالية،*** رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2016/2015.

96.عبد الله ، حجاب . ***السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979 -2011 دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2012/2011.

97. العدوان ، طايل يوسف عبد الله . ***الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط 2002-2003*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة ، جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب و العلوم ، 2014/2013.

98.علي العفيفي ، محمود حسن . ***مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي*** ، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، جامعة الأزهر : كلية الآداب والعلوم الانسانية ، 2013/2012.

99.لادمي ، محمد عربي. ***التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014***، رسالة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014/2013.

100. لوصيف ، عبد الوهاب. ***دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012 /2013.

101. محمد المهدي ، شنين . ***السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2003*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013 /2014.

102. محمد ريحان ، محمد عطية . ***التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية*** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأزهر : كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، 2012/2011.

103. مدوخ ، نجاة . ***السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة : دراسة حالة سوريا 2010 – 2014*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014 /2015.

104. المصطفى الضو ، محمد المصطفى . ***أثر النفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات دولية ، جامعة الأزهري : كلية العلوم السياسية ، 2001 /2002.

105. ملاح ، السعيد . ***تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2005 /2006.

106. نجيم ، حذفاني . ***العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون فترة ما بعد الحرب الباردة*** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسة و الاعلام ، 2011/2010.

هـ. المحاضرات و الملتقيات :

107. طالب أحمد ، أحمد . ***ملتقى حول جيوسياسة الأديان*** ، ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تحليل السياسة الخارجية ، الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2017/2016.

108. عبد الكريم، شكاكطة . ***محاضرات حول الجغرافيا السياسية*** ، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية جذع مشترك ، جامعة خميس مليانة : الجيلالي بونعامة ، 2016/2015.

109. هند ، مولاي . ***محاضرة حول نظريات العلاقات الدولية ومفهومها للأمن*** ، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، علوم سياسية ، تخصص علاقات دولية دراسات أمنية وإستراتيجية ، جامعة وهران : محمد بن أحمد ، 2015/2014.

و. المواقع الالكترونية :

110. إبراهيم ، ايمان عبد الله عبد الخالق ."أثر العلاقات الصينية –الأمريكية على النظام الدولي منذ 2001" ، المركز الديمقراطي العربي، في :

http://democraticac.de/?p=34551

111. الحمد ، جواد ."اتجاهات و محددات تطوير العلاقات الصينية العربية 2005–2010 "، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2005 ، في :

http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html

112. الحمراوي ، محمد عبد الفتاح ." السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة "، 2008/02/14 ، في :

http://www.arabsino.com/articles/10-05-07/942.htm

113. الحسيني ، سنية . "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط "، في :

/http://www.albawwaba.net/investigations/46973

114. اللبّاد، مصطفى ."الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية الايرانية ولحظة الاختيار الآتية"، في:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/460.htm

115. الشيخ ، نورهان ."شركات متوازنة : الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط "، مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية ، 05 مارس 2016 ، في :

http://www.rawabetcenter.com/archives/21910

116. بـاكير ، علـي حسـين. "تبعيـات الاتفـاق النـووي الإيرانـي علـى الصـين و روسـيا "، 2015/09/21 ، في :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html

117. حوسين ، بلخيرات . "كيف نفهم سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط ؟"، في : **https://www.noonpost.net/content/13172**

118. رلي ، ريموند . "الصين والحرب في اليمن : عدم الإنحياز و الحل السلمي" ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015/05/03 ، في :

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/5/3/20155394050822734china-yemen.pdf

119. مبعوات ، آمنة . " أسس و استراتجيات الأمن النفطي الصيني في منطقة الشرق الأوسط "، المركز الديمقراطي العربي ، في:

http://democraticac.de/?p=39354

120. محمد الخطيب ، جهاد عمر. "العلاقات الأمريكية الصينية : آفاق الصراع و التعاون 2008– 2015" ، المركز الديمقراطي العربي، في :

http://www.democraticac.de/?p=32724

121. محمـود ، محمـود صـافي . "توجهـات سياسـية حـذرة : آفـاق التعـاون الصـيني الشـرق الأوسطي" ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2015/05/20 ، في :

http://www.acrseg.org/38006

122. سالم ، محمد علي ."هل تستطيع واشنطن التأثير في الشراكة الصينية الايرانية ؟"، في :

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2716.aspx

123. عبد الحي ، وليد . "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط "، مركز الجزيرة للدراسات 04 ديسمبر 2011 ، في :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112484450942361.html

124. عابد ، سعود . "الفرق بين الاستراتيجية و الجيواستراتيجية" ، 25 مارس 2010 ، في :

http://www.alriyadh.com/509799

125. صـلاح الـدين ، أبـوبكر الزيـداني ." الجغرافيـا الاسـتراتيجية (الجيواسـتراتيجية)" ، 10 مارس 2013 ، في :

http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33

126. الباحثون السوريون . "مفهوم القوة في السياسة الدولية " ، في :

http://www.syr-res.com/article/4963.html

127. " الدور الصيني في الملف السوري : الأسباب و الدوافع "، 2016/04/18 ، في :

http://rawabetcenter.com/archives/25046

128. " الموقع الجغرافي لإيران" ، 05 أوت 2014 ، في:

http://www.alalam.ir/news/1620178

129. "مواقف الدولية من المشروع النووي الإيراني "، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 06 /2015/09 ، في :

http://www.politics-dz.com/threads/muaqf-alduli-mn-almshruy-alnuui-alairani.3740/

130. "مفهوم القوة في السياسة الدولية" ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2016/03/26 ، في :

http://www.politics-dz.com/threads/mfxum-alqu-fi-alsias-alduli.444

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

أ. المراجع باللغة الفرنسية :

A. Articles :

131. Boussois , Sébastien ." l'accord iranien sur le nucléaire , une révolution géopolitique pour la région et pour le monde " ***, Groupe de recherche et D'information sur la paix et la sécurité*** (Juillet 2015).

132. Mustafaga , Nathan Beauchamp." Relations Chine-Iran : les faucons chinois dénoncent l'influence américaine" , ***China Analysis les Nouvelles de Chine ,*** n^0.45 (Octobre 2013).

133. Philipe David , Charles , Bensayeh , Afaf ." la paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité ", ***revue étude internationales*** , n^0.2 (1997).

134. Reza Djalili , Mohammed et Kellner , Thierry " Politique régional de l'iran : Potentialités , dés fis et incertitudes " , ***Geneva Papers*** (Avril 2012).

ب. المراجع باللغة الإنجليزية :

A. Books :

135. Dr.M.P. Amineh , Dr.O.H. Holman . ***The Geopolitical Impact of the Increasing Trade and Investment Relations between the National Oil Companies of China, Iran and Russia*** , The Political Economy of Energy Research Project , Universiteit van Amsterdam 19 July 2010.

136. Joseph M , Grieco . ***Anarchy and the limits of cooperation : Arealist critique of the liberal Institutionalism*** , in David Baldwin (Ed) ***: Neorealism and Neoliberalism*** : the contemporary Debat N.Y :Columbia University Press , 1993.

137. Lony , Stevel . ***Conteporary mainstream approches : new-realism new liberalism*** , in john baylis and steve smith ,the globalization of world politics an introduction to international relations , third edition Oxford . oxford university press , 2005.

138. Morrisson , Wayne. ***China is economic conditions*** , Washington ,D.C : Congressional research , service , januray 12 .2006.

139. Ney , Joseph . ***Propaganda Isn't the way : Soft Power*** , the international herald tribune January 10 , 2003.

140. Pezzullo, Michael . ***Hard Power and National Security*** ,the Australian national university , Canberra, march , 2011.

141. Rose , Giden **. *Neoclassical realism and theories of foreign policy ,*** World politics , vol 51 , 1998.

B. Articles:

142. Dorsey , James. " China and Middle East : Embarking On Strategic Approch" (September 2014).

143. S . Payne, Jeffrey."China 'S Iran Bet", ***Middle East Institute*** (June 2015).

144. Variji Kazemi , Abbas and Xiangming Chen , "Middle East : More Than Oil " , ***The World Financial Review*** (November 2014).

145. W.Garver , Johan ." China and Iran : An Emerging Partnership Post- Sanctions" , ***Middle East Institute*** (February 2016).

C. Internet Links :

146. Chaoling , Feng ." Embracing Interdependence : The Dynamics of China And The Middle East" , Policy Briefing , April 2015 , On **:** **https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/en-embracing-interdependence-pdf.pdf**

147. Harold , Scott ، Nader, Alireza . "China and Iran Economic , Political , And Military Relations" , Occasional Paper , Rand Corporation ,On:**http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/occasional_papers/2012/RAND_OP351.pdf**

148. Jianmin ,Wu. "Here's What's on the Table for the China-U.S. Relationship This Year" , On : **http://www.huffingtonpost.com/wu-jianmin/china-us-relationship-2016_b_9568060.html**

فهرست الدراسة

فهرست الدراسة

الموضوع .....الصفحة

الشكر والعرفان.

الإهداء.

ملخص الدراسة.

مقدمة 07

الفصل الأوّل : الإطار المفاهيمي والنّظري للدراسة 15

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجيَة الصينية 16

المطلب الأوّل : مفهوم السياسة الخارجيَة وعلاقتها بالمفاهيم السياسية **16**

المطلب الثاني : المقاربات النظريَة المفسرة للسياسة الخارجية الصينية **22**

المبحث الثاني : المُقاربات الجيوسياسيَة في السياسة الخارجية الصينية 29

المطلب الأوّل : مفهوم الجيواستراتيجيَة **29**

المطلب الثاني : المُقاربات الجيوسياسيَة **31**

المبحث الثالث : القُوة كمقاربة معرفيَة في السياسة الخارجية الصينية 39

المطلب الأوّل : تطوّر مفهوم القوة **39**

المطلب الثاني : مفهوم القوة الصلبة والقوة الناعمة **43**

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة 48

المبحث الأوّل : السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي الجديد 49

المطلب الأوّل : التحوّلات الاقتصاديَة في السياسة الخارجية الصينية **49**

المطلب الثاني : مجالات التعاون بين الصين والولايات المتحدة الامريكية **53**

المبحث الثاني : أهميَة منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجيَة الصينية 60

المطلب الأوَل : الأهميَة الجيوسياسيَة والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط **60**

المطلب الثاني : مصالح الصين وأهدافها في الشرق الأوسط **64**

المبحث الثالث : تحدَيات السياسة الخارجيَة الصينية في منطقة الشرق الأوسط 74

المطلب الأوَل : المواقف الصينية من قضايا المنطقة **74**

المطلب الثاني : التنافس الصيني الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط **78**

الفصل الثالث : السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران 84

المبحث الأوَل : الاستراتيجيَة الإيرانية في منطقة الشرق الاوسط 85

المطلب الأوَل : الأهميَة الجيوسياسيَة لإيران **85**

المطلب الثاني : الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط **88**

المبحث الثاني : الأبعاد الاستراتيجيَة للعلاقات الصينية الإيرانية 93

المطلب الأوَل : العلاقات الصينية الإيرانية في مجالي الطاقة والاقتصاد **93**

المطلب الثاني : العلاقات الصينية الإيرانية في مجالي السياسي والعسكري **98**

المبحث الثالث : السياسة الخارجيَة الصينية وتطورات الملف النووي الإيراني 101

المطلب الأوَل : تطوَر الملف النووي الإيراني **101**

المطلب الثاني : الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني **105**

الخاتمة 113

قائمة المراجع 116

فهرست الجداول

تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين 1990–2011.....**54**

الاستهلاك الصيني للبترول الشرق الأوسط من 2010–2013.....**69**

النماذج الصينية للتعامل مع دول الشرق الأوسط **73**

أطوال الحدود البرية والبحرية لإيران مع الدول والجبهات المجاورة لها **86**

عدد سكان إيران ما بين 1976 – 2025.....**87**

حجم الصادرات العسكرية الصينية إلى إيران من 2003_2009.....**100**

فهرست الخرائط

نظرية سبيكمان الهامش القاري **37**

الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط **63**

الموقع الجغرافي لإيران **85**

مناطق لمفاعل النووي في إيران **98**

فهرست الأشكال

احتياطي النفط لبعض الدول في الشرق الاوسط **66**

المبادلات التجارية بين الصين وإيران ما بين 1992–2014 .....**94**

واردات الصين من النفط الخام الإيراني ما بين 2011–2015 .....**97**